الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جـــامـعـــة البـلـيـدة 2–علي لونيسي-
University of Blida 2
كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية – الأمير خالد-
القسم: علوم الإعلام والاتصال

الميدان : العلوم الإنسانية
الشعبة: علوم الإعلام والاتصال

مطبـــــوعـة بيداغوجيـــــــة في مقياس:

المقـــاولاتيـــــة

موجـــهة لطلبـــة السنـــة الثانية ماستـــر تخصص سمعي بصري

من إعداد: د. سعاد بومدين
الرتبة : محاضر- أ-

العام الجامعي : 2025/ 2026

فهرس المحتويات

المحاضرات	الصفحة
فهرس المحتويات	2
فهرس الأشكال والجداول	4
دليل المادة التعليمية	5
برنامج المادة وفقا لعرض التكوين	7
مقدمة	12
المحاضرة الأولى: ماهية المقاولاتية	13
تمهيد	13
1- مفهوم المقاولاتية	15
2- تعريف بعض المختصين للمقاولاتية	16
3-المقاولاتية من منظور التخصصات والحقول المعرفية	17
4-خصائص المقاولاتية	20
5-أهمية المقاولاتية	21
خلاصة	24
المحاضرة الثانية: نشأة المقاولاتية وتطورها التاريخي	25
تمهيد	25
1-بوادر ظهور المقاولاتية	25
2-نشأة المقاولاتية حسب الاتجاهات الفكرية	26
1.2 الاتجاه الاقتصادي	26
2.2 الاتجاه السلوكي	27
3.2 الاتجاه الإداري والوظيفي	28
خلاصة	28
المحاضرة الثالثة: الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية	29
تمهيد	29
1-المقاربة الاقتصادية	30
2-المقاربة الاجتماعية	31
3-المقاربة العملياتية	32
4-المقاربة الفردية	33
خلاصة	34
المحاضرة الرابعة: تحديد المفاهيم ذات علاقة بالمقاولاتية وإبراز أوجه الاختلاف	35
تمهيد	35
1-السلوك المقاولاتي	36
2-الثقافة المقاولاتية	39
3-الروح المقاولاتية	40
4-النجاح المقاولاتي	44
خلاصة	47
المحاضرة الخامسة: مفهوم المقاول وخصائص	48

تمهيد	48
1-مفهوم المقاول	49
2-صفات المقال	53
3-أنواع المقاول	55
1.3وفق ظروف إنشاء المشروع	56
2.3وفق السمات والخصائص	57
3.3 وفق الوظائف الاقتصادية	58
4-خصائص المقاول	60
5-نشاطات المقاول	65
خلاصة	67
المحاضرة السادسة: إدارة الاستثمار والتغيير	68
تمهيد	68
1-مفهوم الاستثمار	68
2-أنواع الاستثمار	69
3-أهمية الاستثمار	70
4-المقاول وإدارة التغيير	74
خلاصة	77
المحاضرة السابعة: التأصيل الاصطلاحي المدير –المقاول –القائد	78
تمهيد	78
1-مفهوم المدير	78
2.1-مهام المدير	79
2-مفهوم القائد	80
3.صفات القائد	81
3-الفرق بين المدير المقاول والقائد	82
خلاصة	85
المحاضرة الثامنة: الدور الاقتصادي للمقاولاتي	86
تمهيد	86
1-الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية	86
2-الدور الاقتصادي للمقاولاتية	87
3-الآثار الاقتصادية للعمل المقاولاتي	91
خلاصة	92
المحاضرة التاسعة: الدور الاجتماعي للمقاولاتية	93
تمهيد	93
1-الأهمية الاجتماعية للمقاولاتية	94
2-الدور الاجتماعي للمقاولاتية	95
خلاصة	96
المحاضرة العاشرة: واقع المقاولاتية في الجزائر	97
تمهيد	97
1-التوجهات السياسية لدعم المقاولاتية في الجزائر	98
2- التوجهات التشريعية لدعم المقاولاتية في الجزائر	99
2-التجربة الجزائرية في دعم المقاولاتية	100

خلاصة	102
المحاضرة الحادية عشرة : المقاولاتية والتعليم العالي	103
تمهيد	103
1-إنشاء مراكز المقاولاتية في الجامعات والمدارس العليا	103
2-الربط بين الوسط الجامعي والمحيط الاقتصادي	104
3-الآفاق الاستراتيجية للتعاون بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة	105
4-آليات التنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة وأثارها الاقتصادية	106
خلاصة	108
المحاضرة الثانية عشرة: أهم هيئات المرافقة المقاولاتية	109
تمهيد	109
2-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	110
3-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	111
4-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	112
5-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	113
خلاصة	114
المحاضرة الثالثة عشرة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	115
تمهيد	115
1-نشأة وظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	116
2-القانون المتعلق بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	117
3-التحول نحو اقتصاد السوق والشركات الدولية	119
خلاصة	122
المحاضرة الرابعة عشرة :صعوبات وعراقيل المقاولاتية في الجزائر	123
تمهيد	123
1-الصعوبات الإدارية	114
2-الصعوبات الاقتصادية	126
3-الصعوبات التقنية	130
خلاصة	133
خاتمة	134
قائمة المصادر والمراجع	135

فهرس الأشكال والجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	شكل يوضح خصائص المقاول	35
2	شكل يوضح نظرية السلوك المخطط للمقاولاتية	43
3	شكل يوضح أنواع الاستثمار	74
4	جدول يوضح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تعريف البنك الدولي	121
5	جدول يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون 02/17	122

دليل المـــــــــــــــــــــادة التعليمية

(SYLLABUS)

المادة التعليمية

المقـــــــاولاتيـة

كليـــــــــــة	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قســـــــم	علوم الإعلام والاتصال
مستوى	السنة الثانية ماستر
ميدان/ شعبة / تخصص	العلوم الإنسانية / علوم الإعلام والاتصال / سمعي بصري
السداسي	الثالث
السنة الجامعية	2026/2025

1. التعرف على المادة التعليمية

اسم المـــــــــــــادة	المقاولاتية
وحدة التعليم	استكشافية
عدد الأرصدة	1
طبيعة التدريس	محاضرة
المعامل	1
الحجم الساعي الأسبوعي	1:30

2. وصف المادة التعليمية

المكتسبات	• معرفة الطالب بأسس المؤسسة ونظرياتها وبخاصة إدارة المشاريع • أن تكون لدى الطالب خلفية معرفية حول آليات التفكير الإبداعي، والقدرة على توليد الأفكار الريادية، وابتكار حلول غير تقليدية للمشكلات التنظيمية والتقنية. • أن تكون لدى الطالب خلفية معرفية حول آليات التفكير الإبداعي، والقدرة على توليد الأفكار الريادية، وابتكار حلول غير تقليدية للمشكلات التنظيمية والتقني • أن يتمكن من تحويل التحديات الميدانية إلى فرص استثمارية واعدة

	عبر كسر قوالب التفكير النمطي.
الهدف العام للمادة التعليمية	**تبيان أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز روح المقاولاتية وريادة الأعمال لطلبة الجامعات ،مع تسليط الضوء في ذلك على أهم المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية والنظريات المفسرة لها.**
أهداف التعلـــم (المهـــارات المراد الوصول إليها)	• **غرس فكرة ريادة الأعمال لدى الطالب** • **تدريب الطالب على إعداد مخطط عمل مقولاتي يتضمن مشاريع ريادية** • **تشجيع الطلبة على تبني الفكر المقاولاتي من الفكرة إلى التخطيط ثم التجسيد في الواقع** • **تعريف الطلبة على الخلفيات النظرية للمقاولاتية**

3. محتوى المادة

المحور	عنوان المحور
المحور الأول	ماهية المقاولاتية
المحور الثاني	نشأة المقاولاتية وتطورها التاريخي
المحور الثالث	الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية
المحور الرابع	تحديد مفاهيم ذات علاقة بالمقاولاتية وإبراز أوجه الاختلاف
المحور الخامس	مفهوم المقاول وخصائصه
المحور السادس	إدارة الاستثمار والتغيير
المحور السابع	التأصيل الاصطلاحي المدير- المقاول –القائد
المحور الثامن	الدور الاقتصادي للمقاولاتية
المحور التاسع	الدور الاجتماعي للمقاولاتية
المحور العاشر	واقع المقاولاتية في الجزائر

4.طريقة التقييم

طريقة التقييم	التقييم بالنسبة المئوية
الامتحان	%100

برنامج المادة

مقدمة

المحاضرة الأولى : ماهية المقاولاتية

تمهيد

1- مفهوم المقاولاتية

2- تعريف بعض المختصين للمقاولاتية

3-المقاولاتية من منظور التخصصات والحقول المعرفية

4-خصائص المقاولاتية

5-أهمية المقاولاتية

خلاصة

المحاضرة الثانية: نشأة المقاولاتية وتطورها التاريخي

تمهيد

1-بوادر ظهور المقاولاتية

2-نشأة المقاولاتية حسب الاتجاهات الفكرية

1.2 الاتجاه الاقتصادي

2.2 الاتجاه السلوكي

3.2 الاتجاه الإداري والوظيفي

خلاصة

المحاضرة الثالثة: الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية

تمهيد

1-المقاربة الاقتصادية

2-المقاربة الاجتماعية

3-المقاربة العملياتية

4-المقاربة الفردية

خلاصة

المحاضرة الرابعة: تحديد المفاهيم ذات علاقة بالمقاولاتية وإبراز أوجه الاختلاف

تمهيد

1-السلوك المقاولاتي

2-الثقافة المقاولاتية

3-الروح المقاولاتية

4-النجاح المقاولاتي

خلاصة

المحاضرة الخامسة: مفهوم المقاول وخصائص

تمهيد

1-مفهوم المقاول

2-صفات المقال

3-أنواع المقاول

1.3وفق ظروف إنشاء المشروع

2.3وفق سمات والخصائص

3.3 وفق الوظائف الاقتصادية

4-خصائص المقاول

5-نشاطات المقاول

خلاصة

المحاضرة السادسة: إدارة الاستثمار والتغيير

تمهيد

1-مفهوم الاستثمار

2-أنواع الاستثمار

3-أهمية الاستثمار

4-المقاول وإدارة التغيير

خلاصة

المحاضرة السابعة: التأصيل الاصطلاحي المدير –المقاول –القائد

تمهيد

1-مفهوم المدير

2.1-مهام المدير

2-مفهوم القائد

1.2مهارات القائد

3.2 مهارات القائد

3.3صفات القائد

3-الفرق بين المدير المقاول والقائد.

خلاصة

المحاضرة الثامنة: الدور الاقتصادي للمقاولاتي

تمهيد

1-الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية

2-الدور الاقتصادي للمقاولاتية

1.2على المستوى المحلي

2.2 على المستوى العام

3-الآثار الاقتصادية للعمل المقاولاتي

خلاصة

المحاضرة التاسعة: الدور الاجتماعي للمقاولاتية

تمهيد

1-الأهمية الاجتماعية للمقاولاتية

2-الدور الاجتماعي للمقاولاتية

خلاصة

المحاضرة العاشرة: واقع المقاولاتية في الجزائر

تمهيد

1-التوجهات السياسية والتشريعية لدعم المقاولاتية في الجزائر

1.1التوجهات السياسية لدعم المقاولاتية في الجزائر

1.2 التوجهات التشريعية لدعم المقاولاتية في الجزائر

2-التجربة الجزائرية في دعم المقاولاتية

خلاصة

المحاضرة الحادية عشرة: المقاولاتية والتعليم العالي

تمهيد

1-إنشاء مراكز المقاولاتية في الجامعات والمدارس العليا

2-الربط بين الوسط الجامعي والمحيط الاقتصادي

3-الآفاق الاستراتيجية للتعاون بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة

4-آليات التنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة وأثارها الاقتصادية

خلاصة

المحاضرة الثانية عشرة: أهم هيئات المرافقة المقاولاتية

تمهيد

1-مجهودات الجزائر في دعم المشاريع المقاولاتية

2-الوكالة الوطنية لدعن تغيل الشباب

3-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

4-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

5-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

خلاصة

المحاضرة الثالثة عشرة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

1-نشأة وظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2-القانون المتعلق بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-التحول نحو اقتصاد السوق والشركات الدولية

خلاصة

المحاضرة الرابعة عشرة : صعوبات وعراقيل المقاولاتية في الجزائر

تمهيد

1-الصعوبات الادارية

2-الصعوبات الاقتصادية

3-الصعوبات التقنية

خلاصة

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

تُعد المقاولاتية من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين لما لها من دور متنامٍ في اقتصاديات الدول،فهي تُعتبر محركاً أساسياً لعجلة الاقتصاد والتنمية، كما يلعب المقاولون دور القوة المحركة لاقتصاد السوق، حيث يساهمون في خلق فرص عمل وتوفير منتجات وخدمات مبتكرة تستجيب لحاجات وتطلعات المجتمع، علاوة على ذلك يقدم هؤلاء حلولاً تُعززمن تحقيق التوازن بين متطلبات المجتمع وأثر النشاط الاقتصادي على البيئة والمجتمع.

انطلاقا مما سبق ذكره، **تُمثل هذه الدروس البيداغوجية** مجموعة من المحاضرات ضمن مقياس **"المقاولاتية"**، والموجهة خصيصًا لطلبة السنة الثانية ماستر في شعبة علوم الإعلام والاتصال تخصص السمعي البصري، التي تهدف إلى تزويد الطلبة بالمعارف الأساسية المتعلقة بالمقاولاتية، مع السعي لتبسيط هذه المادة وجعلها في متناولهم، كما تسعى ضمن إطار التعليم المقاولاتي إلى تعزيز روح المبادرة والمقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، وتشجيعهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة بعد التخرج، باعتبار ذلك وسيلة فعّالة للحد من بطالة خريجي الجامعات،استنادًا إلى هذا الهدف، تم تحضير هذه المحاضرات وتقديمها بطريقة منطقية ومترابطة تتماشى مع أهداف ومحاور المقياس وطبيعة التخصص بشكل عام، من أجل ضمان حصول الطلبة على رؤية شاملة حول هذا المجال الذي يتميز بتشعبِ مواضيعه ومنطلقاته الفكرية والتنظيمية.

لقد تم إعداد هذه المطبوعة بما يتماشى مع البرنامج الدراسي المحدد للتخصص،ونتناول الموضوع عبر عشرة محاور رئيسية،يتضمن أولها التركيز على نشأة وتطور المقاولاتية، كما استعرضنا مختلف التعريفات والمفاهيم المرتبطة بها من زوايا ومدارس فكرية متعددة، بدايةً من المدرسة التقليدية وصولاً إلى المدرسة الحديثة، مع تسليط الضوء على التحولات التي شهدتها عبر مرور الزمن،كذلك تم التطرق إلى دور المقاول وأثره الإيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى التطرق لواقع المقاولاتية في الجزائر مع تحديد مختلف العناصر التي تساهم في تعريف وعرض وتوضيح ذلك .

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية، المقاول، الثقافة المقاولاتية، الفكر الريادي، المشاريع الناشئة.

المحاضرة الأولى: ماهية المقاولاتية

تمهيد

يحظى التعليم المقاولاتي باهتمام جميع المختصين ورواد الأعمال، لما يكتسيه من أهمية بالغة فيما يخص المجالات التي يقدمها للحصول على فرص مختلفة، وجعل طلبة الجامعات يبحثون عن فرص استثمارية في مجال المقاولاتية وتحويلهم إلى أصحاب مشاريع ريادية يغلب عليها طابع الاستدامة والاستمرارية، سواء من ناحية الأرباح أو الوظائف أو الحصص السوقية.

إن اقتصاد اليوم وما أفرزته مخلفات العولمة والتطورات المستجدة في كل الأصعدة تقتضي قيام دولة استثمارية ومؤسسات ناشطة أفراد رائدين في تطوير التفكير ومسايرة الأوضاع، واستغلال الكفاءات والأفكار في مشاريع استثمارية تدعمها الدولة عبر مختلف مؤسساتها، أو يؤسسها أفراد بناء على مواردهم المالية المستقلة، نسعى من خلال هذه المحاضرة إلى التعريف بالمقاولاتية، خصائصها وأهميتها على مخلف المستويات.

1-تعريف المقاولاتية

إن أصل مفهوم المقاولاتية هو مفهوم فرنسي"entrepreneuriat" اشتق منه مفهوم كل من **المقاول**entrepreneur ومفهوم المؤسسة entreprise، التي تقابلها في اللغة العربية مصطلحات ك"المقاول" و"المنظم" و"الريادي"، ويقصد بها إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن استغلال الفرص والموارد غير المستغلة أو غير المثمنة، تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة مبتكرة وجديدة، بالاعتماد على المبادرة الفردية للمقاول ورغبته في تجسيد أفكاره وتجسيدها على أرض الواقع.

المقاولاتية هي نوع من السلوك يتمثل في مؤسسة مع تحمل المخاطر، والسعي نحو الابتكار وتنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق الثروة،وتعد هذه العملية ديناميكية تهدف إلى تأمين الموارد والفرص، وتساهم هذه الثروة بشكل أساسي عن طريق الأفراد الذين يستثمرون رؤوس أموالهم،بناءً على ذلك، يمكن تحديد أربعة جوانب رئيسية تتضمن :عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة، بالإضافة إلى تخصيص الوقت، الجهد، والمال لتحقيق الأهداف المنشودة[1]

المقاولاتية هي السعي نحو الابتكار، من خلال تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية واستغلال موارد وحالات معينة، تقبل تحمل المخاطرة والفشل، وهي أيضا الطريق أو المسار الذي يتخذه المقاول لابتكار شيء مختلف والحصول على قيمة جديدة، وذلك بتخصيص الوقت والاجتهاد في العمل مع تحمل الأخطار المالية النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في تُشكل رضا مالي وشخصي".

عرفها "فونكترمان Venkatarman " أنها حقل أكاديمي يسعى لفهم كيف تنبثق وتظهر الفرص التي تؤدي إلى خلق مؤسسة أو مشروع جديد أو سلع وخدمات يتم اكتشافها وابتكارها بواسطة مجموعة من الأشخاص المقاولين[2]

---

[1] محمد علي الجودي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي- دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة** أطروحة دكتوراه، علوم التسيير 2014-2045، ص 12- 15 .

[2] Shane, S., & Venkataraman, S, **The promise of entrepreneurship as a field of research**. Academy of Management Review, 25(1),200, p 218

في تعريف آخر Drucker ,peter F على أنها تعتمد على إحداث التغيير واستغلاله كفرصة لإبداع شيء جديد في الاقتصاد والمجتمع[1]

1.1 تعريف بعض المختصين للمقاولاتية:

تعرف المقاولاتية حسب تصورات ووجهات نظر مختلفة و متعددة للعديد من الباحثين المختصين نذكر منها:

- الباحث**Uwe Cantne**عرف المقاولاتية على أنها عملية إنشاء منظمات جديدة، بمعنى آخر تلك الظاهرة التي تشمل مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال تجنيد و تنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية و بشرية، وغيرها و تجسيدها في مشروع جديد[2]
- **Fayolle** يعتبرالمقاولاتية الحالة الخاصة التي يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية و اجتماعية لها خصائص تتصف بعدم اليقين أي تواجد الخطر و التي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة متميزة بتقبل التغيير و الأخطار المشتركة و الأخذ بالمبادرة و التدخل الفردي[3]
- عرف الباحث **Drucker**المقاولة بأنها فعل الإبداع المبني على المخاطرة، الذي يتضمن إعطاء الموارد المتاحة حاليا و القدرة على خلق قيمة جديدة[4]
- **William**و**Andrew**اعتبرا المقاولة أنها جميع الوظائف و الأنشطة و الإجراءات التي تشكل جزءا من إدراك الفرص و إنشاء مؤسسات لاستغلالها[5]
- **Hisrich** و**Peters**اتفقافي تعريف المقاولاتية على أنها نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار ، تنظيم و إعادة تنظيم الآليات الاقتصادية و الاجتماعية من أجل استغلال موارد و حالات معينة، تحمل المخاطرة و قبول الفشل ، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف و الحصول على قيمة بتخصيص الوقت و العمل الضروري ، مع تحمل الأخطار المالية ، النفسية و الاجتماعية المصاحبة لذلك ، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي و شخصي[6]

---

[1]Drucker, P. F. **Innovation and Entrepreneurship: Practice and Principles**. Harper & Row,1985, p. 21.

[2] Cantner, U,**The Economics of Entrepreneurship. In Casson**, M. et al. (Eds.), The Oxford Handbook of Entrepreneurship. Oxford University Press,2006, p. 142

[3] Fayolle, A, **Entrepreneurship: Theory, Process**, **Practice**. Routledge,2007, p. 37

[1] حمزة فقير **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**،رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2008-2009 ص31.

[5]عمر علي اسماعيل **خصائص الريادة في المنظمات الصناعية و أثرها على الإبداع التقني**، مجلة القادسية، مجلد12،العدد 4،2010،ص72.

[6] Mory siomy,**développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneursship : le cas de de rendez vous entrepreneuriat de la francophone,** Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D), Université Laval, Québec,octobre,2007,p94

- **الباحث عبد الكريم القبيعي الإدريسي**: عرفها بأنها نسق كجميع الأنساق ، تحتوي على بنية مكونة من عناصر مادية و بشرية و شبكة من التدفق المالي المعلوماتي تربط مختلف عناصره لتحقيق وحدة المؤسسة[1]
- **الباحث محمد علي جعلوك**:اعتبر المقاولة أنها نوع من الأعمال الذي يقوم فيه المقاول بالتعاقد مع صاحب العمل المراد تنفيذه ، على القيام بإنجاز هذا العمل ، نيابة عنه بحسب أحكام العقد المبرم بينهما[2]

نستخلص من التعريفات السابقة أن المقاولاتية، هي فن إدارة وتنظيم الأعمال بكافة أنواعها، من خلال ابتكار نوع جديد من أنواع التنظيم والإدارة، وهذا الأمر يتطلب الجهد والوقت والمال اللازم لذلك، إضافة إلى تحمل المخاطرة وتقبل النتائج الناجمة عن هذه الإدارة، بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

2.1 المقاولاتية من منظور التخصصات وحقول المعرفة:

تشغل المقاولاتية حيز اهتمام كبير من طرف الباحثين نظرا لكونها تلعب دورا مهما في الاقتصاد كونها أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي ولكن لا يوجد إجماع حول تحديد مفهومها ولا يمكن وضعها في إطار مفهوم واحد و تم تعريفها كالتالي:

1.2.1 تعريف المقاولاتية اقتصاديا

هي تلك الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج المبني على تصميم و تنظيم إدارة بشرية و كذا كل التجهيزات اللّازمة من رأس مال ثري ويد عاملة مؤهلة ، والوسائل المالية والمعنوية والقانونية لتحقيق مكسب صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي.[3]

2.2.1تعريف المقاولاتية قانونيا

اختلف رجال القانون بدورهم في تحديد مفهوم المقاولة باختلاف مجالات القانون على النحو التالي:

3.2.1 تعريف المقاولاتية في قانون الشغل:

-المقاولاتية في هذا الصدد، تقوم عند توفر عدد من الأجراء يباشرون نشاطا مشتركا تحت إشراف عضو أو هيئة لها سلطة الإدارة، وهي تقوم على عمال للتنفيذ وسلطة إدارية وأجراء مكلفون بتحقيقه.

- تضم رأس المال والعمل وتكون وحدة اقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قصد المبادلة.

---

[1] عبد الكريم القبيعي الإدريسي،**الثقافة المقاولاتية من نظريات المدارس إلى آليات المقاربات مقدمات في سوسيولوجيا التنظيم"**،المغرب منشورات مقاربات المغرب العربي،2013،ص81.

[2] محمد علي جعلوك":**أعمال المقاولات"**،دار الراتب الجامعية، لبنان، ط1 ،1999،ص6.

[3] أحمد الرزاق السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد : عقد المقاولة**،الجزء 7 المجلد 1 ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1994، ص 12 .

- هي عبارة عن نشاط معين قد يكون ذو طابع اقتصادي بالأساس كالإنتاج و البيع، و قد يكون ذو طابع إجماعي بالأساس كتقديم خدمات معينة.

- المقاولاتيةتتجلى في شخص رئيس المقاولة الخاص أو مجلس بشركة أو هيئة أو عضو تستند إليه سلطة إدارة المقاولة بأجراء مكلفون بالقيام بنشاط معين: تعد اليد العاملة بالنسبة لقانون الشغل العنصر الأساسي لقيام المقاولة فبانعدامه لا تعتبر مقاولة .

4.2.1 تعريف المقاولاتية تجاريا

ويضم هذا التعريف نظامين مختلفين[1]:

- بالنسبة للنظام الرأسمالي: المقاولاتية هي عمل تجاري من شأنه أن يدل على وجود الحرفة التجارية.
- بالنسبة للنظام الاشتراكي: هي وحدة إنتاجية تتولى الدولة القيام بها و تكون رؤوس الأموال الموظفة في عملية الإنتاج ذات طابع جماعي

5.2.1 تعريف المقاولاتية اجتماعياً

تعرف المقاولاتية من الناحية الاجتماعية على أنها:وحدة اجتماعية هادفة ، تتكون من عناصر بشرية و مادية ومعنوية ، تحيا وتموت كسائر الكائنات الأخرى ، تُمارس النشاط الاجتماعي و تتمتع باستقلال مالي و تنتج سلعا و خدمات في محيط محدد[2].

[1] حسيبةحمزاوي، **المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم و الواقع** ، مذكرة ماستر ، تخصص، سياسات عامة و إدارة محلية، قسم العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2016-2017 ص 16-17

[2] فريدة شلوف،**المرأة المقاولة في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة،2008-2009،ص9

4.خصائص المقاولاتية

تتميز المقاولاتية بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- الرغبة في النجاح:

يتميز رواد الأعمال بمعرفتهم الدقيقة لأهدافهم وسعيهم المتواصل لتحقيقها، بمثابرة وإصرارکما أنهم يتمتعون بنظام داخلي يدفعهم نحو التفوق، على الرغم من أن درجة هذا الطموح قد تختلف بينهم، إلا أن رغبتهم في النجاح غالبًا ما تكون أعمق بكثير من الأفراد العاديين،يتحمل هؤلاء الرواد مسؤولياتهم الذاتية فيما يخص أعمالهم ووظائفه،

إن النجاح في عالم الأعمال ليس بالمهمة السهلة، لكنه أيضًا ليس مستحيلاً، فمفهوم السهولة والصعوبة نسبي بحد ذاته، ويعتمد بشكل كبير على إرادة الشخص،قد يُنجز الفرد جميع المهام المطلوبة منه بإتقان، ومع ذلك قد يظل النجاح بعيد المنال، وفي المقابل يمكن أن يُحقق إنجازات باهرة رغم الصعوبات، فالحواجز دائمًا موجودة لكنها ليست مستحيلة التجاوز.[2]

- الإبداع:

يمثل الإبداع حجر الزاوية في نجاح المقاولاتية، حيث يعتمد على تقديم منتجات مبتكرة أو طرق جديدة لتقديم المنتجات والخدمات،عادةً ما تتجه هذه المقاولات نحو تبني أساليب إنتاج خاصة بها، مما يمنحها طابعًا محليًا غالبًا دون ميل واضح نحو التوسع العالمي، ولكن ذلك لا يعني غياب الجِدة أو الابتكار تتميز بقوةٍ وإمكانياتٍ كبيرة على النمو مقارنة بالأعمال الصغيرة، فبينما ترتكز المشاريع الصغيرة والمتوسطة غالبًا على تلبية الاحتياجات المحلية، فإن قدرتها على التوسع تكون محدودة،أما المقاولاتية فتتبنى الإبداع كأساس لتحقيق النمو والتميز في السوق.

-تحقيق أهداف استراتيجية طويلة المدى

يُعتبر التوسع في السوق، زيادة الحصة السوقية، وتعزيز المركز التنافسي، هو ما يميز المقاولاتية عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تميل نحو التركيز على تحقيق أهداف مرتبطة بالمبيعات والعوائد المالية المباشرة،وعلى الرغم من إمكانات النمو والعوائد العالية في حالة نجاح المنتج، فإن نسبة المخاطرة في العمل المقاولاتي تكون مرتفعة، نظرًا لاعتماده على تقديم أفكار جديدة للسوق قد تحتاج إلى وقت أو قبول واسع لتحقيق الأرباح المطلوبة .

- الفردية النسبية

---

[1] توفيق حذري، الطاهر بن حسين، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر،الوادي، يومي 6/5/ ماي 2013 ، ص 5 .

[2] طارق أحمد المقداد،**إدارة المشاريع الصغيرة الأساسيات و المواضيع المعاصرة (إدارة المشاريع**، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، 2010-2011،ص19

تمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة، و هو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على الواقع

- **تسمح بتشكيل الثروة للأفراد**

عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية ، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية. وتوجيه الأنشطة في المناطق المستهدفة: من خلال التركيز على جهود سوق محددة بدقة لتحديد فعالية أكبر وتقليل المخاطر وزيادة فرص النجاح للأفراد.

5.أهمية للمقاولاتية

تتجلى الأهمية الجوهرية للمقاولاتية في كونها تجسيداً **لسلوك إداري ريادي**، لا يكتفي بإدارة الموارد المتاحة، بل يمتد ليشمل القدرة الاستباقية على رصد واقتناص الفرص الاستثمارية وتحويلها إلى نتائج اقتصادية ملموسة، إن هذا المسار يتوقف بالدرجة الأولى على العامل البشري، حيث تستوجب المقاولاتية وجود نخبٍ من الفاعلين المتميزين بسمات إبداعية وميلٍ مدروس للمغامرة، هؤلاء الأفراد يمتلكون "رؤية مقاولاتية" نافذة، تتيح لهم ليس فقط إدراك الفرص الكامنة في بيئة تتسم بالغموض، بل أيضاً القدرة على تحليلها وتقييمها وتفكيك عناصرها (**Segmentation**) بما يضمن تحقيق ميزة تنافسية واستدامة للمشروع المقاولاتي.

تكتسي أيضا المقاولاتية أهمية بالغة ليس فقط على المستوى الاقتصادي أو الشخصي، وإنما تمتد إلى الأثر الاجتماعي والتنمية المستدامة، ويمكن عرضها في العناصر التالية[1]:

1.على المستوى الشخصي

إن التفكير في إنجاز أو تطوير فكرة وتجسيد مشروع مصغر، هو بحد ذاته إنجازا معنويا في نفسية المقاول، فمن خلاله يثبت توفر صفات ومهارات القائد، وأنه عضو فعال في المجتمع، يسعى إلى تقديم إضافة وابتكار جديد في المنتوج، وأنه مسؤول وملتزم اتجاه العاملين والمتعاملين، ومجازف ومتقبل للمخاطرة ويعمل بجد على ايجاد الحلول لمختلف المشاكل، كل هذا يحرره معنويا ونفسيا من مشكلة البطالة، ومشكلة الخضوع أو الانتماء إلى مؤسسة حكومية أو خاصة، ويشعره بحرية وأريحية في تنظيم العمل واختيار العاملين...

2.3على المستوى الاجتماعي[2]:

- توفير فرص العمل والانقاص من البطالة، وذلك بتشغيل الكفاءات والمهارات التي يختارها المقاول بكل حرية.

- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثورة بين الأفراد، وتدعيم الشبكة الاجتماعية.

[1] توفيق خذري، الطاهر بن حسين، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

[2] هوارية زيتوني، **مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر**، تخصص اقتصاديات عمل، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021-2022 ، ص 18.

- الحد من النزوح الريفي وذلك من خلال إنشاء أنشطة مقاولاتية فلاحية وحرفية، وتدعيم عجلة التنمية بالمنطقة الريفية.

- المساهمة في ترقية المرأة المقاولة تطبيقا لمبدأ المساواة بين الجنسين، وإعطاء فرصة للمرأة لإثبات مهاراتها وكفاءتها، وبالتالي ظهور بعض الأنشطة والحرف غير شائعة كالنسيج والزخرفة.

3 .3 على المستوى التنمية المستدامة:

إن خاصية الابتكار والتغيير ألزمت اليوم المقاولين بابتكار وتجسيد مشاريع تراعي البيئة (الايكولوجية) التي تراعي وتحافظ على الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية، كالمناخ الأخضر، التنقل الايكولوجي، الرسكلة، وتعود بالفائدة الاجتماعية إذ تحد من بعض المشاكل البيئية والاجتماعية كالتلوث والنفايات...

4.3 على المستوى الاقتصادي: المقاولاتية في حد ذاتها نشاط اقتصادي، ولذلك فإن أهميتها الاقتصادية تكمن في عدة نقاط نذكرها على سبيل المثال لا الحصر وهي:

زيادة الناتج المحلي والمساهمة في نمو الاقتصاد وهذا يرجع إلى مرونتها وتكيفها مع كل التطورات والتغيرات السريعة في الاقتصاد، والتي لا تستطيع المؤسسة الجامدة على مسايرتها.

إعادة هيكلة وتجديد النسيج الاقتصادي من خلال خلق مؤسسات جديدة تعتمد على أفكار ابداعية تستجيب لاحتياجات السوق.

-المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات بفضل الابداع والابتكار الظاهر على جودة ونوعية المنتوج.

تتجلى أيضا **أهمية المقاولاتية** في مجموعة من الفوائد والإسهامات التي تعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي،فمن أبرز جوانبها العمل على تنمية المهارات والقدرة لدى الأفراد لتوفير وظيفة لأنفسهم وللآخرين من خلال إطلاق مشاريع ريادية مبتكرة تنتج منتجات وخدمات جديدة، وفي ظل توجه المقاولاتية نحو بناء نظام اقتصادي قائم على الإبداع والابتكار، تصبح الحاجة ماسة إلى ترسيخ هذا النوع من التعليم داخل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لتمكين الأفراد من تطوير الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشاريع منتجة، وهذا ما يطلق عليه**التعليم المقاولاتي**[1]الذي يعتبر خطوة محورية لغرس قيم المبادرة وريادة الأعمال، مما يساهم في زيادة فرص النجاح التجاري وصقل مهارات قادة المستقبل ليكونوا قادرين على تحمل مسؤولية النمو الاقتصادي الوطني الذي يتماشى مع التوجهات العالمية، كما يسهم هذا التعليم في تعزيز قدرات الأفراد لخلق الثروة عبر الاستفادة من الفرص المعرفية العالمية، بما يدعم بناء مجتمع المعرفة ويساعد على تحقيق تقدم اقتصادي ملموسويزيد

[1] أيمن عادل عيد **التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي،** المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادةالأعمال، جامعة القصيم سبتمبر2014، ص 154 .

يزيد **التعليم المقاولاتي** من قيمة الأصول المعرفية ويعمل على تطوير المهارات التي يمكن للأفراد استخدامها لتراكم المزيد من رأس المال في الاقتصاد القائم على المعرفة داخل الدولة،هذه الإسهامات تؤدي إلى نشر ثقافة الابتكار وتعزيز مجتمع المعرفة كأحد المحركات الأساسية للتنمية المستدام، كما يتيح للعاملين في المؤسسات القائمة اكتساب مهارات مميزة وغير تقليدية تمكنهم من تعزيز نمو المبيعات بنسب كبيرة مقارنة بنظرائهم،

كما يساعد في تنمية القدرة على تطوير منتجات وخدمات جديدة تواكب العصر، ويساهم هذا النوع من التعليم في تحفيز الإبداع وتوفير حلول تكنولوجية متقدمة تعتمد على المعرفة وفي فتح آفاق جديدة أمام الخريجين لتقديم أفكار لمشاريع تجارية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وتدعم بناء مجتمع معرفي . كما يسهم في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات الحالية، مثل مواجهة مشكلة البطالة، إلى جانب خلق نظام اقتصادي يعتمد بشكل أكبر على الذكاء والإبداع في مواكبة التغيرات العالمية المتسارعة.

خلاصة

بناء على ما تقدمنا به في هذه المحاضرة ، يمكن القول إن التعليم المقاولاتي لم يعد مجرد ترف معرفي، بل أضحى ركيزة استراتيجية وحتمية اقتصادية تفرضها تحولات العولمة الراهنة، إن تمكين طلبة الجامعات وتوجيه طاقاتهم نحو الفكر الريادي يمثل النواة الأساسية لبناء اقتصاد مستدام وقائم على الابتكار، وختاماً فإن نجاح هذه الرؤية يظل رهناً بتكامل الجهود بين الإرادة الاستثمارية للأفراد والدعم المؤسسي الحاضن للكفاءات، بما يضمن تحويل الأفكار الواعدة إلى مشاريع ناجحة قادرة على المنافسة والاستمرارية في سوق متجدد.

المحاضرة الثانية: نشأة المقاولاتية وتطورها التاريخي

تمهيد

تُعتبر المقاولاتية من أبرز الركائز التي تدفع عجلة الاقتصاد الحديث، لكنها ليست فكرة جديدة كلياً أو وليدة الزمن الحاضر، بل هي نتاج عملية تطورية طويلة الأمد، بدأت كمبادرات فردية تحفها المخاطر والتحديات، قبل أن تتحول إلى مجال واسع يعتمد على أسس علمية متينة تتسم بالابتكار والتركيز على الاستدامة،لتقديم نظرة شاملة حول هذا الموضوع، يمكن استعراض نشأة وتطور المقاولاتية عبر العصور والتغيرات التي طرأت عليها، بدءاً من ممارساتها التقليدية إلى دورها المحوري اليوم في تحفيز الإبداع وتحقيق النمو الاقتصادي، في هذا السياق، سنستعرض الرحلة التاريخية للمقاولاتية.

1.بوادر ظهور المقاولاتية

مرّ مفهوم المقاولاتية بسلسلة من التحولات عبر الزمن، تأثرت بتطورات نظرية وعلمية قدمها الباحثون والمختصون منذ **القرن السادس عشر** واستمرت حتى يومنا هذ، وقد أصبحت المقاولاتية تمثل اليوم إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، مما يؤكد أنها ظاهرة قديمة ولكنها متجددة في ذات الوقت .بناءً على ذلك، سنسلط الضوء على مسار تطورها التاريخي:

في **القرن الثامن عشر**، كانت غالبية الأنشطة الإنتاجية تعتمد على العمل اليدوي وتتم في المنازل بعيدًا عن استخدام الآلات،تميزت هذه الفترة بسطوة النشاط التجاري على الحراك الاقتصادي، حيث كانت التجارة تمثل المحور الأساسي للوحدات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية،ومع ظهور ملامح الثورة الصناعية وبدء هيمنة النظام الرأسمالي، شهد الفكر المؤسسي تغيرات كبيرة، تطورت الوحدات الإنتاجية لتأخذ أشكالاً جديدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، ورغم هذه التحولات في تلك الفترة، لم يحظَى مفهوم المقاول أو الدور الفردي له باهتمام كبير من قبل الباحثين، وبدلاً من التركيز على الأفراد كركيزة أساسية للمقاولاتية، تم تسليط الضوء بشكل أكبر على الجانب المؤسسي وتهميشالمقاول كعنصر حيوي في هذا المجال

مع نهاية **القرن التاسع عشر**، ونتيجة لازدياد المنافسة بفعل الثورة الصناعية وما صاحبها من ظهور أفكار جديدة في مجال التسيير، مثل الفصل بين مالكي المؤسسات والمُسيرين للمشاريع.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق هذا المبدأ عام**1870**وسرعان ما انتشر العمل به ليصبح قاعدة عامة بحلول عام **1920** في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد تميزت هذه الحقبة بإهمال الدور الحيوي الذي يلعبه المقاول في إنشاء المؤسسات، حيث كانت النظرة تركز بشكل أكبر على التنظيم الإداري والهيكلي، لكن مع **منتصف الثمانينيات**، وبعد اندلاع الأزمة الاقتصادية، بدأت المؤسسات الكبرى تواجه صعوبات غير مسبوقة، لم تجد هذه المؤسسات حلاً لأزماتها المالية سوى تسريح عدد كبير من العمال، مما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة وتزايد صعوبة التكيف مع متغيرات البيئة الاقتصادية

[1] Hébert, R. F., & Link, A. N. (2009). **The entrepreneur: Mainstream views and radical critiques** (3rd ed.). Edward Elgar Publishing,2009,p44.

والتكنولوجية الجديدة،هذا الوضع شكّل نقطة تحول في إدراك الباحثين والجهات الحكومية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي بدأت في تلك المرحلة تُظهِر أهميتها كبديل واعد للخروج من الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بمفهوم المقاولاتية من قبل المختصين، فإنهم لم يتمكنوا من الاتفاق على تعريف موحد لها[1]، ويعود ذلك إلى تطور مفهومها بتطور الزمن والتغيرات الاقتصادية المستمرة .تُعتبر المقاولاتية عملية ديناميكية ذات أهمية مجتمعية، تهدف إلى تسخير الموارد العامة والخاصة على حد سواء لاغتنام الفرص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحقيق التنمية الشاملة.

2. نشأة المقاولاتية حسب الاتجاهات الفكرية[2]:

1.2. الاتجاه الاقتصادي:

في هذا السياق، ظهرت عدة محاولات لتعريف المقاول بناءً على أدواره الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاولاتية عبر الزمن بما يتماشى مع التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي، وقد استُخدم مصطلح "المقاول "لأول مرة عام 1616للإشارة إلى الشخص الذي يبرم عقدًا مع السلطات العمومية لتنفيذ عمل معين أو مجموعة من الأعمال المختلفة.

برز مفهوم "المقاول "بشكل رسمي في النظرية الاقتصادية من خلال إسهامات اثنين من الاقتصاديين. فقد قدم R Cantillon سنة 1755 تعريفًا للمقاول باعتباره شخصًا يتحمل المخاطر من خلال توظيف أمواله الخاصة. ووفقًا له، فإن المقاول هو شخص يشتري أو يستأجر بسعر محدد بينما يبيع بسعر غير محدد. أما B. Say فقد تناول نفس المفهوم عام 1803 واعتبر المقاول شخصًا يستغل المعرفة التي يمتلكها في إنتاج سلع لها منفعة، مؤكدًا على دور المقاول كحلقة وصل بين المنتجين والمستهلكين[3]،ركزت هذه التوجهات على دراسة المقاول بحد ذاته، وذلك من خلال تحليل خصائصه واعتبارها وسيلة لفهم النشاط المقاولات،وقد شملت الدراسات تحليل الخصائص النفسية للمقاول مثل السعي للإنجاز، التفوق، وتحقيق الأهداف، إضافة إلى تأثير البيئة الأسرية التي ينتمي إليها على شخصيته ودوره في العملية الاقتصادية[4]

2.2. الاتجاه السلوك:

ركزت الدراسات في هذا السياق على المقاول نفسه من خلال تحليل خصائصه لفهم النشاط المقاولاتي بشكل أفضل .جاءت هذه المحاولة باعتبارها وسيلة لفهم الإطار العام الذي ظهر فيه هذا المجال، حيث أجريت مجموعة من الدراسات التي ركزت على المقاول انطلاقاً من السمات النفسية

---

[1] Fayolle, A. (2007),**Entrepreneurship and new value creation**: The dynamic of the entrepreneurial process, Cambridge University Press,2007,p35-37.

[2] محمد علي الجودي، **نحو تطوير المقالاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015 ، ص3-10.

[3] نوريمحمد، **المقاولاتية: كفاءات، مسار، وأدوات** .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2017، ص 24 .

[4] المرجع نفسه، ص 41 .

مثل الحاجة للإنجاز والتفوق وتحقيق الأهداف .كما تضمنت هذه الدراسات عوامل شخصية مثل البيئة العائلية التي ينتمي إليها، ومستواه التعليمي، والخبرة المهنية التي يمتلكه[1].

وبالتالي انتقل التركيز هنا من "ماذا يفعل المقاول" إلى "من هو المقاول"، بالتركيز على السمات الشخصية التالية: [2]

- **دافع الإنجاز:**أن المقاول يمتلك حاجات مرتفعة لتحقيق النجاح والتفوق.
- **مركز الضبط:**التركيز على أن المقاول يؤمن بقدرته على التحكم في مصيره وقراراته.
- **تحمل الغموض:**القدرة النفسية على العمل في بيئات غير مستقرة.

3.2.1 الاتجاه الإداري والوظيفي:

أشار **دراكر** في الثمانينيات، إلى التحول الذي طرأ على النظام الاقتصادي الذي كان يعتمد سابقًا بشكل أساسي على المديرين، وكيفية انتقاله بفضل روح ريادة الأعمال من نموذج يعتمد على الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد يقوم على رواد الأعمال، وقد أوضح أن نجاح رواد الأعمال يرتبط بأهمية الابتكار والإبداع في تحقيق نجاح المؤسسات،وأكد **دراكر** أيضًا أن هناك مجموعة من الأنشطة التي تسهم في إنشاء مؤسسة جديدة، انطلاقًا من استغلال الفرص المناسبة، وتعبئة الموارد المختلفة. من بين تلك الأنشطة تبرز: البحث، تصميم المنتج، إنتاجه، وتحمل المسؤوليات تجاه الدولة والمجتمع[3]، إذا ركز هذا الاتجاه على "العملية المقاولاتية" والأنشطة المرتبطة بها. من خلال[4]:

-**اقتناص الفرص:**مع بيتر دراكر، الذي اعتبر المقاولاتية سلوكاً يهدف إلى البحث عن التغيير والاستجابة له كفرصة.

- **إنشاء المؤسسات:**التركيز على الخطوات العملية لتحويل الفكرة إلى مشروع قائم وتعبئة الموارد اللازمة لذلك.

خلاصة

يتبين أن الرحلة التاريخية للمقاولاتية تعكس تحولاً جذرياً في طبيعة النشاط الاقتصادي، حيث انتقلت من إطار الصدفة والمغامرة غير المحسوبة إلى بيئة منظمة تحكمها الأسس العلمية والمتطلبات التنموية. وبناءً عليه، يمكن القول إن استدامة النمو الاقتصادي في العصر الراهن أصبحت رهينة بمدى القدرة على استيعاب هذا الإرث التطوري، وتوظيفه في بناء منظومة ريادية حديثة تجمع بين أصالة التجربة التاريخية ومرونة الابتكار المعاصر.

---

[1] وفاء شيباني، **المقاولاتية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2016، ص32 .
[2] المرجع نفسه، ص 45 .
[3] دراكر، بيتر، **الابتكار وريادة الأعمال: الممارسة والمبادئ**، ترجمة إبراهيم القعيد، مكتبة العبيكان، 2011 ، ص12 .
[4] المرجع نفسه ، ص52-55 .

المحاضرة الثالثة : الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية

تمهيد

أصبحت المقاولاتية مفهوماً شائعاً ومتداولاً على نطاق واسع في معظم دول العالم، حيث تعتبر ركيزة أساسية للتطوير ونمو المجتمعات،تمثل هذه الفكرة نمط حياة مختلف يتيح للأفراد تحقيق طموحاتهم وشعورهم بالاستقلالية، مع تحسين جودة حياتهم ومستوياتهم المعيشية،وتُعتبر المقاولاتية عملية تعتمد على تأسيس منظمات جديدة، لفهم هذه الظاهرة بشكل دقيق، علينا دراسة المراحل والعمليات التي تؤدي إلى ولادة هذه المنظمات وظهورها، بمعنى آخر، تحليل جميع الأنشطة التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة، وفقاً لهذا المفهوم، وسنتطرق في هذه المحاضرة إلى الاتجاهات مفسرة للمقاولاتية مع تحديد الانتماء لكل مقاربة منها

1.المقاربة الاقتصادية[1]:

يُعد هذا الاتجاه من الاتجاهات، التي تُكز بشكل أساسي على دراسة الأنشطة والوظائف الاقتصادية التي يؤديها المقاول، مع السعي للإجابة عن سؤالين محوريين: ما تأثير الأنشطة المقاولاتية على الاقتصاد؟ وما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسهم في تعزيز الحس المقاولاتي؟

شهدت هذه الدراسات محاولات متعددة لمفهوم "المقاول"، ما أدى إلى تطوره عبر الزمن، بما يتماشى مع التحولات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي،ارتبط ظهور مصطلح "المقاول " لأول مرة بعام 1616عندما استخدمه مونتكريتيان (Montchrétien) للإشارة إلى الشخص الذي يبرم عقدًا مع السلطات العامة لتنفيذ عمل أو أعمال مختلفة، وفي مراحل لاحقة ظهرت تعريفات إضافية للمقاول، حيث أشار ريتشارد كانتيلون إلى أن المقاول هو شخص يدخل في معاملات تجارية لحسابه الخاص بهدف تحقيق الربح والاستثمار،بحسب ساي (Say)، يمتلك المقاول خصائص استثنائية نادرًا ما توجد عند الأفراد العاديين، حيث ترتبط وظيفته بالمخاطرة ولا تنفصل عنه حتى لو فقد ثروته أو سمعته،كما يعتبر **ساي** أن المقاول هو العنصر المحوري في العملية الإنتاجية، إذ يحدد الاحتياجات ويجمع بين الموارد اللازمة لتحقيقها، ويُظهر التزامًا يتفوق على ذلك الذي لدى العمال أو المقرضين،كان هناك توافق بين كانتيلون وساي بأن تعريف المقاول يتمحور حول كونه شخصية مخاطر تقوم باستثمار رأس المال الخاص. اعتبر كانتيلون عنصر عدم اليقين جزءًا أساسيًا من تعريفه للمقاول، مشيرًا إلى أن المقاول هو من يشتري ويبيع في ظل ظروف غير مؤكدة مع تحمله لكل المخاطر والصعوبات في سبيل تحقيق الأرباح وزيادة الفوائد

كما ميّز كل منهما بين نوعين من المقاولين

أ- **النوع الأول** يتمثل بمن يملك رأس المال ولكنه يقتصر على إقراض المال لأصحاب المشاريع مقابل عائد مالي معين، وهو ما يُطلق عليه "الرأسمالي.

[1] عبد الرزاق منيش، **دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المقاولين**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع تنظيم و عمل، قسم علم الاجتماع ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2017-2018، ص 111 - 116

ب- **النوع الثاني** فهو المقاول الحامل لفكرة المشروع، الذي يعمل على إنشائه ويتحمل المخاطر المرتبطة به،وفيما يتعلق بوجهة نظر قادة المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية مثل آدم سميث ومارشال، لم يتم التمييز الواضح بين الرأسمالي والمقاولاعتقد مارشال أن الانتقال من الحرف الصغيرة التي يديرها العمال إلى المؤسسات الضخمة التي يديرها مقاولون رأسماليون يتطلب توافر أشخاص ذوي طاقات كبيرة لتنظيم الإنتاج بأفضل طريقة تسهم في إشباع الحاجات البشرية،وبالتالي وفقًا لرؤيته، فإن امتلاك رأس المال ليس شرطًا ضروريًا ليصبح الشخص مقاولاً، إذ يمكنه الاعتماد على مصادر تمويل متعددة لإطلاق مشروعه، بشرط أن يكون لديه فكرة ورؤية يسعى لتحقيقها

أما جوزيف شومبيتر(J. Schumpeter) ، فقد طرح مفهومًا مختلفًا للمقاول، معتبرًا إياه فاعلًا اقتصاديًا خاصًا تدفعه دوافع الإبداع والشغف بالتغيير بدلاً من الرغبة في تعظيم الأرباح فقط. ويرى شومبيتر أن المقاول هو المحرك الرئيسي للعملية الاقتصادية عبر إدخال تغييرات مبتكرة مثل تطوير منتجات جديدة، تحسين طرق الإنتاج، اكتشاف موارد أو أساليب توزيع جديدة، أو إعادة تنظيم الهياكل الاقتصادية .التحولات التي قدمها شومبيتر لقيمة ودور المقاول أظهرت أن مفهومه لا يقتصر فقط على المخاطرة وتعظيم الفوائد المالية، بل أصبحت السمات الرئيسية تُركز على الابتكار والإبداع واستحداث الحلول والممارسات التي تعيد تشكيل عوامل الإنتاج وتكسر الروتين لتحقيق التفوق الاقتصادي والجودة المستدامة[1]

1. المقاربة الاجتماعية [2]

ظهرت المقاولاتية الاجتماعية بشكل بارز في الأدبيات الغربية، حيث تناولتها أبحاث كل من Brouard et Shulman (2006)و Larivet (2009)وNeubaum، إلى جانب الوعي المتزايد بأبعاد هذا المفهوم المتعددة واحتوائه على جانبين مترابطين :

أ- **الجانب الأول**:يرى كل منPredoوMcleanأن الجانب الأول، المتمثل في "المقاولاتية"، يعنى بإطلاق الأنشطة الاقتصادية وخلق قيمة مضافة تعود بالنفع سواء على المقاول أو المجتمع .يتم ذلك من خلال استغلال المقاول للإبداع والابتكار بغية تحديد فرص جديدة للأعمال وتنظيم الموارد المتاحة للوصول إلى الأهداف المخططة

ب- **الجانب الثاني**:وفقًا لما أشار إليه TanوBrickerhoff، يتعلق بالمهمة الاجتماعية التي تعد السمة الفارقة للمقاولاتية الاجتماعية عن نظيرتها التقليدية .فمن دون هذه المهمة الاجتماعية، لا يمكن التحدث عن مفهوم حقيقي للمقاولاتية الاجتماعية، وفي أحيان كثيرة، تكون هذه المهمة الاجتماعية جزءًا متكاملًا من الأهداف الاقتصادية، حيث تضطلع المقاولة الاجتماعية بدور رائد في إحداث تغيير اجتماعي بطريقة واعية، متعمدة وغير عشوائية، يبقى جوهر المقاولة الاجتماعية هو وجود المقاول الاجتماعي، الذي يتمتع بخصائص فريدة تميزه عن الآخرين،فمن الناحية الشخصية، يتميز المقاول بسمات مثل الابتكار والإصرار، بينما تشمل الخصائص الاجتماعية التضامن وروح العمل الجماعي والتعاون

[1] خليل محمد حسن الشماع، **ريادة الأعمال (المقاولاتية)**، دار المسيرة، عمان ، الأردن، 2016، ص 42.
[2] المرجع نفسه ، ص 126 .

إضافة إلى ذلك، هناك خصائص ثقافية تتمثل في القيم وتأثير الثقافة على السلوك المقاولاتي .يمكن اعتبار المقاولة الاجتماعية بمثابة مجموعة متكاملة من الأنشطة وعمليات الإنشاء التي تهدف إلى تحقيق الأرباح وتقديم الفوائد، بالتوازي مع تعزيز القيمة الاجتماعية بمعنى آخر تسعى المقاولة الاجتماعية إلى الدمج بين تحقيق القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار أنشطتها بما يضمن عائدًا مفيدًا لكل الأطراف الفاعلة والمساهمة .وبناءً على ما سبق، يمكن استنتاج أن المقاول الاجتماعي لم يعد مجرد شخص يتحمل المخاطر ويعيد توزيع الموارد لتحقيق أرباح شخصية فحسب .بل أصبح فاعلًا اقتصاديًا واجتماعيًا يهدف إلى الاستفادة المتبادلة وتطوير خبرات شركائه، مع رؤية واضحة لتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة للجميع

2. المقاربة العملياتية[1]:

المقاربة العملياتية تُبرز قيود المقاربات السابقة، حيث تحث على التركيز ليس على ذاتية المقاول بل على ما يقوم به فعليًا، وذلك في ظل تعدد المقاولين وتنوع شركاتهم ومشاريعهم، ما دفع العديد من الباحثين لدراسة مسار المقاولاتية بمفهومه الأكثر شمولًا حيث يتضمن مسار المقاولاتية جميع الوظائف والنشاطات والأفعال المرتبطة بإدراك الفرص وتأسيس المؤسسات المصاحبة لها،من خلال هذا التعريف يمكن تمييز تصورين رئيسيين :

-**الأول** يتعلق بالظهور التنظيمي (تأسيس المؤسسة)، **والثاني** يتناول الفرصة المقاولاتية (فرصة الأعمال)فيما يخص **التصور الأول**، يعتمد Gartnerنموذجًا يصف المقاولة كظاهرة ترتكز على إنشاء وتنظيم مؤسسات جديدةالنموذج التفاعلي الخاص به يشمل أربعة أبعاد أساسية تتمثل في **البيئة، الأفراد، المسار، والتنظيم** .أما **التصور الثاني** الذي قدمه Venkatarman، فيركّز بشكل أكبر على "فرصة الأعمال"، حيث يختلف نهج هذا الباحث عن وجهة النظر التي تتعلق بمسألة الظهور التنظيمي،بدلاً من التركيز على تأسيس تنظيم جديد، ينصب اهتمامه على ظهور أنشطة اقتصادية جديدة .إلى جانب ذلك، تشير الدراسات إلى أهمية العوامل البيئية والاجتماعية والخصائص الفردية في تفسير السلوك المقاولاتي لأنها تشكّل تفاعلًا ديناميكيًا يسهم في تعزيز المسار المقاولاتي وظهور أنشطة ابتكارية جديدة،ورغم حداثة هذه المقاربة مقارنة بسابقاتها، إلا أنه من الصعب حصر الظاهرة المقاولاتية فقط في إطار المسار المقاولاتي ومراحل لإثبات ذلك، يمكن الإشارة إلى **النموذج السوسيولوجي**[2]الجديد الذي يمتاز برؤية موسعة لمسار المقاولاتية مع تركيزه على العوامل السوسيو-اقتصادية والنفسية والثقافية،هذا النموذج يفسر الظاهرة من منظور سوسيولوجي يعكس تأثير العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية والهيكلية في مجتمع معين، بدلًا من الاقتصار على النظرة الاقتصادية المبسطة

على سبيل المثال، الدافع الربحي بالنسبة للمقاول يُعتبر دافعًا ثقافيًا مستندًا إلى سياقات اجتماعية محددة وليس مجرد ميل طبيعي للربح فقط،هذا النموذج البديل يُبرز الطبيعة المتعددة الأبعاد لظاهرة المقاولة وخلق المؤسسات، مشيرًا إلى جانبها الاجتماعي المتداخل مع عوامل أخرى

[1] سفيان دراوي،**ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، أطروحة دكتوراه، في علم اجتماع التنمية البشرية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- 2014-2015 ، ص32-33.

[2] Robert F. Hébert & Albert N. Link. The Entrepreneur: Mainstream Views and Radical Critiques,2009,p104-106 .

إن الأبحاث في هذا السياق تنقسم عمومًا إلى اتجاهين مختلفين،الأول يُعرف **بالاتجاه الحتمي** الذي يركز على الأيدولوجيا، الثقافة، والهياكل الاجتماعية كمحددات، ومن أمثلة الأطروحات التي تنتمي إليه أطروحة ماكس فيبر "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" وأطروحة Gary Tribou المتعلقة بـ"المقاول المسلم ."أما الاتجاه الثاني فهو **الاتجاه الإرادي** الذي يُركز على قرار الفرد لاستغلال فرص الأعمال بشكل مستقل[1]

4.المقاربة الفردية[2]:

تسلط هذه المقاربة الضوء على الجانب النفسي والاجتماعي للمقاول، حيث سعت إلى تحليل سلوكه وتوقعه بناءً على صفاته النفسية وخصائصه الشخصية، ويعتبر Max Weber من الرواد في هذا المجال، إذ اعتمد في تفسيراته على نظام القيم، ولكن من فتح المجال لعلوم سلوك المقاولين هو بلا شك McClelland، ظهرت هذه المقاربة في عقد الستينات (1961)، بفضل إصدار كتابه **"المجتمع المنجز"** الذي استفسر عن أسباب تقدم وازدهار المجتمعات،من خلال دراسته، توصل إلى أن ما يفسر تطور المجتمعات هو بشكل رئيسي الحاجة للسلطة والحاجة للإنجاز، والتي ربطها بالمقاول .فالمقاول، برأيه، يمتاز بارتفاع حاجته للإنجاز

كما أشار McClelland إلى أن الإنسان هو نتاج اجتماعي، تتشكل شخصيته بتأثير البيئة الثقافية التي ينتمي إليها من خلال التنشئة الاجتماعية، مثل المعايشة في الأسرة أو المجتمع أو المدرسة . بشكل عام، تعتمد فكرته،على أن الأفراد يميلون لتقليد سلوكيات نماذجهم، وهي ما أطلق عليه فكرة إعادة إنتاج الأفراد لنماذجهم الخاصة، وكلما زاد عدد المقاولين، زاد ميل الناس لاختيار المقاولة كمهنة

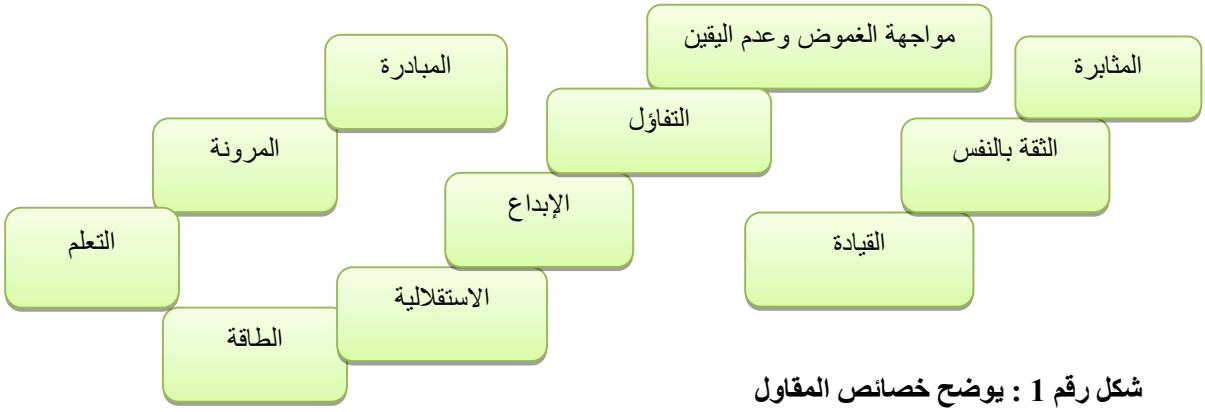
بالإضافة إلى الحاجة للإنجاز، يوجد مفهوم التحكم الداخلي الذي قدمه(1996) .Julian B. Rotter، حيث يعتبر أن المقاولين الناجحين يتمتعون بمستوى عالٍ من التحكم الداخلي[3]

[1] ماكس فيبر، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**: ترجمة محمد علي مقلد،2005، مركز الانتماء القومي، ص85.

[2] أمينة قايدي، **تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين**، أطروحة دكتوراه في تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر،2016-2017 ص 10 - 12.

[3] خليل محمد حسن الشماع، مرجع سبق ذكره، ص64 .

توجد خصائص وسمات أخرى ترتبط بالمقاول، يمكن عرضها في الشكل التالي:



شكل رقم 1 : يوضح خصائص المقاول

خلاصة

يتبين أن فهم ظاهرة المقاولاتية يتطلب الجمع بين أبعاد أساسية تتضمن منها السلوكية الاجتماعية التنموية التي تتضمن جودة حياة الأفراد واستقلاليتهم، وأخرى هيكلية تنظيمية متعلق بآليات إنشاء المؤسسات الجديدة، وبناءً عليه، فإن دراسة الاتجاهات المفسرة وتحديد الخلفيات الفكرية لكل مقاربة ليس ترفاً أكاديمياً، بل هو ضرورة حتمية لفك الشفرات النظرية التي تحكم السلوك المقاولاتي، والوقوف على الأنشطة الفعلية التي تحول الأفكار الريادية إلى كيانات اقتصادية منظمة وفاعلة في المجتمع.

المحاضرة الرابعة : تحديد أهم مفاهيم ذات العلاقة بالمقاولاتية وإبراز أوجه الاختلاف

تمهيد

يُعد تحديد المفاهيم المرتبطة بالمقاولاتية خطوة منهجية أساسية لرفع اللبس المفاهيمي الذي يحيط بهذا المصطلح، نظراً لتداخله مع حقول معرفية أخرى مثل الإدارة والاقتصاد وعلم الاجتماع تتسم الظاهرة المقاولاتية بطبيعة ديناميكية معقدة جعلت منها حقلاً خصباً للعديد من المفاهيم التي قد تبدو مترادفة في الظاهر، إلا أنها تختلف جوهرياً في المضمون والوظيفة

يبرز الاختلاف الجوهري في أن المقاولاتية تمثل "سلوكاً" و"عملية" تهدف إلى خلق قيمة من خلال اقتناص الفرص وتعبئة الموارد في ظل بيئة تتميز بعدم اليقين، بينما تشير المفاهيم الأخرى إلى الهيكل القانوني أو الوظيفي لهذه العملية، ومن ثمّ، فإن الانتقال من مفهوم "إدارة الموارد" إلى مفهوم "إدارة الفرص" هو الذي يحدد الفجوة الفاصلة بين النشاط المقاولاتي والنشاط الإداري النمطي.

أولا: أهم المفاهيم ذات العلاقة بالمقاولاتية:

1.السلوك المقاولاتي:

برزت أهمية دور المقاولين في تسيير النشاط الاقتصادي، وقد ركّز **"ريتشارد كانتيون** "على تحليل سلوكهم.وفقاً له،فإنالمقاولين ليسوا مجرد أصحاب رأس مال بل هم أشخاص يعملون لقاء عائد مضمون . وشخصية المقاول لا تعتمد بالضرورة على رأس المال الذي يمتلكه، بل هي مرتبطة بجوهر النشاط المقاولاتي الذي يتمثّل أساساً في تحمل المخاطر .أشار "**كانتيون** "إلى العلاقة بين المخاطر والمنافسة بين المقاولين،حيث يرى أن المخاطر هي جوهر العمل المقاولاتي، وعبّر عن ذلك قائلاً":المقاولون لا يمكنهم معرفة طلب المستهلكين على منتجاتهم بشكل دقيق،ولا يمكنهم التنبؤ حول متى سيُقبل المستهلك ونعل بشراء منتجاتهم في السوق لمنافسة بينهم هي التي تضطر كل واحد منهم للبحث عن الأساليب التي تضمن استمرارية أعمالهم"[1]هذا يبرز الطابع الحيوي للمخاطر التي يواجهها المقاولون، والتي قد تصل إلى مواجهة حالات الفشل في بعض الأحيان، مما يجعل المخاطرة عنصراً مركزياً في طبيعة العمل المقاولاتي[2].

[1] Messeghem, K., & Torrès, O. (Eds.), **Les grands auteurs en entrepreneuriat et PME**. Éditions Management et Société (EMS)2015, p49.Société,Paris, 2015. p 49.
[2] Messeghem, **op. cit.**, p 49.

1-1 المتغيرات المؤثرة في السلوك المقاولاتي:

هناك عدة متغيرات محددة للسلوك المقولاتي باعتبار هذا الأخير سلوك تحكمه مجموعة من الضوابط من أجل النجاح في العمل المقاولاتي ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1.1.1 المتغير الشخصي أو النفسي:

يتوقف نجاح المشروع المقاولاتي بشكل كبير على شخصية المقاول وصفاته النفسية والسلوكية . فالمقاول يتميز بشخصية مبدعة وابتكارية، وتظهر الدراسات على مر التاريخ أن هناك علاقة وطيدة بين الخصائص الشخصية والنجاح في العمل المقاولاتي .من بين السمات الأساسية التي تؤثر على الأداء المقاولاتي نجد الحاجة الملحة إلى الإنجاز، السيطرة الذاتية الداخلية، والاستعداد لتحمل المخاطر[2]بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الأفراد الناجحون بمهارات استثنائية في استثمار خبراتهم المتنوعة وقدرتهم على الاستفادة من الفرص وابتكار الأفكار الجديدة .كما يرتبط هذا المدخل الشخصي بمفهوم الإدراك واتخاذ القرار ضمن السياقات الثقافية المختلفة، حيث تبرز أهمية قدرة الفرد على إدارة المخاطر والتعامل مع التحديات المختلفة

2.1.1المتغير المجتمعي:

يركّز هذا العامل على أهمية توفير الدعم والتشجيع لتحفيز النشاط المقاولاتي وتحويل الأفكار إلى مشاريع ناجحة .وتشمل هذه المحفزات عدة نقاط رئيسية مثل السياسات الحكومية والإجراءات المشجعة التي تهدف إلى تعزيز بيئة عمل تنافسية تساهم في نمو ورقي المشاريع المقاولاتية

3.1.1.المتغير الثقافي:

يرتبط هذا العامل بتأثير الثقافة الوطنية والتنظيمية على ديناميكية إنشاء وإدارة المشاريع المقاولاتية حيث يظهر تأثير الثقافة القوية في بناء علاقة وطيدة بين المتغيرات الثقافية والسلوك المقاولاتي. يسهم هذا التأثير في تعزيز دور المبادرة الفردية والجماعية في خلق الثروة وتطوير المجتمع .4.2 .العامل التعليمي : يتمحور حول الدور المحوري للبرامج التعليمية والتدريبية التي تقدمها الجامعات والمعاهد في تعزيز الاتجاه المقاولاتي لدى الأفراد .تسهم هذه البرامج في تنمية الكفاءات والقدرات الضرورية لدعم ريادة الأعمال والنهوض بالمجتمع[3]

---

[1] أمينة بن زرارة ، **تسويق المشروع المقاولاتي للمؤسسات حديثة النشأة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار، عنابة ،2011/2010، ص 25-28 .

[2] Ajzen, I. **The theory of planned behavior. Organizational Behavior and Human** Decision Processes, 50(2),1991 p 179-211

[3] Tounès, A. **L'intention entrepreneuriale : une étude comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat et des étudiants issus de formations classiques**. Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, Université de Rouen2003 ,p85.

4.1.1.المتغير العلائقي :

يتعلق هذا العامل بدور العلاقات الاجتماعية كمصدر أساسي لدعم المشاريع المقاولاتية .توفر هذه العلاقات قنوات للحصول على المعلومات والأفكار المتعلقة بالسوق والعملاء والمنافسين والموردين والموزعين، ما يساعد في استكشاف الفرص السوقية وتطوير الأعمال[1]إضافةً إلى ذلك، تعزز العلاقات الاجتماعية رأس المال الاجتماعي، مما يتطلب تنظيم أنشطة متعددة لتطوير هذه الشبكات والعلاقات .

2.1.1.محددات الكفاءات والاستعدادات :

يعتمد نجاح المشاريع المقاولاتية إلى حد كبير على مجموعة من المعارف والموارد التي تشمل المعلومات المتعلقة بالإدارة، وهي نتاج لعوامل متنوعة تُسهم في تحقيق الأداء المتميز سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي. يمكن تصنيف الكفاءات إلى ثلاثة أنواع رئيسية كالتالي[2]:

1.2.1.1الكفاءات الفردية :

تتمثل في مجموع المعارف والمهارات التنظيمية والقيم الاجتماعية التي تسهم في تعزيز الأداء الفردي .وتشمل أيضًا الكفاءة المهنية، والخبرة العملية، والقدرة على التفاعل مع مواقف وأوضاع مهنية متنوعة، هذه الكفاءات تتطور وتنمو من خلال التعلم والتكوين المستمر داخل المؤسسة .كما تبرز الكفاءة الفردية في تحمل المسؤولية تجاه الأحداث والمشكلات التي يواجهها الفرد أثناء تأديته للمهام المهنية، بجانب إظهار المبادرة في التعامل مع هذه التحديات، وتعكس الكفاءة الفردية مزيجًا من الموارد الداخلية والخارجية الضرورية للنجاح في المجال المقاولاتي، وتجلى الكفاءات المقاولاتية من خلال المحاور التالية[3]:

* الاستعداد لتحمل المخاطر

* الرغبة القوية في تحقيق النجاح

*الثقة بالنفس

*الحماس والرغبة في العمل

* الالتزام بالعمل الدؤوب والمستمر بشكل طوعي

*امتلاك حس المسؤولية، والتركيز على التنظيم والمنهجي.

---

[1] Marchesnay, M, **La petite entreprise** : **une approche entrepreneuriale**. Revue française de gestion,2003, (3), 107-118

3 محمد نوي، **المقاولاتية ، كفاءات، مسار وأدوات**، دار البازوزي العلمي، 2017، ص 85

[3] Mitchelmore, S., & Rowley, J, **Entrepreneurial competencies: a literature review and development agenda**. International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research, 16(2),2010, 92-111.

2.2.1.1. الكفاءات الجماعية:

هي الكفاءات التي تنبثق عن تفاعل الأفراد داخل المجموعة وتمتاز بطبيعتها التنسيقية .تتكون هذه الكفاءات من مجموعة من المعارف المرتبطة بالاتصال، المشاركة، التعاون، والتعلم الجماعي .وفقًا لدراسة Amheradt وآخرين[1]، تعد الكفاءات الجماعية نتاجًا لعملية مزيج بين الإمكانيات الداخلية للفرد وإمكانات الفريق، مما يؤدي إلى خلق قدرات جديدة ومتناسقة

3.2.1.1الكفاءات الإستراتيجية:

يعرف كل من Perhaladو1994 Hamelالكفاءات الإستراتيجية بأنها مجموعة المهارات الأساسية المتجذرة ضمن موارد المؤسسة وقدراتها التكنولوجية، والتي تسهم في إضافة قيمة إلى منتجاتها وخدماتها .تتجسد هذه الكفاءات في شكل تعلم جماعي يشمل النظم التقنية للمؤسسة، والأنظمة الإدارية، والقيم، والمعايير .يقترح الباحثان ثلاثة معايير رئيسية لتعريف الكفاءات الإستراتيجية[2]:

- الكفاءة التي تمكّن المؤسسة من دخول أسواق واسعة ومتنوعة.
- الكفاءة التي تسهم بشكل كبير في تعزيز قيمة المنتجات أو الخدمات .
- الكفاءة التي يصعب على المنافسين تقليده

2. الثقافة المقاولاتية:

1. مفهوم الثقافة المقاولاتية:

تشير الثقافة المقاولاتية إلى مجموعة متكاملة من المدخلات التي تشمل الأفكار، القيم، الموارد، المعارف، والخبرات،وتتمثل هذه الأخيرة في عمليات تتعلق بمسار الإنشاء والتفاعل بين مختلف هذه العناصر، وتنتهي بمخرجات مثل السلوكيات، الإجراءات، الاستراتيجيات، الخدمات، والمنتجات .كما تُعرف الثقافة المقاولاتية بأنها مجموعة من القيم والمهارات التي يعتنقها المقاول، مثل الاستقلالية، الإبداع تحمل المسؤولية، والمخاطرة المحسوبة. وتشمل أيضًا مجموعة من المبادئ والقيم التنظيمية التي تدعم المسار المقاولاتي، مما يجعلها إطارًا يُنظم الممارسات الإدارية ويُوجهها لتحقيق الأهداف المنشودة. إضافة إلى ذلك، تعكس هذه الثقافة التفكير المؤسسي والقيم الثقافية الجماعية .تتنوع مصادر الثقافة المقاولاتية وفقًا لارتباطها بالبنية الاجتماعية والسياق التاريخي الذي تظهر فيه. كما أن الشخصية الفردية والثقافة العلمية للفاعلين يمكن أن تسهم في تشكيل ثقافة المقاولات.

---

[1] Amherdt, C. H., Emery, Y., Giauque, D., & Pichault, F**L'accès aux compétences collectives: une rupture managériale.**Editions EMS,2000،p72 .

[2] ans, T., Biemans, W., & Verstegen, D, **The influence of the local environment on entrepreneurial learnin**g: A studies on small-business owners in agriculture. Journal of European Industrial Training, 32(2/3),p 2008,p 132,150

1.1 أدوات تعزيز الثقافة المقاولاتي:

إن تعزيز الثقافة المقاولاتية، يتطلب التركيز على تطوير المناهج الدراسية لتشجيع العمل الحر خاصة في المدارس والجامعات،وينبغي توفير المهارات اللازمة لبدء الأعمال التجارية والصناعية والخدماتية، كما يجب إعداد خريطة استثمار واضحة لتوجيه الطاقات الاستثمارية نحو القطاعات الإستراتيجية مثل الصناعة والتجارة والخدمات والتكنولوجيا.

وتُعد الجامعات والمؤسسات التعليمية قادرة على لعب دور أساسي ومحوري، في دعم ريادة الأعمال من خلال تأهيل الطلاب لتطوير أفكار إبداعية وابتكار حلول جديدة، هذا التأهيل يمكّنهم من خلق فرص إنتاجية وتأسيس مشروعات صغيرة مبنية على الإبداع والابتكار لتحقيق ذلك، يمكن إدخال مفهوم ريادة الأعمال ضمن المناهج التعليمية في الجامعات، مما يساهم في صقل المهارات المهنية للطلاب وتأسيس مشروعات قادرة على تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، وبالإضافة إلى ذلك فإن توفير حاضنات الأعمال اللازمة لدعم المشروعات الناشئة يُعد خطوة أساسية، حيث تتيح هذه الحاضنات الدعمين **الفني والمالي** لتساعدها على النمو والانطلاق نحو الأسواق المحلية والعالمية بشكل قوي ومنافس بالتالي تُسهم هذه الجهود في تعزيز الاقتصاد الوطني، وتحسين الميزان التجاري وزيادة الصادرات، بالإضافة إلى بناء مجتمع سليم قادر على تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات.[1]

3.الروح المقاولاتية:

ازدادت أهمية مفهوم الروح المقاولاتية مع مرور الوقت، حيث أصبحت محورًا هامًا في العديد من الدراسات التي تهدف إلى تعزيز وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال،على الرغم من ذلك لا يزال هذا المصطلح موضع جدل، ولم يتم التوصل إلى تعريف موحد وشامل له حتى الآن،من المهم التمييز بين مصطلحي "الروح المقاولاتية" و"المقاولة" أو "المؤسسة" حيث يشير مفهوم "المقاولة "إلى تنفيذ الأعمال داخل إطار أي مؤسسة معينة وتبني مواقف إيجابية تجاهها وتجاه صاحب المشروع.

أما مفهوم **"الروح المقاولاتية"** فيتعدى ذلك ليشمل العملية التي تقوم على التعرف على الفرص المتاحة وجمع الموارد المتنوعة اللازمة لتحويل هذه الفرص إلى مشاريع أو مؤسسات قائمة،كما يعتبر هذا المفهوم ديناميكيًا، ويُنظر إليه كعملية مستمرة تسهم في تحقيق نتائج واقعية قابلة للتطبيق، وليس مجرد حالة جامدة أو نتيجة نهائية.[2]

---

[1] محمد علي الجودي، **واقع التعليم المقاولاتي** ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني، حول المقاولاتية - تجارب عالمية حول التعليمالمقاولاتي، جامعة زيان عاشور بالجلفة،2018 ، ص58.

[2] Berreziga amina, meziane amina, **la culture entrepreneuriale chez les entrepreneus Algériens, colloquenational sur les stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie**, université kasdimerban Ouargla 18-19/février/2012, p2.

2.1 النماذج المفسرة لروح المقاولاتية:

تتعدد المقاربات التي حاولت تفسير الدوافع الكامنة وراء التوجه نحو العمل الحر، ويبرز من بينها نموذج محوري هو[1]:

1.2.1 نموذج "تكوين الحدث المقاولاتي(Shapero & Sokol, 1988) "

يُعد "شاب يرو وسوكول" من الرواد الذين ركزوا على العوامل المفسرة لكيفية اختيار الفرد للمسار المقاولاتي. ينظر هذا النموذج إلى الفعل المقاولاتي كظاهرة ناتجة عن "انتقالة مهنية متعددة الأبعاد."

يرى الباحثان أن الفرد يعيش عادةً حالة من الاستقرار، لكن وقوع **أحداث محيطية** معينة (سواء في حياته المهنية أو الشخصية) يؤدي إلى كسر هذا التوازن. هذا الانكسار يولد ضغطاً نفسياً أو معنوياً يدفع الفرد لإعادة النظر في مسار حياته، ليتحول من مجرد شخص عادي إلى "مقاول محتمل."

ويمكن تصنيف هذه الأحداث أو "الانتقالات" إلى ثلاثة أنواع أساسية[2]:

1. **الانتقالات السلبية:**وهي أحداث مفروضة تقع خارج نطاق سيطرة الفرد، مثل (التسريح من العمل، الطلاق، أو الفشل في وظيفة معينة). ورغم مرارتها، إلا أنها غالباً ما تكون المحرك الأكثر شيوعاً الذي يدفع الشخص نحو تأسيس مشروعه الخاص كبديل وحيد أو وسيلة لإثبات الذات.

. **الانتقالات الإيجابية:**وهي محفزات تزيد من فرص النجاح وتأتي غالباً من البيئة غير المهنية، مثل تلقي دعم من العائلة، ظهور مستثمرين مهتمين، أو اكتشاف فجوة في السوق يلبيها المستهلكون

2. **الأوضاع الوسيطة:**وهي مراحل انتقالية طبيعية تمثل نهاية دورة وبداية أخرى في حياة الإنسان، وتتميز بأنها أحداث يمكن التنبؤ بها، مثل (إنهاء الخدمة العسكرية، التخرج من الجامعة، أو حتى الخروج من السجن). تضع هذه المراحل الفرد في منطقة "الفراغ" بين وضعيتين، مما يسهل عليه اتخاذ قرار التوجه للمقاولاتية.

[1] Shapero, A., & Sokol, L.**The social dimensions of entrepreneurship. Encyclopedia of entrepreneurship**,1982,p 72-90

[2] Azzedine Tounès, **L'intention entrepreneuriale, une recherche comparative entre des étudiants suivant des des formations en entrepreneuriat** et des étudiants en DESS CAAE, Thèse de Doctorat, sciences de gestion, Université de Rouen, France,2003, p162-165.

2.2.2 نظرية السلوك المخطط لـ "أجزن(Ajzen, 1991) "

تعتبر هذه النظرية النموذج الأكثر استخداماً من قِبل الباحثين للتنبؤ بالسلوك المقاولاتي، حيث ترى أن توجه الفرد نحو العمل الحر ليس صدفة، بل هو سلوك "مخطط له" يمر عبر مصفاة النية التي تعتمد على ثلاثة محددات رئيسية[1]:

1.2.2.2الموقف اتجاه السلوك(Attitude Toward the Behavior)

يعبر هذا المتغير عن مدى جاذبية فكرة "أن يصبح المرء مقاولاً" في نظر الشخص نفسه. هل يرى الفرد أن إنشاء مشروع هو أمر إيجابي ومفضل أم لا؟

- يرتبط هذا التقييم بالنتائج المتوقعة؛ فإذا كان الفرد يعتقد أن المقاولاتية ستحقق له الاستقلال المالي والنجاح المهني، سيتشكل لديه موقف إيجابي قوي يدفع نيتُه نحو التنفيذ.

2.2.2.2 .المحددات الذاتية(Subjective Norms)

يمثل هذا المتغير "الضغط الاجتماعي" الذي يشعر به الفرد من محيطه اللصيق مثل الوالدين، العائلة، والأصدقاء.

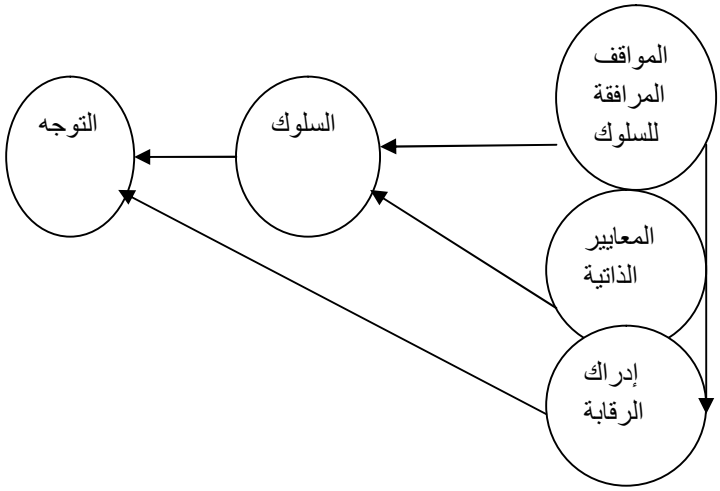
- بمعنى آخر: كيف ينظر الأشخاص المؤثرون في حياة الفرد إلى فكرة تحوله لمقاول؟ فإذا كان المحيط يشجع على المبادرة والابتكار، فإن ذلك يعزز من رغبته، أما إذا كان المحيط يفضل الوظيفة التقليدية، فقد يشكل ذلك عائقاً اجتماعياً أمام نيته المقاولاتية.

3.2.2.2 .التحكم المدرك في السلوك(Perceived Behavioral Control) :

هذا هو الإضافة الجوهرية التي قدمها "أجزن" (1991)، حيث يرى أن النية لا تتحول إلى فعل إلا إذا شعر الفرد بأنه **مسيطر** على الموقف.

- **عوامل داخلية:**ترتبط بمدى ثقة الفرد في مهاراته، معارفه، وخبراته السابقة (الكفاءة الذاتية.(
- **عوامل خارجية:**ترتبط بتوافر الموارد والفرص الضرورية، والقدرة على تجاوز العقبات التي قد تعترض طريق المشروع

[1] Ibid, p 167-169



شكل رقم2 : يوضح نظرية السلوك المخطط للمقاولاتية

Source: Azzedine Tounès, L'intention entrepreneuriale, une recherche comparative entre des étudiants suivant desdes formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE, Thèse de Doctorat, sciences de gestion, Université de Rouen, France, 2003, p167.

2.2. أهمية الروح المقاولاتية:

تظهر أهمية الروح المقاولاتية من خلال عدة جوانب محورية

- خلق فرص عمل والحد من البطالة :تسهم بشكل فعّال في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد في تقليص معدلات البطالة، خاصة بين خريجي الجامعات .
- تحفيز الابتكار والتجديد تركز على تبنّي أفكار وأساليب إدارية حديثة، مما يُسهم في توفير حلول مبدعة لمختلف التحديات في قطاعات مثل الزراعة والاقتصاد
- دعم التنمية الاقتصادية المحلية :تعزز الاستفادة من الفرص المتاحة في مجالات متعددة كالفلاحة، الصناعة، والسياحة، مما يدفع عجلة النمو من خلال المشروعات الناشئة .
- تنمية المهارات الفردية :تُشجع الأفراد على تطوير روح المبادرة، واكتساب الجرأة لخوض تجارب جديدة، مما يعزز قدراتهم الشخصية والمهنية
- تحسين القدرة التنافسية :تساعد على تحديث وتطوير المؤسسات القائمة لتأمين استمراريتها داخل بيئة

1.3 مفهوم النجاح المقاولاتي:

أكدت العديد من الدراسات أن تحديد تعريف موحد وشامل للنجاح المقاولاتي يُعد أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد؛ ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تباين الرؤى العلمية، واختلاف الخلفيات

الأكاديمية، والأهداف البحثية التي يتبناها كل باحث في دراسته وتعددت المقاربات النظرية لتوصيف النجاح المقاولاتي، ومن أبرزها:[1].

- المفهوم العام: يُقصد به بصفة عامة قدرة الفرد على تجسيد أهدافه وغاياته وتحويلها إلى واقع ملموس في أي مضمار من مجالات حياته
- المقاربة المالية :(Foley and Green, 1989) ركزت هذه الرؤية على النتائج المادية، حيث اعتبرت النجاح مرادفاً للأداء المالي المحقق.
- مقاربة النمو والأهداف :Perren and Amrit and al) يربط هؤلاء الباحثون النجاح بمدى بلوغ المقاول لغايات محددة، مثل: توسع المؤسسة، تنامي الدخل، والربحية. وبناءً عليه، يتخذ النجاح مظاهر متعددة تشمل: (استمرارية المؤسسة، الربحية، العائد على الاستثمار، نمو قاعدة العملاء، وتعزيز السمعة المؤسسية[2]
- مقاربة القدرة على الصمود: Lussier and Pfiefer عرّفا النجاح بكونه قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار في السوق[3].

2.3 محددات النجاح المقاولاتي:

تُعرّف محددات النجاح المقاولاتي بأنها حزمة المتغيرات والعوامل التي تؤثر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في مستويات أداء المقاول وتنعكس على كفاءة وتنافسية مؤسسته. ونتيجة لتعدد المقاربات والنظريات البحثية في هذا المجال، فقد تباينت وتنوعت تصنيفات هذه المحددات؛ لذا سنعمل فيما يلي على تسليط الضوء على أبرز هذه التصنيفات وأكثرها شيوعاً في الأدبيات الإدارية[4]:

1.2.3 السن: يُعد السن من المتغيرات الجوهرية المرتبطة بالنجاح؛ حيث تشير دراسة Reynolds et al) ونتائج أبحاث عديدة إلى أن المقاولين في الفئة العمرية ما بين **25 و40 سنة** هم الأكثر تحقيقاً للنجاح، ويعزى ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين سن المقاول وقدرة المؤسسة على النمو والازدهار.

---

[1] Aminul Islam, Mohammad Aktaruzzaman Khan, **Effect of entrepreneur and firmcharacteristics on the business success of SMEs in Bangladesh**, International Journal of Business andmanagement, Vol 06, No 3, Canada, Marsh 2011,p290.

[1]Mohammed Chowdhury, Zahurul Alam , **Ifttekhar Arif, Success factors of entrepreneurs of SME**s, Business and Economic Research, Vol 03, No2, Bangladesh, 2013,p42.

[2]Aminul Islam, Mohammad Aktaruzzaman Khan, Op cit, p290.

[3] Syed Wajahat, Hussain Naqvi, **Critical Success and Failure Factors Entrepreneurial organizations : Study of SME**, Journal of Public Administration and Governance, Vol1, No2, Bangladesh,2011, p18-19.

2.2.3 السمات الشخصية للمقاول: تلعب الخصائص السيكولوجية دوراً حاسماً في تميز المقاول، ومن أبرزها:

- الثقة العالية بالنفس.
- القدرة على تحمل المخاطر والمجازفة المدروسة.
- امتلاك أهداف طموحة والرغبة القوية في تحقيق الذات والتميز.

3.2.3 المستوى التعليمي: أثبتت الدراسات أن التأهيل العلمي الجيد للمقاول يمنحه تفوقاً في إدارة المؤسسة؛ فالتعليم يطور القدرات والكفاءات الضرورية لمواجهة التحديات المعقدة، ويصقل مهارة اقتناص الفرص الاستثمارية أو خلقها من العدم.

4.2.3. المحيط العائلي ونماذج القدوة: يرى الباحث(Y. Gasse) أن البيئة العائلية تمثل صمام أمان للمقاول، حيث ترفع فرص نجاحه من خلال:

- تقديم الدعم والتشجيع المساند.
- توفير "نماذج مقاولاتية (Role Models) "تمنح المقاول الخبرة العملية والأفكار الملهمة التي تيسر له سبل الإنجاز.

5.2.3 دوافع إنشاء المؤسسة: يرتبط النجاح بطبيعة الدافع وراء دخول عالم الأعمال، حيث يميز الباحثون بين نوعين من المقاولات:

- **مقاولة الفرصة:** النابعة من استغلال فكرة ابتكارية.
- **مقاولة الضرورة:** التي يلجأ إليها الفرد نتيجة ظروف قاهرة مثل البطالة.

6.2.3. آليات الدعم الدولة: يعتبر غياب أو ضعف آليات الدعم الحكومي من المعوقات الأساسية حتى في حال وجودها، قد تعاني من نقص الكفاءة في المرافقة وعدم تأدية أدوارها المنوطة بها في مساندة المقاولين الجدد.

7.2.3 إشكالية الحصول على التمويل: يمثل التمويل الهاجس الأكبر للمقاولين، لا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتجذر هذه المشكلة في:

- نقص أو انعدام الضمانات الكافية المطلوبة من قِبل البنوك.
- صعوبة الوصول إلى القروض البنكية، مما يضطر المقاولين للاعتماد على التمويل الذاتي كبديل أساسي رغم محدوديته.

خلاصة

إن ضبط الرصيد المفاهيمي المحيط بالمقاولاتية يشكل مدخلاً معرفياً حتمياً لتجاوز التداخل والغموض الذي يفرضه التقاطع مع العلوم الأخرى كالإدارة والاقتصاد والاجتماع، على اعتبار أن التمييز الدقيق بين المقاولاتية والمفاهيم المجاورة لها ليس مجرد ترف فكري، بل هو خطوة منهجية تفكك الطبيعة المعقدة للظاهرة الريادية. وختاماً، فإن إبراز أوجه الاختلاف الجوهرية في المضمون والوظيفة يسهم في رسم الحدود النظرية لهذا الحقل الخصب، مما يتيح للطلبة الباحثين بناء أرضية علمية صلبة قادرة على تفسير السلوك المقاولاتي بدقة ووضوح.

المحاضرة الخامسة : مفهوم المقاول ونشاطه

تمهيد

يُعدّ المُقاول العنصر الأهم في أي مشروع مقاولات، حيث يُعتبر المصدر الرئيسي للأفكار والمسؤول عن تنفيذها على أرض الواقع بكفاءة وإتقان .كما أنه الشخص المبدع الذي يتمتع بقدرة استثنائية على الإدارة، إذ يدير العملية الإنتاجية، وينظم عناصر الإنتاج، ويشرف مباشرة على إدارة أموال المشروع واتخاذ القرارات بطريقة سليمة ومدروسة، وانطلاقا من ذلك سوف نتطرق في هذه المحاضرة إلى مفهوم المقاول وما هي نشاطاته وخصائصه.

1.مفهوم المقاول

استُخدمت كلمة "**Entrepreneur**"لأول مرة في القرن السادس عشر في فرنسا، وكانت تحمل معنى الشخص الذي يلتزم أو يبدأ أو يتعهد بأمر ما،هذا المصطلح تم تبنيه أيضًا في اللغة الإنجليزية بنفس المعنى،وقد وردت هذه الكلمة في "القاموس العام للتجارة"، الذي صدر في باريس عام 1723، حيث تم تعريف المصطلحين ***Entreprendre** و**Entrepreneur**، :***Entreprendre**وتعني القيام بأمر ما، أو التعهد بمشروع، أو تولي مسؤولية عمل أو صناعة :*Entrepreneur*وتعني الشخص الذي يُباشر أو يتولى تنفيذ مشروع ما أو عمل معين .في السياق التاريخي، كان يُعرّف "المقاول "على أنه الشخص الذي يرتبط بعقد مع الحكومة لتنفيذ خدمة أو توفير بضائع مع تحمّل المخاطر المالية بشكل عام، ارتبط المصطلح في القرن السابع عشر بشخص يتعهد بأداء مهمة معينة .في عام 1755،

قدّم كل من ألمبير (Alembert)وديدرو (Diderot) تعريفًا جديدًا للمقاول خلال فترة الثورة الصناعية بأنه "الشخص الذي يتكفل بإنجاز عمل ما". وفي تلك الحقبة، تحول المقاول إلى وسيط بين العرض والطلب، ولم يكن يُطلق عليه غالباً صفة "المنتج". عُرف المقاول بشجاعته في مواجهة المخاطر، ومع تطور الصناعة أصبح محورًا للتنمية الاقتصادية، مستندًا إلى أفكار الابتكار والإبداع مع تحمل التحديات لتحقيق النجاح.[1]

المقاول هو شخص قد يكون مؤهلا أكاديميا كخريج الجامعات ومراكز البحث (مهندس، طبيب، ...) أو شخص من أصحاب المهن الحرة (المحامي، الصيدلاني،..) أو شخص حرفي أو محدود المستوى (نحات، بناء، رسام...) يستغل مؤهلاته الفردية ويفضل إنشاء عمل خاص يستقل به، ولا يخضع إلى أي نظام إداري أو مؤسساتي.

[1]Boutillier, S., & Uzunidis, D,**The Entrepreneur**: A Social History, London:Routledge2021p14-16.

هناك العديد من المقاربات التي تناولت مفهوم المقاول أهمها:[1]

- **المقاربة الوظيفية:**

تعد المقاربة الوظيفية التي يمثلها **شومبيتر**، وهو الأب الحقيقي لنظرية ريادة الأعمال، من أهم المفاهيم في فهم التنمية الاقتصادية، وفقًا لنظرية "التطور الاقتصادي"، يظهر الريادي كشخصية محورية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يتحمل المخاطر من أجل الإبداع وابتكار أساليب جديدة للإنتاج، تهدف المقاربة التي تركز على الفرد إلى إنتاج المعرفة بالاعتماد على خصائص محددة، بينما أظهرت

- **المقاربة العملياتية**

وَجهت قيود هذه المقاربة اهتمام الباحثين نحو ما يقوم به الريادي بدلاً من التركيز على شخصيته، ويُعرَّف الريادي كشخص يمتلك قدرة فائقة على الإبداع وحل المشكلات والتغلب على العقبات، يتميز برؤية شاملة وعميقة للأمور، تمكنه من تقديم أفكار ومعلومات جديدة وتجسيدها على أرض الواقع بطرق مميزة، الريادي هنا يختلف بشكل واضح عن المدير أو المشرف، بما أنه يستغل الفرص بطرق مبتكرة لتحقيق النجاح الريادي هو أيضًا فرد يتمتع بالقدرة على التوفيق بين الموارد والفرص المتاحة، مستفيدًا منها بطريقة تسهم في تحقيق التطوير والنمو المستدام.

2.تطور مفهوم المقاول

يطلق عليه اسم المقاول الذي يترأس المشروع، والمنظم أو المسير الذي يكون قادرا على التحكم في تغيير طريقة النشاط ومسايرته لأنشطة مقاولاتية جديدة، والذي يسهر ويعمل على تنظيم كل ما يتعلق بالمشروع والعاملين تحت إمرته، والمتعاملين معه، ويستغل في ذلك كل مهاراته القيادية والاتصالية والشخصية، وهو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، ويستطيع أن يحول فكرة جديدة إلى ابتكار يجسد في أرض الواقع و الذي يتمتع بالطاقة والحركية والمخاطرة والثقة بنفسه

وقد اعتمدت بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوع المقاول على أسلوبين أساسيين لتعريف المقاول و هما[2]:

1-**الأسلوب الوظيفي:** يعتمد على تحليل أعمال المقاول وسلوكياته وأدواره الوظيفية،يركز على تصنيف المقاول بناءً على تصرفاته وأفعاله، حيث يصف المهام والوظائف التي يقوم بها، مما يساعد في تمييزه عن غيره.

[1] Lionel Gostine, **l'entreprenariat en France et dans le grand Lyon**, le centre ressources prospectives du grand Lyon, http://www.millionaire3.com/uploads/ex_ressm3/costime-entreprenariat.pde2025/11/03.

[1] محمد غنيم، **ريادة الأعمال والابتكار** .القاهرة: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2020ص.23 - 21

2- الأسلوب الوصفي: فيتجه نحو تقديم وصف شامل للمقاول ذاته، بما يشمل صفاته وخصائصه الشخصية،الفرق الجوهري بين الطريقتين يكمن في أن الأسلوب الوظيفي يتميز بواقعية واعتماده على الحقائق العملية، بينما يتسم الأسلوب الوصفي بطابعه التجريدي والمثالي.

لقد تطور المفهوم عبر العصور نظرا لاهتمام الباحثين وعلماء الاقتصاد و الإدارة و علماء النفس و العديد من الباحثين به و نذكر منها[1]:

- **ريتشارد كانتلون 1725:**الشخص الذي يتحمل المخاطر مختلف عن الشخص الذي يمول رأس المال.

- **بودو 1797**: شخص يتحمل المخاطر و التخطيط و الإشراف و التنظيم و التملك.

- **سنة 1803:** جين باتيست سين: فقد فصلت ارباح المنظم عن أرباح رأس المال .

- **فرانسيس والكر 1876**: ميّزت بين هِؤلاء الذين مولوا المشاريع و حصلوا على فوائد و بين هؤلاء الذين حصلوا على فوائد من خلال قدراتهم الإدارية .

-**جوزيف شومبيتر 1934:**المنظم مبدع و يطور التقنيات التي لم تجرب في السابق.

- **جوزيف مكلايلاند سنة 1961**: المنظم إنسان نشيط ، معتدل في المجازفة.

- **ألبرت شابيرو سنة 1975:** يأخذ المنظم بزمام المبادرة ، ينظم بعض التقنيات الاجتماعية و الاقتصادية و يتقبل مخاطر الفشل .

- **كارل فسبر1982**: المقاول هو شخص يتم النظر إليه بطرق مختلفة من قِبل الاقتصاديين، السيكولوجيين، السياسيين ورجال الأعمال

- **جيفور بينشوت سنة 1983:**هو من يقوم بتنظيم المشروعات داخل الشركات والمنشآت

-**ماكس فيبر**: يرى أن المقاول يتمتع بشخصية ذات كاريزما فريدة، مستعدة لخوض المخاطر بفضل روح المبادرة وإيمانه العميق بأهمية العمل واعتماده على مبدأ تحقيق الربح.

- **بيتر داركر**: المقاول هو ذلك الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية مرتفعة[2].

-**Cantillon** المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر[3].

---

[1] بلقاسم بن خليفة، **المقاولاتية: التأصيل المفاهيمي، المداخل والنماذج**، دار الخلدونية، .الجزائر، ص 2021، ص12-25 .

[2]عبد الرحمان عبد الله، **في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص414

[2]رشيدة قواسمي رشيدة، **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع و النظريات و النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية** مجلد04، العدد 02،2020،ص161 .

-**Frederick Harbison** يرى فريديريك أن المقاول هو الشخص الذي يملك مهارات البناء المؤسسي بجانب مهارات إدارية و إبداعية تساعده في بناء التنظيم أو إدارة المؤسسة[1]

إذا المقاول شخصية قوية ومؤثرة، تملك القدرة على التأثير في الآخرين من خلال علاقة قيادية واضحة تعتمد على التفوق بين القائد وأتباعه .وفق هذا التصور، المخاطرة هي سمة الأشخاص المميزين الذين لا يتبعون نهجًا عقلانيًا تقليديًا، بل يعتمدون على رؤية خاصة واستثنائية تتجاوز المعايير المعتادة هؤلاء المقاولون غير الاعتياديين هم من يميلون إلى المخاطرة مع استعدادهم للتعامل مع التحديات

من جهته، يعتبر **فيبر** المقاول شخصية عقلانية تركز على الادخار بهدف تراكم رأس المال واستخدامه بطريقة مدروسة في أنشطة متنوعة مثل التجارة والصناعة .ويشدد فيبر على أهمية الصفات الجوهرية التي تُميز المقاول، ومنها المثابرة، الجرأة، الكاريزما القوية، إلى جانب العقلانية في إدارة مقاولته .كما يشير إلى قدرة المقاول على تحمل مختلف الظروف التي تؤثر بشكل كبير على تحقيق أرباح أو تكبد خسائر[2].

وبذلك اكتسى المقاول على مَّر التاريخ عدة وجوه و لعب عدة أدوار، قديمة قدم تأسيس المقايضة والتبادل بين أفراد المجتمع و بالمقابل أعطي للمقاول دورا محددا لكل فترة تاريخية حيث، حتى و في العصور الوسطى تمتع بمكانة خاصة في المجتمع و الاقتصاد، ليتطور تدريجيا و يصبح الممثل الرئيسي للرأسمالية ، فهو التاجر في القرن السابع عشر ، المقاول الصناعي في القرن الثامن عشر المقاول الأجير في نهاية القرن التاسع عشر،واليوم هو مقاول اجتماعي على الرغم من أن قدرته على المبادرة المحدودة مقارنة بالمؤسسات الكبرى.[3]

إذن المقاول هو أهم حلقة في سيرورة المقاولة و له دور هام عبر التاريخ ، فالمقاول إذا أتيحت له الفرصة فإنه سوف يبرز من حيث لا تدري في مجتمعات بلا تاريخ من المقاولة كما حددته بريجيت بيرجير ،فقد برز كقوة اجتماعية و هو"... ليس منتجا من الناحية الاقتصادية إلى حد كبير فحسب، بل إنه أيضا واحد من أدوات النقل الرئيسية لطرق حديثة مميزة عن المعرفة و السلوك التي مرّتعد أساسية لمجتمع صناعي حديث .

انطلاقا مما تم ذكره سابقا **ركزت أغلب** التعاريف التي أوردناها سابقا على مجموعة من الخصائص و السمات الشخصية التي يتميز بها بعض الأشخاص منها الفطري و منها المكتسب ، و عليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة و القدرة وبشكل مستقل ، إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة

[1] مروة أحمد ، نسيم برهم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة 2008، ص7 .

[2] الزهرة عباوي، **المرأة و إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي في المجتمع الجزائري**، رسالة دكتوراه تخصص علم اجتماع تنظيم و عمل ، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2018-2019ص21 .

[3] منيرة سايبي،**المقاولة و إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2014،ص31.

أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة مهمة ، من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة[1].

3.صفات المقاول

يتميز بعقلية واضحة واتجاه محدد نحو عمله، مما يجعله شخصية فريدة تتسم بالشجاعة والإبداع والابتكار. فهو إنسان غير تقليدي قادر على تحقيق النجاح حتى في أحلك الظروف، متحليًا بمهارات القيادة والإدارة .ويُعتبر المقاول جريئًا ومستعدًا لاتخاذ قرارات تحمل بعض المخاطر، حيث يضع نفسه أحيانًا في مواقف تتطلب شجاعة كبيرة .

تتجلى أبرز صفاته على النحو التالي:[2]

1.3 **روح المبادرة**:

يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر، حيث يقصد بتلك المخاطر القدرة على مواجهة التحديات النفسية والاقتصادية، تتطلب هذه المهارة حساب المخاطر المحتملة بدقة واتخاذ القرارات المناسبة للتغلب عليها، هذا التحدي يُميز المقاول عن الشخص التقليدي الذي ربما يكون أكثر ترددًا وخوفًا من المخاطرة، المقاول يعالج المخاطر بخبرة ودراسة واقعية للبيئة المحيطة به، وإذا واجه الفشل فإنه لا تكون النهاية، بل يعتبره فرصة لإعادة تقييم الأوضاع وتحليل الأسباب بعمق. ومن ثم ينطلق مجددًا بعزيمة أقوى وإصرار أكبر لتجنب الأخطاء السابقة وتحقيق النجاح المرجوة .

2.3 المنافسة:

يُعتبر التفوق مرتبطًا بشكل أساسي بالقدرة على الابتكار والتكيف، من أجل تحقيق النجاح في بيئة شديدة التنافس مثل عالم الأعمال ، تظهر مئات المشاريع الجديدة، لكن معظمها يختفي بعد مضي فترة وجيزة. ومن هنا، فإن رائد الأعمال الناجح هو من يعرف كيف، وأين، ومتى يبدأ مشروعه، والأهم من ذلك، ما الذي سيقدمه .أحد أهم أسباب النجاح هو الإتيان بأفكار جديدة ومبتكرة تميز المشروع وتجعله متفردًا إلى جانب ذلك، فإن تنفيذ هذه الأفكار بأسلوب جديد وفعّال يضمن لرائد الأعمال تحقيق أهداف

3.3 التنظيم المحكم:

يتميز رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة بقدرتهم على إدارة وقتهم بفعالية ورؤية الصورة الكبرى بشكل منطقي وواقعي، مع التعمق في أدق التفاصيل داخل تلك الصورة .هذا التوازن يتطلب مهارات تحليل وربط قوية بين المتغيرات البيئية المختلفة، وهي مهارات قد تكون غير متوفرة عند الكثيرين .أما عن الاستعداد للمخاطرة، فيُلاحظ أن المنظمات الكبيرة غالبًا ما تعتمد على أصول ثابتة لضمان استمراريتها، مما قد يحد من قدرتها على الابتكار.

---

[1] نجوية الحدي ، **"المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد 4،2016، ص 95 .

[2] مروة أحمد دينم براهم،**الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة،2010 مصر ، 2010، ص7-8.

4.3 المخاطرة

إن المشاريع الصغيرة عادةً تتسم بجرأة أكبر وقدرة أعلى على التجريب والابتكار، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية ملحوظة والرغبة في النجاح هي عامل جوهري آخر. فرغم أن النجاح في عالم الأعمال ليس بالأمر السهل، فإنه ليس مستحيلاً أيضًا .الأمر يعتمد على الرغبة القوية والإصرار على بذل أقصى جهد ممكن لتلبية متطلبات العمل وتحقيق الأهداف المنشودة.

5.3 الثقة بالنفس:

هي صفة التي يمتلكها الأشخاص الذين يؤمنون بقدرتهم على مواجهة التحديات والتعامل معها بثبات، من خلال هذه الثقة، ينمو لديهم الشعور بالأمان، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات جريئة تجعل أعمالهم أكثر نجاحًا .بالنسبة لأصحاب الأعمال الصغيرة، تعد الثقة بالنفس من المزايا المهمة التي يبحث عنها الجميع .تمنحهم هذه الصفة حرية التحرك واتخاذ القرارات دون أن يقف الخوف أو القيود عائقًا أمامهم، فمن لا يخشى ارتكاب الأخطاء يدرك أنها جزء طبيعي من عملية التعلم والإدارة المستقلة[1] .

6.3 الاندفاع نحو العمل:

عادةً ما يظهر روّاد الأعمال حماسًا واندفاعًا أعلى من غيرهم نحو إنجاز المهام، يتحوّل هذا الاندفاع أحيانًا إلى عناد بنّاء ورغبة شديدة في مواجهة الأعمال الشاقة، ممّا يساعدهم على المضي قدماً وتحقيق أهدافهم بكل شغف.

7.3 التفاؤل

يمتاز أصحاب الأعمال الصغيرة بطبيعتهم المتفائلة التي تميزهم عن الآخرين. فهم ليسوا متشائمين رغم إدراكهم لحقيقة الفشل كمحطة قد تمر بها أي عملية أو مرحلة من مراحل الحياة، بل يعتبرونه درساً وخطوة للتعلم والتطور .الأهم هو أن لا يكون الفشل نهاية المسار بل نقطة انطلاق جديدة .التفاؤل يتمثل بقدرته على تحويل الفشل والخسارة إلى حافز لتحقيق النجاح، بفضل التركيز على التفكير الإيجابي، هذه السمة تمنح أصحابها طاقة كبيرة لتحقيق أهدافهم، إذ يمكن من خلال هذا النوع من الفكر التحويل الإيجابي أن يُعزز فرص النجاح ويسهم في التغلب على التحديات[2].

8.3 روح الإبداع والابتكار

الإبداع والابتكار يمثلان أحد المحاور الأساسية للتطور التكنولوجي. فالتغيير التكنولوجي لا يقتصر فقط على إدخال طرق إنتاج أو منتجات جديدة، بل يمكن أن يتجسد أيضًا في سلسلة من التحسينات الصغيرة أو الإضافات المبتكرة التي تؤثر على جودة المنتج أو الخدمة .هذا التطور

---

[1] توفيق خذري، حسين الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: المسارات والمحددات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الموسوم ب: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي،2013، ص4 .

[2] فايزة جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2009، ص10-13 .

يعتمد بشكل كبير على التفاعل بين الفرد وبيئته المحيطة، ويتأثر بعوامل عدة مثل مستوى التعليم، درجة الوعي، والموارد المتاحة للشخص داخل المجتمع.

9.3 القدرة على البحث العلمي

يعد البحث العلمي من أهم الأدوات التي تعزز النمو الاقتصادي للدولةومن خلاله يمكن نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والتي تسهم بدورها في تطوير منتجات جديدة أو تحسين جودتها بشكل ملحوظ

تتطلب عملية البحث العلمي توفر ثلاثة عناصر أساسية[1]:

- الموارد المالية اللازمة
- وجود الطلب على البحث والابتكار
- الكوادر البحثية ذات الخبرة والقدرة التي تلبي احتياجات الابتكار والتطوير

3. أنواع وتصنيفات المقاولين

هناك تنوع واضح في أنواع وتصنيفات المقاولين، بناءً على مجموعة من المعايير التي اعتمدها الباحثون .وفيما يلي أبرز هذه التصنيفات[2]:

1.4/ أنواع المقاولين وفقاً لظروف إنشاء المشروع[3]:

1.1.4المقاول الحرفي:

يتميز هذا المقاول بمستوى تعليم متواضع، لكنه يمتلك مهارات فنية رفيعة ومتخصصة استمدها غالبًا من تقاليد عائلية ورثها عن الأجيال السابقة، يكون حبه للمهنة عميقًا ويركز جهوده على الحفاظ على هذه الحرفة ضمن نطاق الأسرة، مما يجعله يرفض بشكل عام التوسع أو النمو المهني الواسع خوفًا من فقدان الهوية المهنية المتجذرة.

2.1.4المقاول الانتهازي:

يمتاز هذا النوع بامتلاكه مستوى تعليمي أعلى مع خبرة واسعة في عدة مجالات عمل، لا يعتمد هذا المقاول على الموروث العائلي، بل يسعى لاكتشاف أفكار مبتكرة وتجربة طرق جديدة، يتميز بحب المخاطرة والرغبة في تحقيق النمو والتطور، حتى لو كان ذلك على حساب بعض الجوانب مثل الاستقلالية.

---

[1] محمد ريف صابة، **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 19،2003، ص121 .

[2] أحمد الشميمري،فهد بن ملوح،**المقاولاتية ورعاية المشاريع الناشئة**،دار العبيكان للنشر، 2018، ص 58-72.

[2]نور الدين صدار، محاضرات في مقياس: **قيادة المشاريع المقاولاتية**، جامعة بسكرة متاح على الموقع http://elearning.univ-biskra.dz تاريخ التصفح: 2025/12/10 .

2.4 / أنواع المقاولين وفقاً لسمات والخصائص:[1]

1.2.4المقاول المدير (المبدع):

غالبًا ما يمتلك هذا النوع خلفية تعليمية قوية من خلال المدارس أو الجامعات أو المعاهد المختلفة .يحركه طموح داخلي وشغف لتحقيق النجاح والإبداع في إنشاء أعماله الخاصة، مع التركيز على الابتكار وقيادة المشاريع بخبرة وتميز.

2.2.4 المقاول المالك والمتوجه نحو النمو:

يضع المقاول من هذا النوع نمو المشروع كهدف رئيسي له، حيث يربط بين السلطة وبين تحقيق أهدافه وبرامجه المستقبلية .ومع ذلك، يواجه تحدي الحفاظ على التوازن بين السعي وراء التوسع والنمو وبين.

3.2.4 الاستقلالية المالية للمشروع:

يتمحور هدف هذا النوع من المقاولين حول تحقيق الاستقلالية كأولوية قصوى. يعكس توجه هذا المقاول رفضًا صريحًا للنمو المفرط الذي قد يؤثر على هدفه الأساسي والذي يتمثل في تحقيق استقلالية تامة والاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على المشروع الذي يديره.

3.4 / أنواع المقاولين وفقاً للوظائف الاقتصادية:[2]

1.3.4 المنتج المسوّق:

يشير إلى المقاول الذي يقدّم مشروعًا هدفه الرئيسي تحقيق أقصى درجات الربح، بحيث يقوم بعدة وظائف متنوعة لتحقيق هذا الهدف.

2.3.4 قبطان الصناعة:

يتمحور دوره حول امتلاك مشروع خاص به، حيث يتحكم بشكل كامل في الإجراءات داخل المشروع ويمارس الرقابة الشاملة، مع حق التأثير على قراراته وتوجهاته.

3.3.4المدير الموظف

يعتمد هذا النوع من المقاولين على قانون أساسي خاص بمشروعه لتحقيق أهدافه. غالبًا ما يعمل وفقًا لهذا القانون الشخصي دون الميل إلى التغيير أو المخاطرة غير المحسوبة.

4.3.4 المقاول المشارك

[1] كمال العقاب، دروس عبر الخط مقياس المقاولاتية، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تسيير عمومي، جامعة التكوين المتواصل 2023/2022، ص 69، متاح على الموقع **https://ufc.dz/wp-content/uploads/2023/06** تاريخ التصفح 2026/2/5، الساعة 14.00

[2] المرج نفسه، ص 67 .

يساهم بفعالية في انطلاق المشاريع، لكنه عادةً ما ينسحب منها بعد البداية ليبحث عن تحديات جديدة، يتميّز هذا النوع بالإبداع والابتكار، لكنه يُفضّل عدم الاستمرار في نفس المشروع لفترات طويلة .أنواع المقاولين وفقًا لظروف التجديد

5.3.4 المقاول الباحث عن التجديد[1]

يتميز بالسعي المستمر لتطوير السلع والخدمات التي يقدّمها، معتمدًا على مهاراته وقدراته. في كثير من الأحيان، يقوم ببيع أفكاره ومشاريعه للشركات الكبرى التي تسعى لفتح آفاق جديدة.

6.3.4 المقاول المجدد:

يتبنى أسلوبًا منتظمًا في البحث عن التجديد، ويستثمر بنفسه في الأفكار الجديدة. عادةً ما يمتلك درجة عالية من الإدراك التنافسي إلى جانب ميزانية مخصصة للبحث والتطوير تضمن نجاح عملياته التجديدية.

7.3.4 المقاول المتتبع للتجديد:

يتابع هذا النوع بشكل مستمر ومستبقي التطورات والتجديدات الحاصلة في السوق .كما يعمل على تحسين السلع والخدمات الجديدة لتلبية متطلبات السوق بشكل أفضل

8.3.4 المقاول المتفاعل مع التجديد[2]:

يعتمد إستراتيجية تعتمد على التكيف مع الوقائع والأحداث التي تحدث في السوق الذي ينشط فيه .ويعمل على تحسين أدائه بناءً على المتغيرات والفرص المتاحة.

5.خصائص المقاول:

يمكن جمع أهم الخصائص التي تجعل من المقاول مقاولا ناجحا ومتماسكا فيما يأتي[3]:

- تحمل الضغوط:

إن العمل فرديا أو جماعيا يعرض الفرد إلى ضغوطات نفسية مادية معنوية، وبالتالي يجب على الفرد (المقاول) تحمل كافة أنواع الضغوطات من بينها المخاطر التي قد تواجهه(طبيعية، بشرية، إدارية، مادية ومعنوية[4].

---

[1] Pierre-André Julien, Les PME ‹**bilan et perspectives, Economica**, Paris, 1994, p111

[2] N'guessan, V. M,**L'entrepreneuriat et la recherche d'opportunité**, le processus de développement d'une idée d'affaires. Mémoire de magistère, Québec,2006, p. 58

[3] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر التوزيع، الطبعة الثانية ، عمان،2010، ص33.

[4] أيوب مسيح، **دور روح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(المقاولون) في ولاية سكيكدة**، أطروحة دكتوراه، جامعة سكيكدة،2018/2017، ص 46-47 .

- **الحاجة إلى الانجاز**

فالحاجة تأتي من الدافع وتؤدي إلى القيام وتوجيه السلوك والاهتمام، فكلما شعر المقاول بحاجته في إنجاز مشروعه زاد وارتفع الدافع والحافز، وهذه الحاجة تجعله في تركيز واهتمام مستمرين

- **الدافعية القوية والمرونة**: فالدافع الداخلي (النفسي أو الشخصي) يجعل المقاول متحفز ومركز حول الحاجات التي يريد تحقيقها من هذا النشاط (الدافع~ الحاجات~ توجيه التركيز= زيادة الاهتمام)

- **الالتزام**

يندرج ضمن مسؤولية المقاول فالمبادرة الفردية وقيادة المشروع وتأسيس مؤسسة لا يعني عدم التزامه وجديته، بل عليه بالالتزام الذي يمنحه القدرة على التحمل والمواصلة وتجاوز العراقيل والعقبات التي تعتريه، والذي يساعده على اتخاذ القرارات بأقل جهد وتركيز.

-**التصور والانضباط:**

وهو الفكرة التصورية للمشروع أو النظرة التخيلية للمشروع، الذي يرقع معدل الإبداع، ويفرض على المقاول بناء إستراتيجية يعمل عليها لتحقيق أهدافه وتجسيد مشروعه.

- **التحكم الذاتي:**

فالمقاولاتية مبادرة فردية يكون المقاول هو الرائد والقائد والمقرر والمسؤول، وبالتالي يجب أن يكون قادرا على التحكم في الظروف المحيطة به وبمشروعه، والتي تؤثر وتنعكس على قراراته.

-**الثقة بالنفس:**

وهي شرط أساسي لنجاح أي فكرة يؤمن بها الفرد، فالثقة بالنفس تزيد قوة الدافعية وتحفز المقاول وتوجه اهتمامه وتركيزه، والسرعة في ايجاد الحلول للمشاكل ومسايرة الظروف والأوضاع.

- **الاستعداد والميل إلى المخاطرة:**

فالمقاول يستعد نفسيا ومعنويا وماديا لتهيئة أرضية مشروعه وتفعيل فكرته على أرض الواقع، فالمخاطرة هي خاصية النشاط المقاولاتي، إذ يزعم المقاول في اختيار مشروع وفكرة جديدة مبتكرة، هذا العنصر يحمل من المخاطرة ما يستوجب على المقاول التكهن به والاستعداد له.و نضيف خصائص أخرى و هي : الإبداع، المبادرة، روح الفريق ، القيادة، التحفيز، حس المسؤولية، التضامن و سعة الحيلة[1]

[1] صالح مدور، **دور المرافقة في تفعيل الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي"** مذكرة ماستر تخصص إدارة و أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير،2018-2019،ص19-20.

وكما تذكر أهم الدراسات الذين اهتمت بالبحث في خصائص المقاول بعضا منها كالتالي:[1]

- **Gardner** 1997الذي حدد مجموعة من السمات المشتركة التي يتمتع بها المقاولون الناجحون كما يلي: العناد، الشغف، الثقة بالنفس، القدرة على تحمل المسؤولية، كما يجب أن يتوفر فيهم: التركيز، البراعة، سعة الحيلة، قوة الإرادة، هاته السمات تجعل من المقاول قادرا على بناء و إدارة فريق عمل و تنفيذ رؤية للمؤسسة و مخطط أعماله.

- **Bedi** 1997 بناء على بيانات مبنية على الملاحظة و في الملتقى الدولي حول المقاولاتية المقام في بانكوك حدد أربع سمات مشتركة للمقاولين، كالتالي[2]:

- المقاولون لديهم دوافع و محفزات ذاتية، و يؤمنون أن قدرهم و مصيرهم يمكن أن يصنعوه من خلال جهودهم الخاصة.

-المقاول يمتلك الشجاعة لتخطي الماضي و مواجهة ما هو غير مألوف، و يثبت الروح عن طريق شق طريقه بنفسه.

-المقاولون قادرون على تنفيذ الأفكار، وليس فقط توليدها.

-المقاولون لديهم إيمان كبير بأفكارهم الخاصة، على الرغم من أن الأفكار وحدها غير قادرة على جعلهم مقاولين.

- **Kets de Vries**: أجرى دراسة سنة 1985 حول 38 مقاولا يعملون في مجالات مختلفة، لمحاولة فهم كيف يتعامل المقاولون مع الآخرين و كيف يتعاملون مع النجاح و الفشل، و قد استطاع تحديد عدة خصائص مختلفة للمقاولين، و قسمها إلى قسمين أطلق عليهما "الجوانب المظلمة" و "الجوانب المشرقة" للمقاولين.[3]

- بالنسبة للجوانب المظلمة فقد لاحظ الباحث السمات التالية: الحاجة للسيطرة و التحكم، الشعور العام بعدم الثقة، الحاجة للإطراء أو التبجيل، الاستخدام المفرط لآليات الدفاع.
- أما الجوانب المشرقة فتمثلت فيما يلي: الحس الواقعي المرتفع، معدل مشاكل شخصية متوسط، الجمع بين الأفكار الإبداعية و اللاعقلانية، القدرة الكبيرة على الحركة و القيادة، الطاقة الكبيرة، الهوس الشخصي.

[1] محمد العيد عفرون، مزيتي إبراهيم، **أثر الروح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات في انشائهم لمؤسساتهم الخاصة** مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم المالية و المحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-2018-2019،ص36-37 .

[2] Bedi, K.**Entrepreneurial Characteristics: A study based on observational data**. Paper presented at the International Conference on Entrepreneurship, Bangkok, Thailand,1997, p. 142-155 .

[3] Kets de Vries**, M. F.The dark side of entrepreneurship**. Harvard Business Review, Vol. 63, No. 6,1985, **pp. 160-167**

6.دوافع ومحفزات ممارسة المقاولاتية

تُظهر الدراسات وجود مجموعة من العناصر التي قد تدفع الفرد نحو دخول مجال المقاولاتية، وتمثل المحفزات المختلفة دورًا محوريًا في تشكيل مسار الأفراد نحو ريادة الأعمال .يمكن تلخيص هذه المحفزات المتنوعة على النحو التالي منها[1]:

-الخبرة العملية:

تُعد الخبرة إحدى العناصر الأساسية في مجال المقاولاتية، حيث أنها تمثل عاملاً حاسماً بدءاً من تحديد الفرص وحتى إدارة المؤسسة فعليًاواكتساب الخبرة يعتمد بشكل كبير على التجارب السابقة سواء في الدراسة أو الحياة المهنية، مما يُعزز استعدادات الفرد ويُشكّل توجهه نحو إنشاء مشروع خاص .عادةً ما تتبلور الأفكار المقاولاتية من خلال بيئة العمل المحيطة بالفرد

-المحفزات الاجتماعية والثقافية:

تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دوراً مهماً، حيث يمكن أن تنشأ دوافع الأفراد لإنشاء مشاريع بسبب تأثير الدين، الأسرة، النظام السياسي والاقتصادي، أو حتى النظام التعليمي. هذه العوامل تُساهم في صياغة التفكير المقاولاتي للفرد وتحديد توجهه نحو بناء مؤسسة خاصة.

-المحفزات الاجتماعية:

تَبرزُ أهمية البيئة الاجتماعية التي تحيط بالفرد، بدءًا من علاقاته الأسرية وحتى شبكات المعارف والأصدقاء .يمكن لهذه العلاقات أن تكون دافعًا أساسيًا للتفكير الإبداعي أو تنمية الأفكار التي تقوده نحو ريادة الأعمال.

- المحفزات الاقتصادية:

يقع هذا النوع ضمن الحاجة لتلبية متطلبات البقاء وتحسين مستوى المعيشة، مثل السعي لزيادة الدخل، رفع قدراته الاقتصادية، أو تحقيق الاستقرار المالي

-المحفزات الشخصية:

تتجلى هذه المحفزات في رغبة الفرد بتحسين نوعية حياته سواء على الصعيد الاجتماعي أو المهني، وذلك عبر التوسع في التواصل والانفتاح على العالم، أو بالبحث عن الاستقلالية الذاتية وتعزيز القدرات الفردية

-المحفزات النفسية:

[1] سوسن زيرق، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر جميع التخصصات، جامعة سكيكدة،2017-2018، ص6-9 تاريخ التصفح 10-12-2025، الساعة 10.30 متاح على الرابط : https://oldfsecg.univ-skikda.dz/document2022/pubUniv/zirak%20souessen.pdf

وهي ترتبط بالتأثير العميق للأحداث والصدمات في حياة الفرد، سواء كانت شخصية أو مهنية، والتي يمكن أن تدفعه للبحث عن النجاح بأسلوب مختلف والإصرار على تحقيق أهدافه.

- المحفزات المهنية:

غالباً ما تشمل الأشخاص الذين يسعون لتغيير مسارهم المهني أو تطوير نشاطهم .النساء بشكل خاص قد يختارون ريادة الأعمال كخيار ثانٍ بعد إنهاء واجباتهن الأسرية.

-المحفزات المالية:

ترتبط بالبحث عن مصادر دخل في ظل تحديات البطالة أو بسبب التوجه نحو أعمال صغيرة وغير مكلفة غالبًا تُمارس من المنزل.

- المحفزات التقنية:

تبرز في الأشخاص الذين يمتلكون خبرة أو معرفة بمجال معين ويريدون الاستفادة منه عبر تطوير منتجات جديدة أو المساهمة في النمو ضمن قطاع يشهد توسعًا.

- المحفزات التجارية:

تتجسد في استغلال فرص السوق أو التعرف على مجال أو فكرة عمل جديدة قد تكون قابلة للتطبيق والاستثمار، أما البيئة الريادية، فهي عامل حاسم يؤثر بشكل كبير على تطور ريادة الأعمال بدءًا من سياسات السوق المفتوح، وحرية التعبير والتبادل التجاري، تشمل هذه البيئة أيضًا مجموعة من العوامل الداعمة، مثل قرب الجامعات ومصادر الكفاءات، بنية تحتية تُشجع المبادرات الفردية، وجود رأس المال الجريء، دعم المؤسسات المالية المحلية والدولية، إلى جانب الخصائص الإقليمية مثل توفر شبكات الدعم والتعاون، وانخفاض معدلات البطالة محليًا، هذه المكونات تشكل بيئة محفزة تنمي ريادة الأعمال وتساعد في ظهور رواد أعمال جدد.

7/ نشاطات المقاول

تتعدد نشاطات المقال ويمكن نلخصها في العناصر التالية:[1]

7.1 لنشاطات الإدارية

النشاطات هي القدرة على أداء جميع المهام الأساسية مثل التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة بشكل فعال[2]

7.2 النشاطات التفاعلية

[1] أحمد الشميمري، فهد بن ملواح، مرجع سبق ذكره، ص 58-60 .
[2] خذري توفيق، حسين الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

هي الكفاءة في بناء العلاقات بينه وبين فريق العمل أو بين أفراد الفريق أنفسهم، إلى جانب القدرة على إدارة الأنشطة والعمليات. تشمل هذه المهارات خلق بيئة عمل إيجابية قائمة على التقدير والاحترام، فضلاً عن التمكن من إقامة قنوات تواصل سليمة.

7.3 النشاطات الفكرية:

امتلاك المعرفة والخلفية العلمية والتخطيطية، مع رؤية مستقبلية تمكنه من صياغة أهداف مدروسة علميًا تخدم طموحاته وتوجهاته المستقبلية.[1]

4.7 النشاطات التكاملية:

القدرة على تنظيم شركته أو مشروعه ليعمل كوحدة متكاملة، حيث تتعاون الوحدات والأقسام فيما بينها لتحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة.[2]

5.7النشاطات التحليلية:

القدرة على فهم مختلف الظواهر المحيطة به بمعنى تفسيرها وتحليلها، وإيجاد الروابط بين المتغيرات المختلفة لتحقيق رؤية واضحة وإستراتيجية.

6.7 النشاطات الفنية:

تتعلق بالتصميمات والجوانب الفنية للمشروع، بما يشمل الإلمام بالتفاصيل التقنية، تحسين الأداء، وتركيب الأجزاء المختلفة للمنتج .المطلوب هو فهم عميق ودقيق لضمان تحقيق أعلى جودة.[3]

7.7 المهارات التكنولوجية:

تتجلى في قدرة المقاول على توظيف التقنيات الحديثة لدعم عمله، كإدارة العلاقات في الشبكات، والتعاون ضمن فريق باستخدام الأدوات الرقمية، مما يسهم في تحسين الكفاءة الجماعية.

8.7 المهارات الإنسانية:

تظهر في احترام الذات الإنسانية وتقدير ظروف العاملين وقدراتهم ومشاعرهم .نجاح المقاول يعتمد أيضًا على بناء علاقات قوية ومتينة مع فريق العمل ومع العملاء على حد سواء.

9.7 إدارة الوقت وتقدير الزمن:

---

[1] فلاح الحسيني ، **إدارة المروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة ، 2006، ص 48 .

[2] بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2008، ص 20.

[3] حسيني فلاح ، مرجع سبق ذكره، ص 48 .

يجب أن يكون المقاول مدركًا لأهمية الوقت وما يحمله من مفاجآت. يتطلب النجاح تمتعًا بحس عالي لتقييم التغييرات المحتملة واستغلال الفرص الزمنية لتحقيق أقصى استفادة

10.7مواكبة المستجدات:

من الضروري أن يبقى المقاول على اطلاع دائم بالتغيرات والابتكارات والتطورات التقنية والإدارية استثمار هذه المعارف بطرق مبدعة يضمن له التميّز من خلال تقديم أفكار جديدة، وتقنيات حديثة، وإرساء ثقافة عمل متجددة داخل الفريق .إن التفاعل المستمر مع التطورات الحديثة واستغلال الفرص يمثل أساسًا للمقاول الناجح من أجل البقاء متفوقًا وقادرًا على تسيير المشروعات بفعالية وكفاءة عالية.

خلاصة

نستخلص من خلال ما سبق أن المقاول ليس مجرد مستثمر تقليدي، بل هو الفاعل الاستراتيجي والمحرك الديناميكي لأي مشروع ريادي، إن الجمع بين ملكة الإبداع في توليد الأفكار، والقدرة الاستثنائية على تنظيم عناصر الإنتاج وإدارة المخاطر المالية، يمنح المقاول هوية وظيفية متميزة في البيئة الاقتصادية. وختاماً، فإن تفكيك مفهوم المقاول والوقوف على طبيعة نشاطاته وأبرز خصائصه السلوكية والإدارية من خلال هذه المحاضرة، يشكل حجر الزاوية لفهم كيفية تحويل الأفكار المجردة إلى كيانات استثمارية ناجحة ومستدامة في محاضراتنا اللاحقة.

المحاضرة السادسة : إدارة الاستثمار والتغيير

تمهيد

يطلب تناول موضوع الاستثمار وضماناته تسلسلًا منهجيًا يبدأ بتوضيح المفاهيم الأساسية واستعراض التطور التاريخي لقانون الاستثمار، يُعتبر هذا القانون انعكاسًا للتوجه الاقتصادي للدولة، الذي شهد تحولات جذرية تهدف إلى جذب رؤوس الأموال والاستثمارات، الأمر الذي أسهم في إحداث تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية نحو الانفتاح وتشجيع المستثمرين في هذا السياق انطلاقًا من أن الاستثمار يُعد من أبرز العوامل المؤثرة في تحقيق النمو الاقتصادي، فإن هذه الحقيقة تعكس ضرورة التعامل بحذر واهتمام مع هذا العنصر الحيوي لذلك، يصبح من المهم الإلمام بجميع الجوانب المرتبطة به، إضافة إلى فهم العوامل التي تؤثر عليه، وهو ما سنسعى إلى توضيحه في الفقرات القادمة

نسعى من خلال هذه المحاضرة إلى فهم كيف يمثل الاستثمار مرجعا أساسياً في تحقيق النجاح المالي وتحقيق الأهداف المالية، سواء للأفراد أو الشركات، من خلال توجيه الأموال والموارد الأخرى نحو الأصول المناسبة، يمكن تحقيق العائد المطلوب على المدى الطويل، ومن خلال فهم معايير الاستثمار وتطبيقها بشكل صحيح، يمكن للأفراد والشركات تحقيق النمو المالي وبناء الثروة على المدى البعيد.

1/ مفهوم الاستثمار:

يقصد بالاستثمار تدفق الإنفاق الذي يقوم به الأفراد، المؤسسات، رجال الأعمال، والحكومات في إطار الاقتصاد الوطني من خلال شراء أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية بمختلف أشكالها مثل الآلات، المعدات، التجهيزات الفنية، العقارات، وزيادة المخزون من المواد الأولية، والسلع الوسيطة والنهائية، وذلك ضمن فترة زمنية محددة .كما يُعرَّف الاستثمار بأنه توظيف رأس المال بشكل مُثمر عبر توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو تقديم خدمات تُلبي الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع وترفع من مستوى رفاهيته .ويمكن أيضاً وصفه على أنه عملية الاستفادة من المدخرات لتلبية تلك الأهداف[1].

[1] كامل دريد أل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، ط4، دار اليازوزي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص17 .

يعرف **الاستثمار** بأنه الجزء من الناتج المحلي الإجمالي للدولة الذي لا يُستخدم في الاستهلاك الجاري خلال سنة معينة، بل يتم تخصيصه لزيادة مخزون الأصول الرأسمالية. يهدف ذلك إلى تعزيز قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات في المستقبل[1].

2/ أنواع الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمارات إلى أنواع متعددة بناءً على طبيعتها، جنسية المستثمر، ملكيتها، وغيرها من المعايير المختلفة، فيما يلي، سنتناول أبرز هذه التصنيفات مع تسليط الضوء على أهم جوانبها[2]:

1.2 الاستثمارات حسب طبيعتها:

1.1.2. تصنيف الاستثمارات الحقيقية العينية:

تمثل هذه الاستثمارات تلك التي تُوجّه إلى إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح، أو شراء وتملك الأصول الإنتاجية والبنية التحتية، ويشمل هذا النوع من الاستثمارات على سبيل المثال الاستثمار في الأراضي، المصانع، الشركات، والمشاريع الرأسمالية، يساهم هذا النوع من الاستثمارات في زيادة تكوين وتراكم رأس المال الثابت في الدولة، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، تتسم الاستثمارات الحقيقية بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

* غير متجانسة

*تتطلب خبرة ومهارة وتخصصًا عاليًا لإدارتها بشكل فعّال

*المنفعة المباشرة:

* يستفيد المستثمر منها بشكل مباشر من خلال استخدامها الفعلي

*مستوى عالٍ من الأمان

* تعتبر استثمارات آمنة نسبيًا مقارنة بالأنواع الأخرى.

* ضعف قابلية التسويق السريع ما يعني انخفاض سيولتها، إذ يصعب تحويلها إلى نقد بسرعة

[1] علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2009، ص3

[2] عبد الله، خالد أمين، ومطر، محمد ،**إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية**،دار وائل للنشر والتوزيع،2013، ص 50—55.

[3] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**،ط4،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص39.

*ارتفاع النفقات المرتبطة بها مثل تكاليف النقل والتخزين في حالة السلع، أو تكاليف الصيانة عند الحديث عن العقارات والأصول الإنتاجية

2.2.1 الاستثمارات المالية الظاهرية

تتكون من مجموعة استثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي مثل الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى .يقوم المستثمرون باقتناء هذه الأدوات لفترة زمنية محددة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي، مما يتيح لهم تحقيق أرباح إضافية. ومن الخصائص الخاصة لهذا النوع من الاستثمارات أنه لا يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لأنه لا يمثل إنتاجًا مباشرًا ولا يساهم في خلق عناصر إنتاج جديدة، باستثناء حالات الطرح الأولي للأسهم العادية، التي تُعتبر إضافة جديدة للناتج الإجمالي وتؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال.كما أن هذا النوع من الاستثمار يبرز بخصائص أخرى تتمثل في[1]:

-التجانس الكبير في وحداته

-وجود أسواق متطورة منظمة تسهل التعاملات المالية

- ليس لها كيان مادي ملموس بالتالي لا تحتاج إلى صيانة أو مصاريف

2.2/ تصنيف الاستثمارات حسب جنسية المستثمر

1.2.2الاستثمارات الداخلية

في هذا النوع من الاستثمارات، دائما يكون المستثمر ينتمي ل نفس الدولة. الجهة التي تقوم بالاستثمار ممكن أشخاص يشتغلون لرفع أرباحهم أو جهة حكومية تخدم للمصلحة العامة أو من أجل تقليل البطالة. وكذلك يمكن لهذا النوع من الاستثمارات أن يكون شكل حقيقي أو صفة مالية .ومن الأشكال الرئيسية لهذه الاستثمارات نذكر الآتي[2]:

2.2.2 الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:

يتحقق هذا عن طريق الاستثمار في الرأس مال ثابت الذي يساهم بشكل مباشر في تقوية طاقة الإنتاج في الاقتصاد المحلي، مثل إقامة مشاريع صناعية، أو زراعية، أو حتى خدمية. كذلك يمكن عن طريق الاستثمار في رأس المال الثابت بطريقة غير مباشر، مثل بناء طرق أو جسور أو بنى تحتية متنوعة

3.2.2 الاستثمار في تكوين المخزون السلَعي حقيقي

هذا النوع من الاستثمار لا يعطي زيادة لطاقة الإنتاج، والهدف الأساسي منه أن تظل هناك المخزونات من البضائع للصناعة أو الخدمات عشان لا يتوقف الإنتاج أو البيع للشركات وتسهل عملية البقاء في الشغل

4.2.1 **الاستثمار في فائض التصدير الحقيقي**

[1] المرجع نفسه ، ص 38-39 .

[2] كمال دريد آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 47-48 .

هو حساب صافي السلع والخدمات نتيجة التعامل ال اقتصاد الأجنبي، ويقاس بكمية الصادرات من السلع والخدمات خلال مدة معينة.

3.2 / تصنيف الاستثمارات وفقا للملكية:

تتمثل في ثلاثة أنواع وهي:[1]

1. 3.2 الاستثمار العام:

هو الذي تبادر به الدولة لتحقيق خطط اقتصادية، اجتماعية، وثقافية تؤدي إلى خدمة أهدافها الاستراتيجية، عادةً ما تكون عائداته محدودة، إذ تهدف الدولة من خلاله لتوفير خدمات للمواطنين أو دعم مشاريع تعود بالفائدة على الاستثمار بشكل عام

2.3.2 الاستثمار الخاص:

يتم بواسطة الأفراد أو الهيئات الخاصة، حيث يمتلك المستثمرون وسائل الإنتاج بشكل مباشر .يمثل هذا النوع حجر الأساس في المجتمعات ذات الطابع الرأسمالي، ويتميز بتحفيز عالٍ لتحقيق الأرباح ومرونة في الإدارة والتنظيم، مما يسهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق عوائد مالية مرتفعة .كما يمنح هذا النموذج المستثمرين حرية أكبر في صنع القرارات مقارنة بالاستثمار الحكومي الذي يخضع للعديد من القوانين والإجراءات التي قد تحد من مرونة الإدارة.

3.3.2 الاستثمار المشترك:

المعروف أيضاً بالمختلط، فيجمع بين الاستثمارات العامة والخاصة. يشترك الأفراد في شراء حصص داخل المنشآت الحكومية سواء كانت إنتاجية أم خدمية. تكون إدارة هذا النوع عادةً ضمن صلاحيات الدولة. مع ذلك، بدأ هذا الشكل من الاستثمار بالتراجع نتيجة انتشار الخصخصة وزيادة التوجه نحو الشراكات الإستراتيجية مع القطاع الخاص.

[1] مروان شموط، عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة،2008، ص53 .

4.2 / تصنيف الاستثمارات وفق آجالها[1]:

في هذا النوع يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

1.4.2استثمارات قصيرة الأجل:

يُلاحظ أن المستثمر يودع أمواله لدى جهة مصرفية لمدة زمنية قصيرة لا تتجاوز السنة، أو يقوم بشراء أدوات الخزينة ، وتهدف هذه الاستثمارات إلى توفير السيولة النقدية بالإضافة إلى تحقيق بعض العوائد، وهي تتميز بسهولة تحويلها إلى نقد بسرعة، وتوجد سوق لتداولها.

2.4.2 استثمارات متوسطة الأجل:

تكون مدة التوظيف في هذا النوع أكبر من السابقة وقد تصل حتى خمس سنوات، ومن أمثلتها قيام شخص ما بإيداع مبلغ من المال في المصرف لمدة خمس سنوات، أو شراء أوراق مالية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، أو استئجار أصل مادي ضمن الفترة المذكورة.

2.5 / تصنيف الاستثمارات وفق توزيعها على الأنشطة والهياكل:

ونميز في هذا الصدد بين إلى ثلاثة أنواع كما يلي[2]:

1.2.5 الاستثمار في رأس المال البشري:

يهدف إلى رفع الأداء والكفاءة والمنتجة لدى أفراد المجتمع في سوق العمل، ويتجسد هذا النوع من الاستثمار في زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب ورفع وتحسين المستوى الثقافي والصحي، وذلك إلى جانب تعزيز الرعاية الاجتماعية عبر تحسين الظروف الاجتماعية.

2.2.5 الاستثمار في البنية الأساسية:

يتعلق بالاستثمار في الطرق والنقل ووسائل المواصلات والسكن الحديدية والموانئ، ويُعتبر هذا الاستثمار منتجاً بطريقة غير مباشرة، حيث يقدم خدمات لتشغيل المشاريع الاقتصادية والصناعية والزراعية والتجارية.

3.2.5الاستثمار المباشر في الإنتاج:

وهو الاستثمار الخاص بمشروعات زراعية وصناعية وخدمية، والتي تستهدف مباشرة إنتاج السلعة والخدمات المخصصة للاستهلاك أو للاستثمار.

3/ أهمية الاستثمار:

1.3 على مستوى الفرد[3]:

يمكن تحديد أهمية الاستثمار على مستوى الفرد كما يلي:

- يساعد الفرد المستثمر في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار.
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أو غير المنظمة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 18 .

[2] إبراهيم متولي، حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص35-36 .

[3] محمد الطاهر العمودي، **الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر** الفترة ما بين 1999-2009 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2013/2012 ص 14 .

2.3 على الصعيد الوطني[1]:

- **تعظيم الناتج المحلي الإجمالي:** يسهم الاستثمار بشكل مباشر في تنمية روافد الدخل القومي، مما يعزز من الملاءة المالية للدولة ويفتح آفاقاً جديدة للنمو المستدام.
- **تحفيز سوق العمل ومعالجة البطالة:** يعمل التدفق الاستثماري كحاضنة لتوليد فرص عمل نوعية، الأمر الذي يقلص من معدلات البطالة ويعزز من القدرات الإنتاجية للقوى العاملة الوطنية.
- **دفع عجلة التنمية الشاملة:** لا تقتصر آثار الاستثمار على الجانب المادي فحسب، بل تمتد لتشكل ركيزةً للنهوض بالمجتمع وتطوير بناه التحتية، محققةً بذلك توازناً بين الرفاه الاجتماعي والتقدم الاقتصادي.
- **تعزيز الكفاءة الإنتاجية والتنافسية الخارجية:**يلعب الاستثمار دوراً محورياً في تقوية الميزان التجاري عبر تطوير القاعدة الإنتاجية، مما يؤدي إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات وتعزيز

والشكل الموالي يوضح انواع أخرى للاستثمار



شكل رقم3 يوضح : أنواع الاستثمار

4/مبادئ الاستثمار :

إن الاستثمار ليس مجرد عملية شراء أصول وانتظار أرباحها، بل هو علم وفن يقوم على أسس واستراتيجيات واضحة تضمن تنمية رأس المال وحمايته من المخاطر. سواء كنت تستثمر في الأسهم، العقارات، أو المشاريع الناشئة، فإن النجاح يعتمد على مدى التزامك بمبادئ الاستثمار الأساسية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1.4مبدأ التنويع(Diversification) :

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص 33-34 .

يُعد التنويع الأداة الإستراتيجية الأساسية لتقليص "المخاطر غير النمطية (Unsystematic Risk) " المرتبطة بورقة مالية أو قطاع معين. ويتحقق هذا المبدأ من خلال توزيع المحفظة الاستثمارية على فئات أصول مختلفة (أسهم، عقارات، سندات) ومن خلال التوزيع القطاعي والجغرافي، مما يضمن عدم تأثر المحفظة كلياً بهبوط قطاع واحد[1].

2.4.مبدأ القيمة الزمنية للنقود وأثر التضخم(Time Value of Money & Inflation):

يرتكز الاستثمار على فهم القيمة الزمنية للمال؛ فالنقود المتاحة حالياً تملك قوة شرائية وقدرة إنتاجية أعلى من نفس القيمة في المستقبل نظراً لإمكانية استثمارها وتوليد عوائد. كما يتطلب هذا المبدأ أن يفوق العائد الاسمي للاستثمار معدل التضخم السائد للحفاظ على القيمة الحقيقية لرأس المال [2]

3.4.أثر العائد المركب(Compound Returns):

يُقصد بالعائد المركب نمو الاستثمار الناتجة عن إعادة استثمار العوائد المحققة في الفترات السابقة لتدخل ضمن وعاء رأس المال الأصلي، مما يولّد أرباحاً على الأرباح. ويلعب عامل "الزمن" الدور الحاسم في تعظيم أثر المركّب كلما طالت مدة الاستثمار[3].

4.4.أفق الاستثمار طويل الأجل(Long-Term Horizon):

تتميز الأسواق المالية بالتقلبات الحادة في المدى القصير مدفوعةً بالعوامل النفسية والأخبار اللحظية، بينما تميل الأسواق في المدى الطويل إلى الاستقرار وعكس القيم الحقيقية للأصول. وبناءً عليه، فإن الالتزام بأفق زمني طويل يحمي المحفظة من تداعيات التقلبات العشوائية[4]

5.4.الملائمة وتحديد الأهداف(Investment Objectives & Suitability) :

لا توجد إستراتيجية استثمارية موحدة تناسب جميع الأفراد أو المؤسسات؛ بل يجب أن تُصمم المحفظة بناءً على مواءمة دقيقة بين الأهداف المالية للمستثمر، أفقه الزمني، وقدرته النفسية والمالية على تحمل المخاطر.

6.4مبدأ السيولة(Liquidity):

يُعنى هذا المبدأ بمدى سرعة وسهولة تحويل الأصل الاستثماري إلى نقد سائل دون تكبد خسائر جوهرية في قيمته السوقية. ويفرض هذا المبدأ على المستثمر ضرورة الموازنة بين الأصول المدرة للعوائد (وقد تكون منخفضة السيولة كالعقارات) وبين الاحتفاظ بجزء سائل للطوارئ .

7.4مبدأ الوعي المعرفي ونطاق الكفاءةCircle of Competence) :

[1] Lawrence J. Gitman and Michael D. Joehnk, **Fundamentals of Investing**, 10th Edition (Boston: Pearson Education, 2008, p. 124

[2] Ibid., p. 142.

[3] Benjamin Graham, **The Intelligent Investor**, Revised Edition with commentary by Jason Zweig (New York: HarperBusiness, 2003, p. 110

[4]Ibid., p. 121.

يتحدد نجاح الاستثمار بمدى فهم المستثمر لطبيعة الأصول والشركات التي يضخ أمواله فيها. فالاستثمار خارج "نطاق الكفاءة" أو الانصياع وراء السلوك القطيعي في الأسواق دون دراسة علمية ومعمقة يرفع من احتمالات الفشل المالي[1].

5/ المقاول وإدارة التغيير:

تتزايد في جميع أنحاء العالم العديد من المبادرات المتعلقة بالمقاولات، حيث تكمن أهميتها في الجانب الذي يعمل عليه المخططون والمبدعون في تشكيل إدارة المشاريع،هؤلاء يقومون بإيجاد وتنفيذ مجموعة من الحلول البديلة لمواجهة التحديات والمشكلات التي يواجهها الشباب، لتشجيعهم على بدء وابتكار مشروعات نوعية تهدف بجدية إلى تقديم حلول مبتكرة للمجتمع . وبالتالي، فإنهم يساهمون في دفع عملية التنمية المستدامة والتقدم في المجتمع للاستجابة بفاعلية للتحديات .

في الوقت الحالي، تعد ريادة الأعمال خيارا شائعا ومهنة جذابة، فهي ليست مجرد مسار وإنما ضرورة ملحة، تستمد قوتها من المهارات التي يمكن اكتسابها من خلال التجارب اليومية والأعمال التقليدية. تُعرف ريادة الأعمال بالتغير المستمر والتطور المستدام، وتعتمد بشكل أساسي على سوق العمل المتقلب الذي يتميز بالتنافسية العالية والتحديات المتنوعة. توفر ريادة الأعمال بيئة تعليمية مليئة بالحيوية، خاصة خلال مراحل تأسيس الشركات الناشئة، مما يضع رواد الأعمال وموظفيهم أمام مجموعة من التحديات المعقدة تمكنهم من التصدي للتحديات الضرورية في الحياة: شباب يتمتعون بالمرونة والقدرة على التكيف، قادرون على تقييم وفهم ورصد ومواجهة التغييرات واستمرار اكتساب مهارات متنوعة وبكفاءة عالية[2].

خلاصة

يمكن القول إن إدارة الاستثمار والتغيير تمثل عملية ديناميكية تتأثر بشكل مباشر بالبيئة التشريعية والتوجهات الاقتصادية للدولة. فالتحولات الجوهرية في قوانين الاستثمار لم تكن إلا استجابة لحتمية الانفتاح وجذب رؤوس الأموال كرافعة أساسية للنمو الاقتصادي

وختاماً، فإن نجاح هذه المنظومة يظل رهناً بمدى قدرة الأفراد والشركات على استيعاب هذه التغيرات وتطبيق معايير الاستثمار السليمة، بما يضمن توجيه الموارد نحو الأصول الأكثر كفاءة، وتحقيق العوائد المستهدفة وبناء الثروة على المدى الطويل.

[1] Ibid., p. 52.

[2] ليث القاسم، **الريادة في مواجهة التغير** ، متاح على الرابط، https://issfjo.com/ar، تاريخ التصفح، 2025/12/12 ، على الساعة 23.00 .

المحاضرة السابعة : التأصيل الاصطلاحي المدير - المقاول – القائد

تمهيد

يكتسي **التأصيل الاصطلاحي** لكل من المدير والمقاول والقائد، لهذه المفاهيم الثلاثة أهمية بالغة، إذ لا يقف عند حدود الترف اللغوي أو التحديد المعجمي، بل يمتد ليشكل ركيزة منهجية ضرورية لفك الاشتباك المفاهيمي، وتحديد مجالات التقاطع والتمايز بين الوظيفة التنفيذية (الإدارة)، والروح الابتكارية (المقاولاتية)، والطاقة التوجيهية (القيادة)، إن هذا التأصيل يتيح للباحث والممارس على حد سواء، فهم وتفكيك الكفاءات المحورية المطلوبة لإدارة منظمات القرن الحادي والعشرين، والوقوف على كيفية تكامل هذه الأدوار أو صراعها داخل البيئة المؤسساتية الشديدة الديناميكية والتعقيد، انطلاقا من هذا نسعى إلى التعرف على الجذور الاصطلاحية لمفهوم المدير والمقاول والقائد والتعرف على الفروق الجوهرية بين كل منها.

1/مفهوم المدير Manager

هو من يحدد الرؤية العامة للشركة، هو من يحفز أعضاء الفريق على العمل، هو من يعزز بيئة الابتكار والنمو والتوسع، هو من يتغلب على التحديات من أجل إحداث التغيير الإيجابي، يتبنى الابتكار وصناعة القرار، عقليته عقلية نمو وهو دومًا ما يفكر خارج الصندوق، يتغلب على التحديات ويغتنم الفرص، يبتكر أفكارًا ملهمة ومقنعة للجميع، يبني جسور العلاقات

وهو أيضا المسؤول الأول عن الإشراف على العمليات اليومية، وهو من يتأكد من إكمال المهام في وقتها المحدد، يتفوق في صناعة الاستقرار وتنفيذ العمليات المحددة من قبل نظام الشركة، يعتبر ماهر في إدارة الموارد وحل النزاعات وضمان كفاءة العمل، يحدد التوجه الاستراتيجي لضمان سير العمليات التشغيلية في الشركة .يتفوق في تخطيط وتنظيم المهام .ومن أجل الحفاظ على نقاط القوة الموجودة عند القائد والمدير يجب على الشركات الاستثمار في تطوير هذه النقاط، وذلك من خلال توفير التدريب الشامل وبرامج التوجيه، إذًا نستطيع القول أن جميع نقاط القوة الموجودة عند القائد والمدير ضرورية لنجاح الشركة، حيث يشرف المدير على المهام، وينسق سير العمل من أجل الحفاظ على التوازن التنظيمي، ومن ناحية أخرى يركز القائد على توجيه أعضاء الفريق، لذا يجب على الأشخاص الذي يسعون إلى أن يصبحوا قادة أعمال ألا يقللوا من أهمية القدرات الإدارية المجلة الثقافية.

2/1 مهام المدير

تتعدد وظائف المدير في العناصر التالية[1] :

- التخطيط ووضع الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية.
- تنظيم العمل وتوزيع المهام على الفريق حسب الكفاءة.
- قيادة الفريق وتحفيز الموظفين على تحقيق أفضل أداء.

[1] ستيفن روبنز وماري كولتر، **الإدارة**، ترجمة: باسل إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 2012، ص 12.

- متابعة سير العمل وضمان الالتزام بالجداول الزمنية.
- اتخاذ القرارات الإدارية وحل المشكلات اليومية.
- تقييم أداء الموظفين وتقديم التغذية الراجعة المستمرة.
- إدارة الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية.
- التنسيق مع الإدارات الأخرى لتحقيق التكامل في العمل.
- متابعة مؤشرات الأداء وتحقيق الأهداف المطلوبة.
- رفع التقارير الدورية للإدارة العليا.

2/ القائد(Leader):

هو شخص يُتبع من قبل الآخرين، ويستعمل سلطاته بنزاهة لدعمهم وتحقيق أهدافه. تعتمد القيادة على فن التأثير في الأفراد باستخدام النقاش العقلاني والدليل، وليس من خلال الضغط أو الإغراء أو استغلال نقاط الضعف، هذه الطريقة تشجعهم على الانضمام بشكل طوعي وتولد لديهم شعوراً بالانتماء والولاء للمنظمة، مما يجعلهم يساهمون بجدية في تحقيق الأهداف المشتركة. هو بمثابة الرابط الذي يوحد الجهود لمواجهة التحديات وتحسين الأداء، ويعمل على تحفيز الأفراد.

1/2 مهارات القائد:

تتمثل مهارات القائد في العناصر التالية[1]:

1.1.2**المهارات الفنية:**

وتشمل المقدرة على إتقان العمل التخصصي، والإلمام التام بالأنظمة واللوائح، وفهم المسارات الإجرائية داخل المنظمة، بالإضافة إلى كفاءة تحليل المعلومات واستخدام الوسائل التقنية المتاحة.

2.1.2 **المهارات الإنسانية:**

وتتمثل في القدرة على التفاعل الفعال مع الآخرين، وفهم دوافع وسلوك الموظفين، مما يسمح للقائد بإشباع حاجاتهم وحل مشكلاتهم بما يخدم الأهداف المشتركة للمنظمة.

3.1.2 **المهارات الفكرية:**

ويُقصد بها قدرة القائد على التحليل الاستراتيجي للمواقف والمشكلات، وتقييمها بعمق لاختيار البدائل والحلول الأكثر مرونة وملاءمة، كما تتضمن هذه المهارة الانفتاح الذهني لتقبل

1عالية ابراهيم محمد طحطوح، **تأثير القيادة الإدارية على سلوك المواطنة التنظيمية**، رسالة ماجستير، تخصص الإدارة العامة، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، 2015-2016، ص 15-16 .

أفكـار الآخـرين، والاسـتعداد لتبنـي التغييـر والتطـوير التنظيمـي اسـتجابةً للمتغيـرات والظـروف المحيطة، بما يضمن استمرارية المؤسسة ونموها.

4.1.2المهارة التنظيمية:

وتعنـي قـدرة القائـد علـى إدراك المنظمـة ككيـان شـمولي ونظـام متكامـل يتفاعـل مـع بيئتـه المجتمعيـة. وتتجلـى هـذه المهـارة فـي فهـم الأهـداف العامـة والأنظمـة والخطـط الاسـتراتيجية، والعمـل علـى صـياغة السياسـات التـي تضـمن توظيـف المـوارد والجهـود بكفـاءة عاليـة. كمـا تشـمل القـدرة علـى تصـميم الهياكـل التنظيميـة، وتوزيـع الصـلاحيات والمسـؤوليات، وتنسـيق الجهـود بـين مختلـف الأقسام، مع الوعي الكامل بأثر التغييرات الجزئية على الكيان الكلي للمنظمة.

2/2 صفات القائد:

تتعـدد السـمات التـي يجـب أن يتحلـى بهـا القائـد الفعـال لضـمان نجـاح العمليـة القياديـة، ويمكـن حصـر أبرز هذه الصفات فيما يلي[1]:

1.2.2 الالتزام بالمنظومة الأخلاقية العليا:

لا يمكـن للقائـد الفعـال أن يتبنـى معـايير أخلاقيـة مزدوجـة تفصـل بـين حياتـه الشخصـية وممارسـاته المهنيـة؛ إذ يجـب أن تتسـق الأخلاقيـات الذاتيـة مـع أخلاقيـات المهنـة، لتشـكل وحـدة متكاملـة تـنعكس على سلوكه في كافة المجالات.

2.2.2 الترفع والنشاط العالي:

يتميـز القائـد بالقـدرة علـى الترفـع عـن القضـايا الهامشـية أو صـغائر الأمـور، وتوجيـه طاقتـه وجهـوده نحـو القضـايا الاسـتراتيجية الكبـرى والمسـائل الجوهريـة التـي تثيـر اهتمـام المنظمـة وتـدفعها نحـو التطور.

3.2.2 القدرة على الإنجاز وترتيب الأولويات:

تبـرز فاعليـة القائـد فـي قدرتـه العاليـة علـى تحويـل الـرؤى إلـى نتـائج ملموسـة، مـن خـلال التركيـز على الأولويات التنظيمية وإدارة الوقت والموارد بما يضمن تحقيق الأهداف بكفاءة.

4.2.2 الشجاعة الحازمة[2]:

تبـرز شـجاعة القائـد فـي قدرتـه علـى اتخـاذ القـرارات المصـيرية بالسـرعة المطلوبـة والجـرأة اللازمـة، بعيـداً عـن التـردد المعطـل أو التهـور غيـر المحسـوب، بمـا يضـمن اسـتقرار المسـار التنظيمي.

5.2.2النزوع نحو الإبداع الدافع الذاتي:

[1] حسـن القبلـي عنايـة، **القيـادة الفاعلـة فـي الميـدان التربـوي**، ط1، شـركة أمـان للنشـر والتوزيـع ، القـاهرة، 2009، ص 37 .

[2] سـعد بـن أحمـد ال لوتـاه، **القيـادة الرشـيدة، المؤسسـة الإسـلامية للتربيـة والتعلـيم**، الإمـارات العربيـة المتحـدة، 2006، ص 9 .

يتميز القادة الفعالون بدوافع ذاتية نحو الابتكار، حيث يرفضون الرتابة والأوضاع الساكنة التي لا تحقق قيمة مضافة. فالقائد الفعال شخصية مبدعة بطبعها، تتسم بالحماس والإقدام، ولا تنتظر توجيهات خارجية بل تصنع فرص العمل والتميز بنفسها.

6.2.2**التفاني والالتزام المهني:**

يؤدي القادة أعمالهم بروح من المسؤولية العالية والتفاني المطلق، حيث يظهرون التزاماً راسخاً تجاه مهامهم، مما ينعكس إيجاباً على الروح المعنوية للمنظمة ومستوى الإنجاز العام.

7.2.2**القدرة على تحديد الأهداف:**

تشير الدراسات إلى أن السمة المشتركة بين القادة الناجحين هي امتلاك رؤية واضحة وأهداف محددة بدقة؛ إذ يُعد وضوح الغايات ضرورة قصوى لتسهيل عملية اتخاذ القرارات الصعبة وحشد الجهود نحو تحقيقها.

8.2.2 **الحماس الملهم والمستمر:**

يمتلك القائد حماساً متقداً يعمل كشعلة ملهمة لفريق العمل، وهذا الحماس لا يخبو بمرور الوقت، بل يظل المحرك الأساسي لنمو القائد وتطوره المستمر، مما يبث الطاقة والإيجابية في بيئة العمل.

3/ **المقاول**Entrepreneur:

يتميز الشخص الناجح في سعيه بالقدرة على الابتكار والشجاعة و مواجهة التحديات، المبادر هو الفرد الذي يجمع الموارد والجهود لتعظيم قيمتها، هو من يجد سعادته في اكتشاف أساليب جديدة لاستغلال الفرص وتقليل الهدر وخلق فرص عمل للآخرين، وهو المسؤول عن تنظيم العمل وتنفيذه. يُطلق على من يتصدر قيادة الهيكل التنظيمي ويدير أصوله اسم "المسؤول القانوني ."أما اقتصاديًا، فيُشار إليه بـ **"المقاول"**، فهو بمثابة العصب الرئيسي للكيان، ويتولى مسؤولية تأطير وإدارة أعماله الداخلية، بالإضافة إلى تمثيله في المحافل الخارجية، ويتحمل المخاطر طمعاً في جني الأرباح، ويرتبط مصطلح **"المقاول"** بملكية الأموال، وهو ما يُعرف أحياناً بـ "المسؤول المالك"، وقد يفوّض أحياناً مهام الإدارة لشخص آخر يُطلق عليه "المدير" أو "المسؤول المتفرغ"،وكما أشار **المنصور جواد، 2000**[1]، فإن من يتصدى لمسؤوليات التأطير والإدارة لا يشترط أن يكون مالكاً للمال أو جزءاً منه، وهنا يظهر تضارب في الأهداف بين المسؤول المتفرغ والمسؤول المالك المقاول، فالأول يهدف إلى الارتقاء بالمبيعات وتحقيق نمو متسارع للمنشأة، في حين يسعى الثاني إلى تعظيم الأرباح المكتسبة ورفع قيمة المنشأة.

4-**الفرق بين المدير القائد والمقاول:**

إذا **تتباين** الأدوار الوظيفية والسلوكية لكل من المدير، والقائد، والمقاول (الريادي) بناءً على محددات الغاية، ومصدر السلطة، والنمط الإجرائي المتبع0

[1] جواد المنصور، **الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية**، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، 2000، ص 48.

حيث يرتكز دور **المدير(Manager)** بالدرجة الأولى على كفاءة العمليات التشغيلية وضبط الأداء اليومي وضمان الامتثال للمعايير التنظيمية لتحقيق الأهداف المسطرة، مستمداً مشروعيته من السلطة الرسمية التي يمنحها له الهيكل التنظيمي.[1]

وفي مقابل هذا النمط الهيكلي، يبرز دور **القائد(Leader)** كقوة دفع معنوية تركز على الرؤية الاستشرافية وإدارة التغيير وتبني الابتكار، حيث لا يستند في تأثيره إلى المركز الوظيفي بقدر استناده إلى "الكاريزما" الشخصية والقدرة على الإلهام وبناء جسور الثقة مع التابعين لتحقيق تحولات جوهرية في بيئة العمل [2]

أما **المقاول(Entrepreneur)** ، فيتميز بكونه المحرك الأساسي للمشروع، حيث ينصب تركيزه على استغلال الفرص وتحويلها إلى كيان ربحي من خلال إدارة المخاطر والالتزام الدقيق بالمواصفات التعاقدية والجداول الزمنية، وتنبع سلطته من الملكية الخاصة أو المسؤولية المباشرة عن مخرجات المشروع تجاه الأطراف المتعاقدة.[3]

تشير الدراسات إلى أن رواد الأعمال الذين يفتقرون إلى الصفات القيادية غالبًا ما يظهرون كـ"رواد أعمال تحويليين"، حيث يركزون على استبدال العمليات القديمة والروتينية بأخرى جديدة ومعايير مبتكرة لرفع كفاءة العمل، هؤلاء الأفراد يسعون إلى التغيير بدلاً من الاستقرار، لاعتماد القيادة على الحافز الداخلي مثل الرغبة القوية في الإنجاز، والتي تعتبر واحدة من أهم الصفات الملازمة للمقاولين الناجحين، هذا النوع من القيادة يتجسد في القدرة على تحقيق الأهداف المحددة وتحفيز الآخرين للعمل بجد وديناميكية، الصفات القيادية والكفاءات ذات الصلة التي تميز القادة المقاولين تشمل الحافز الداخلي، الطموح، الثقة بالنفس، الذكاء، الخبرة في مجال الأعمال، الذكاء العاطفي، والقدرة على التعامل مع ضغوط العمل، يمكن تصنيف الفرق بين القيادة والمقاولاتية من خلال تحليل متطلبات المهام والسلوكيات الخاصة بكل منهما

ويلخص Kotter الفروق بين المدير والقائد في العناصر التالية[4]:
-المدير يمارس الإدارة أما القائد فيمارس الإبداع .

-المدير يحافظ على الوضع أما القائد فيعمل على التطوير والتحسين .

-المدير يعتمد على الأنظمة والإجراءات أما القائد فيعتمد على الناس .

-المدير يركز على الضبط والرقابة في حين يركز القائد على الثقة .

-المدير يؤدي المهام بطريقة صحيحة أما القائد فيقوم بالأشياء الصحيحة .

---

[1] هنري فايول، **الإدارة الصناعية والعامة**، ترجمة :حسن الطاهر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 42 .

[2] جون كوتر، **ما الذي يفعله القادة حقاً؟**، مراجعة هارفارد بيزنس ريفيو، ترجمة :مركز التعريب والبرمجة، بيروت، 2004، ص 21.

[3] بيتر دراكر، **الابتكار وريادة الأعمال: الممارسة والمبادئ**، ترجمة :عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 88.

[4] جون كوتر،مرجع سبق ذكره، ص 35-45 .

خلاصة

يتبين أن فهم جدلية التكامل والصراع بين أدوار المدير والمقاول والقائد يعد الركيزة الأساسية لرفع اللبس المنهجي وتوجيه الممارسات التطبيقية داخل المؤسسات الشديدة الديناميكية، إن الانتقال من الجذور الاصطلاحية إلى الفروق الجوهرية يبرهن على أن بيئة الأعمال المعاصرة لم تعد بحاجة إلى قوالب جامدة، بل إلى استيعاب دقيق لكيفية تمايز هذه الوظائف وتكاملها، وبناءً عليه، فإن المخرجات المعرفية لهذه المحاضرة تمنح الطالب والممارس رؤية تفكيكية واضحة تتيح له توظيف الكفاءة المناسبة في السياق التنظيمي الملائم.

المحاضرة الثامنة : الدور الاقتصادي للمقاولاتية

تمهيد

عرفت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالمقاولة، حيث بينت دراسات عديدة مساهمة هذه الأخيرة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وذلك بتأثيره المباشر والايجابي على الناتج المحلي الإجماليوتوفير فرص شغل جديدة ودائمة.

يعتبر العديد من الباحثين أن مساهمة المقاولة أو النشاط الريادي في التنمية الاقتصادية يتبين من خلال ظهور وحدات اقتصادية (مؤسسات) تتميز بالاستدامة والنمو والابتكار فانتشار هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية والرفاهية العام للمجتمع وذلك من خلال إنتاج وتوزيع منتجات جديدة ومنافسة في السوق مما يزيد من ديناميكيته وتحريك العجلة الاقتصادية، سنتطرق في هذه المحاضرة إلى الدور الاقتصادي الذي تلعبه المقاولاتية في الرفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاستثمارية في مجال ريادة الأعمال.

1/ الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية

يُعتبر الاقتصاد المقاولاتي ركيزةً أساسية للتنمية الاقتصادية الوطنية، إذ تُبرز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها الكبير على الصعيد العالمي في دعم الاقتصاديات وتوجيهها نحو النمو المستدام، وقد حظيت هذه المؤسسات بدعم واسع في مختلف أنحاء العالم نظراً لما تقدمه من مساهمات ملموسة في خلق الثروة وتوفير فرص العمل،يمكن لهذه المؤسسات أن تلعب دوراً فعالاً في تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث تعتمد على تعبئة المدخرات والاستثمارات الفردية دون الحاجة إلى رأس مال ضخم دفعة واحدة. كما تسهم في توسيع السوق المحلي عبر إنتاج سلع ضرورية يصعب توفرها، فضلاً عن قدرتها على إعداد كوادر فنية مؤهلة .علاوة على ذلك، تُعد هذه المؤسسات عاملًا مهمًا في تعزيز الصادرات الوطنية، مما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات والحصول على العملة الأجنبية،هذا النهج يجعل المقاولات الصغيرة والمتوسطة خياراً استراتيجياً لتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة

كما تلعب المقاولات دورًا مهمًا في اقتصاديات الدول، حيث لا يمكن فصل كلمة المقاول عن الازدهار الاقتصادي، وقد اتفق الباحثون على ضرورة القيام بالمقاولاتية ليس فقط لتحقيق الاستقرار وإنما يتجاوز ذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادي ويمكن حصر الأهمية فيما يلي[1]:
-تلعب المقاولات دورًا هامًا في خلق الوظائف، فعلى مدى سنوات عديدة وخاصة منذ بداية السبعينات حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة مصادر هامة لخلق الوظائف

-خلق الابتكار والإبداع :إن أصحاب المشاريع هم المحرك الرئيسي لعملية الابتكار، فمن خلال اقتناص الفرص التي لا تستطيع الكيانات الاقتصادية تجاهلها وكذلك تطوير التكنولوجيات والمفاهيم التي تولد أنشطة اقتصادية جديدة، فإن مفهوم الابتكار مهم جدًا ويجعل المقاولات تساهم في التنمية الاقتصادية
-وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن

[1] سيد أحمد يوسف، **تأثير المهارات المقاولاتية على الطلبة الجامعيين**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2018/2017، ص 19.

نطاقهم
-وسيلة لإنتاج السلع والخدمات.

-تسعى إلى رفع مستويات الإنتاج.
-خلق ثروة إضافية وأسواق جديدة .
-تشكل متنفسًا يسمح للمقاولين بالخروج من نموذج العمل المأجور الذي سيطر على الأذهان لفترة طويلة من الزمن واللجوء إلى العمل الحر.

2/ ا لدور الاقتصادي للمقاولاتية:

يمكن للمقاولة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية .بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين قطاع صناعي متوازن يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الدفع الذاتي لتقدم المجتمعات ولاسيما النامية منها[1].

1.2/ على المستوى المحلي: وذلك من خلال:

1.1.2 رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:

من التحديات التي تواجه المؤسسات في مختلف الأحجام، غالبًا ما يُعتقد أن المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأجدر بزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحقيق فائض اقتصادي أعلى، ويرجع ذلك إلى زيادة إنتاجية العامل فيها مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يُعزى هذا التفوق الذي يحققه إلى جانب اعتمادها على أساليب إدارية حديثة وتنظيم متطور لأعمالها، هذا يُمكنها من تحسين أدائها ورفع كفاءتها الإنتاجية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تحقيق فوائض اقتصادية أكبر ،لكنّ هذا الاعتقاد ليس دقيقًا بالكامل، السبب يعود إلى إغفال عامل أساسي، وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الناتج عنه .فبينما تظهر بعض المؤشرات أن المؤسسات الكبيرة قد تحقق فائضًا اقتصاديًا أكبر[2]، إلا أن المقارنة بين الفائض الاقتصادي المتحقق لكل وحدة من رأس المال المستثمر تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبًا ما تكون أكثر كفاءة في تحقيق عوائد للمجتمع باستثمار نفس المبلغ من رأس المال .من جهة أخرى، تُظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة مميزة على رفع الكفاءة الإنتاجية، نظرًا لما تحققه من وفرة في استخدام الموارد النادرة بشكل أفضل. بفضل مرونتها وقدرتها على تبنّي تكنولوجيات إنتاج فعالة، فإنها تُظهر قدرة كبيرة على تحقيق أقصى استفادة من عناصر الإنتاج، مما يجعلها عنصراً هاماً في تعزيز الفائض الاقتصادي على مستوى المجتمع ككل.

[1] توفيق خذري الطاهر بن حسين مرجع سبق ذكره ،ص5 .
[2] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي- الإدارة المالية:دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن، 2006، ص 58 .

2.1.2 تنويع الهيكل الصناعي

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا في تنويع الإنتاج الصناعي وتوزيعه على مختلف الفروع، نظرًا لحجم نشاطها المحدود وصغر حجم رؤوس أموالها .يسهم ذلك في إنشاء عدد كبير من المشاريع التي تنتج مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، والتي تلبّي الحاجات اليومية للسكان، خاصة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية. كما تدعم هذه المشاريع الصناعات الكبيرة من خلال عملها كمصدر للصناعات المغذية .تدعيم التنمية الإقليمية: بفضل قدرتها على التوسع الجغرافي، تسهم هذه المشاريع في تنمية المناطق الصناعية، الريفية، والمدن الجديدة. يعود ذلك إلى سهولة إقامتها وقدرتها على التكيف مع محيط هذه المناطق، دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة أو متطلبات معقدة للتكوين والإعداد.[1]

3.1.2 تدعيم التنمية الإقليمية

تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما انها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.

2.2/ على المستوى العام

1.2.2معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:

تعاني الدول النامية من انخفاض في معدلات الادخار والاستثمار، مما يؤثر سلباً على نمو اقتصادياتها، تلعب المقاولات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في معالجة هذا الاختلال، نظراً لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنةً بالمؤسسات الكبرى. كما تساهم هذه المؤسسات في علاج اختلال الميزان التجاري من خلال تصنيع السلع محلياً بدلاً من استيرادها، وتعزيز الصادرات الصناعية، وبسبب اعتمادها على الموارد البشرية بدلاً من التكنولوجيا المتقدمة ذات التكاليف المرتفعة، تُعد هذه المؤسسات أكثر توافقاً مع الإمكانيات المحلية .من خلال **تنمية الصادرات** التي تُعتبر قضية أساسية بالنسبة لمعظم الدول النامية التي تعاني من عجز كبير ومستمر في ميزان المدفوعات، لاسيما في ميزانها التجاري، لفترة طويلة حيث كان التصدير حكراً على المؤسسات الكبرى التي تتطلب شبكات تجارية معقدة وأسواقاً واسعة على المستوى العالمي. ومع ذلك، تُظهر التجربة الواقعية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على لعب دور محوري في مجال التصدير، بفضل قدراتها المرنة ومزاياها النوعية.

[1] حياة مراح ، **المقاول الجزائري بين المعاناة والابداع**، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل ، جامعة الجزائر3،2002-2003، ص 36.

2.2.2 جذب المدخرين الصغار:

تُعتبر المقاولات الصغيرة والمتوسطة وسيلة فعالة لتعبئة المدخرات المحدودة لدى الأفراد الذين لا يستخدمون النظام المصرفي بشكل كافٍ .وغالباً ما يكون هؤلاء الأفراد مستعدين لاستثمار مدخراتهم في مشاريعهم الخاصة .الحاجة لرأس مال محدود لهذه المؤسسات تجعل المدخرات الصغيرة التي يملكها أفراد الأسر كافية لإنشاء وإدارة مشاريعهم. وبدلاً من ترك هذه الأموال عاطلة أو إنفاقها بشكل عشوائي أو حتى إيداعها في البنوك دون عائد مباشر، تتيح هذه المشاريع للمستثمرين الصغار فرصة الإشراف المباشر على أموالهم، مما يجعلها أكثر جاذبية لهم ويعزز توظيف المدخرات بطرق مثمرة[1].

3.2.2 معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:

تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل المقاولة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة .بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة.

4.2.2 تنمية الصادرات:

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تستلزم شبكات تجارية معقدة وكبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

5.2.2 جذب المدخرات:

إن المقاولة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، وبكونهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث إن المعروف أن حاجة المقاولة لرأس المال هو طلب محدود، و من ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مقاولة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة و عرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، و هكذا فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء و تشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

3/الآثار الاقتصادية للعمل المقولاتي:[2]

-تحفيز الشباب على العمل الحر والمبادرة واستثمار مشاريعهم وأموالهم الفردي.في المشاريع الصغيرة

تتحمل مسؤوليات المشروع على كافة الأصعدة، من تخطيط وتمويل وإدارة.

---

[1] محمد أمين زويل، **دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة**، الاسكندرية،2001 ، ص3

[2] مراد زايد، **الريادة والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول المقاولاتية ، التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6-7-8- أفريل 2013 .

- يعتبر التوجه نحو الاستثمار في المشاريع المقاولاتية من العناصر الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- تعتبر مرحلة تدريبية و عملية تعليمية لتطوير و إعداد رجال الأعمال من خلال اكتسابهم المهارات اللازمة.

- العمليات الإنتاجية والتسويقية وما يشابهها من الأمور، واكتساب المهارات المختلفة من خلال التعامل مع إطارات متنوعة.

- تعزيز المشاريع الإبداعية من خلال الدعم المالي والقانوني وتهيئة بيئة مناسبة للحاضنات التكنولوجية

- تُتيح المستثمرين تسهيل تدفق الأفكار الإبداعية وتكوين مخزون من رجال الأعمال مما يسهم في نقل المخرجات.

-تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، حيث أصبحت تُعتمد كخيار استراتيجي في المجال الاقتصادي.

خلاصة:

نستخلص أن المقاولاتية لم تعد مجرد خيار استثماري عفوياً، بل أصبحت محركاً استراتيجياً قادراً على صياغة التوازنات الاقتصادية الكبرى، وأن مساهمة النشاط الريادي في رفع معدلات النمو وتحسين الناتج المحلي الإجمالي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور مؤسسات ناشئة تتسم بالابتكار والاستدامة. وختاماً، فإن ما تم تدارسه في هذه المحاضرة يبرهن على أن نشر الفكر المقاولاتي هو القناة الأساسية لتحريك العجلة الاقتصادية، وتوليد فرص الشغل المستدامة مما ينعكس في نهاية المطاف على تحقيق الرفاهية الاجتماعية والقدرة التنافسية في الأسواق.

المحاضرة التاسعة: الدور الاجتماعي للمقاولاتية

تمهيد

رغم أن المقاولتية هي مشروع اقتصادي هدفه تحقيق ربح وتحسين الدخل الشخصي للمقاول ولها دور اقتصادي مهم في أي دولة، إلا أن لها دور اجتماعي كبير أيضا، إذ المقاولة مؤسسة اقتصادية، اجتماعية ومالية مستقلة بذاتها، تعتمد أساسا على المبادرة الحرة، البحث على الربح السريع، المنافسة الشريفة وخصوصا على رأس المال الذي يعتبر محركها الأساسي.

لقد ظهرت المقاولة منذ عهود مضت ولم تثبت وجودها وتستطيع في سماء العلا إلا مع التطور الحثيث والمتواصل للنظام الرأسمالي الذي أبان عن أهمية هذه المؤسسة على الصعيد الاقتصادي والجانب الاجتماعي ولا ننسى التطور التكنولوجي. فأصبحت بذلك المقاولات قطب الرحى والعمود الفقري لكل مجتمع يريد أن يسمو إلى مراتب الشرف ويقتفي أثر الدول التي تصدرت الركب الحضاري.

نسعى من خلال هذه المحاضرة إلى عرض تفصيلي حول الدور الاجتماعي للمقاولاتية على اعتبارها تنطلق من خلفيات اجتماعية لتحقيق أهداف اجتماعي ضمن سياق مجتمعي معين.

1/الأهمية الاجتماعية للمقاولاتية:

تكمن الأهمية الاجتماعية للمقاولاتية في التالي[1] :

-زيادة متوسط الدخل والتغيير في الهياكل والأعمال ، حيث تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي و التغيير في هياكل والأعمال المجتمع و يكون مصحوب بنمو أو زيادة في المخرجات و هذه تسمح بتشكيل الثروة وزيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، ما يحث العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

-توجيه الأنشطة لمناطق التنمية المستهدفة فتستطيع الدولة أن تشجع التجار والمقاوليين من التوجه نحو لمناطق معينة، و ذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

- تحتل المقاولاتية مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر كالمساهمة في النمو السليم للاقتصاد

-تعتبر مصدر من مصادر الاستثمار المنافسة و تمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير.

- تساهم في عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة فتعمل المقاولاتية على تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية الاقتصادية كالصناعة والتجارة والخدمات وزيادة فرص العمل وتخفيض الفوارق الإقليمية الناتجة عن تنشيط الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين

2/ الدور الاجتماعي للمقاولاتية:

[1]السعيد بن عميروش، **المقاولاتية وسيرورة إنشاء المؤسسات الناشئة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2018، ص 64.

لقد ظهرت روح المقاولات منذ أزمنة بعيدة، لكنها لم تفرض نفسها كقوة اقتصادية مؤثرة إلا مع تسارع وتيرة التطور في مختلف المجالات، فقد أثبتت المقاولات أهميتها في ظل النظام الرأسمالي المتقدم والمتغير، جنبًا إلى جنب مع التقدم الاقتصادي، الاجتماعي، والتكنولوجي أصبحت المقاولة اليوم عمودًا فقريًا لأي مجتمع يتطلع إلى تحقيق الرقي والنهضة، باتّباع مسار الدول الرائدة في الحضارة والتنمية، فهي أداة حيوية لاستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة، خصوصًا في الدول النامية التي تتمتع بفائض نسبي في الأيدي العاملة، ولكنها تحتاج إلى توفير المزيد من فرص العمل المتمثلة في المشاريع الابتكارية، من هنا، نجد أن المقاولة تسهم بقوة في حركة السوق وتضمن توازن[1].

ويتمثل الدور الاجتماعي للمقاولاتية في العناصر التالية[2]:

1.2 على الصعيد المعيشي :

1.1.2 التقدم والتكنولوجي:

لعب الانفجار التكنولوجي دورًا كبيرًا في دفع العديد من الدول نحو التقدم. وقد كانت المقاولة المحرك الأساسي لهذه الديناميكية، لا سيما بفضل الابتكار المستمر، التدريب المتواصل، والطموح الذي يحفز المتخصصين والعاملين فيها على تطوير مهاراتهم وتعزيز كفاءاتهم.ونتيجة لذلك، شهدت الدول، خصوصًا النامية منها، تحولًا ملحوظًا على صعيد التكنولوجيا والتطور الصناعي، لا يمكن كذلك إغفال الدافع الأساسي الذي يحرك هذه العملية، ألا وهو تحقيق الربح المرتبط بالتطوير المستمر والابتكار، فقد لعبت المقاولات دورًا هامًا في توسيع دائرة التكنولوجيا وتعزيز الاستثمار، فضلًا عن مساهمتها الفعالة في بناء مجتمع قائم على المعرفة والإبداع، ولتعزيز هذا المسار، يأتي دور المجتمع المدني والحكومات التي تعمل على دعم بيئة الأعمال وتهيئة الظروف الملائمة للابتكار والتوسع، مما يساهم في خلق فرص جديدة ويشجع روح المبادرة والإبداع[3]

2.1.2 من ناحية التشغيل:

يظهر الاهتمام الدولي بالدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في خلق فرص العمل .فهي تعتمد على أساليب إنتاجية كثيفة العمالة، ما يعزز قدرتها على استيعاب قوة العمل المتوفرة، خصوصًا في الدول النامية التي تتميز بوفرة اليد العاملة مقابل محدودية رأس المال. لهذا السبب، تساهم هذه المؤسسات في تنشيط سوق العمل وتحقيق توازن ملحوظ فيه

3.1.2 من الناحية المادية:

يعتبر وجود عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة متقاربة الحجم وتعمل في بيئة تنافسية بسيطة عاملاً مهماً لتحقيق العدالة في توزيع الدخول. ذلك لأنها تتطلب إمكانيات

---

[1] ناصر مراد ، **دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، 2007 ، ص216 .

[2] توفيق خذري، حسن الطاهر ، مرجع سبق ذكره، ص16 .

[3] جمال الدين مرسي وآخرون ، **التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية- منهج تطبيقي** ، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2002، ص42 .

استثمارية متواضعة، مما يتيح لعدد كبير من الأفراد فرصة إنشاء هذه المشاريع. وبالتالي، فإن هذا يسهم في توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص الفجوة الاقتصادية بين الفئات المختلفة

4.1.2تقليص حجم التفاوت بين الطبقات الاجتماعية:

حيث تتطلب عملية الاستثمار في الصناعات الكبرى إمكانيات مالية كبيرة تؤدي إلى تعزيز الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، في مجال مكافحة الفقر وتحسين الوضع الاجتماعي، برزت منذ منتصف الثمانينيات أهمية المشاريع الصغيرة كوسيلة فعّالة للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات المهمّشة خصوصاً في الدول النامية مع تطبيق مخططات التعديل الهيكلي، هذا التوجه شهد تطوراً ملحوظاً مع ظهور مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، والهدف الأسمى لهذه الجهود يكمن في تحسين مستوى المعيشة والرفاهية على المدى البعيد عن طريق بناء الأصول المختلفة سواء المادية كالسكن والأراضي والمعدات، أو المالية كالحسابات المصرفية، بالإضافة إلى الأصول الاجتماعية كالشبكات والعلاقات الإنسانية[1].

خلاصة

وفي المحصلة، تظهر المخرجات المعرفية لهذه المحاضرة نعتبر أن صعود المقاولة في مراتب الاقتصاد الحديث لم يكن ليتحقق دون إثبات جدارتها على الصعيد الاجتماعي، فرغم ارتكازها على المبادرة الحرة والمنافسة، إلا أنها تظل محكومة ببيئتها المجتمعية.

بناءً على ما تم استعراضه، نستخلص أن البعد الاجتماعي للمقاولاتية يمثل الوجه الآخر لعملة التنمية الشاملة، فلا نمو اقتصادياً حقيقياً بمعزل عن الارتقاء الاجتماعي، إن قدرة المقاولاتية على دمج أهدافها المالية بمتطلبات محيطها يؤكد مكانتها كركيزة أساسية لبناء مجتمعات قوية ومتطورة.

وختاماً، فإن دراسة الدور الاجتماعي للمقاولاتية تكشف عن عمق هذه الظاهرة باعتبارها استجابة ذكية للتحديات الاجتماعية وتوظيفاً واعيًا للكفاءات البشرية، بما يضمن للمجتمعات اللحاق بالركب الحضاري عبر بوابتي الابتكار والتضامن المجتمعي، إن هذه المحاضرة تفتح آفاقاً جديدة للنظر إلى الريادة كظاهرة إنسانية حضارية تهدف في المقام الأول إلى تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المتوازنة ضمن نسق مجتمعي متكامل.

[1] المرجع نفسه، ص 43 .

المحاضرة العاشرة: واقع المقاولاتية في الجزائر

تمهيد

شهدت الجزائر تحولات جوهرية، واجهت تحدي البطالة بمعدلات متزايدة؛ لاسيما عقب الانتقال المفاجئ نحو اقتصاد السوق (النظام الرأسمالي). وما رافق ذلك من تبني سياسات الخصخصة للمؤسسات العمومية، التي أدت في محصلتها إلى فقدان واسع لمناصب الشغل، سواء بصفة كلية أو جزئية نتيجة لإعادة الهيكلة.

وتواكب الجزائر اليوم في مجال المقاولاتية تطوراً ملحوظاً كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد بعيداً عن المحروقات، حيث تدعم الدولة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة عبر آليات تمويل ومرافقة (مثلNESDA، ومراكز تطوير المقاولاتية)، تركز الجهود الحالية على المقاولاتية الجامعية والمقاول الذاتي، رغم وجود تحديات تواجه البيئة المقاولاتية، نستعرض في هذه المحاضرة واقع المقاولاتية في الجزائر خاصة بعد تبني الدولة لتوجهات جديد تتمثل في تنظيم القوانين والتشريعات الخاصة بريادة الأعمال على اعتبارها مصدر مهم لتنمية القطاعات المختلفة والدفع بعجلة التنمية لمواكبة الاقتصاد العالمي .

1/ التوجهات السياسية والتشريعية لدعم المقاولاتية في الجزائر:

1.1 التوجهات السياسية لدعم المقاولاتية:

شهدت العقود الأخيرة تحولات جذرية في الرؤى الإستراتيجية للدول تجاه المقاولاتية، إذ لم تعد تُصنف كنشاط اقتصادي تقليدي فحسب، بل أصبحت ركيزة أساسية في صلب السياسات التنموية المعاصرة. وفي هذا السياق، سعت الحكومات إلى إدراج المقاولاتية ضمن سياساتها العامة الشاملة، من خلال تحفيز الأفراد لاسيما فئة الشباب على ولوج عالم الأعمال وإنشاء مؤسساتهم الخاصة، كبديل استراتيجي عن نمط التوظيف الكلاسيكي في القطاع العام[1].

وقد تجسد هذا التوجه من خلال إعداد برامج وطنية طموحة تهدف إلى توفير آليات مرافقة متكاملة للمقاولين على المستويين المركزي والمحلي. وتراعي هذه البرامج الخصوصيات الاقتصادية لكل منطقة جغرافيّة، بما يضمن مواءمة المشاريع المقاولاتية مع المزايا النسبية والاحتياجات الفعلية للاقتصاد الوطني[2].

كما أولت التوجهات السياسية الحديثة أهمية متزايدة لتحفيز الابتكار والتحول نحو الاقتصاد الرقمي باعتبارهما من أكثر التوجهات حداثة في دعم المقاولاتية، وقد تجسد ذلك عبر تعزيز المبادرات المرتبطة بـ "المؤسسات الناشئة **(Start-ups)** "التي ترتكز في نماذج أعمالها على التكنولوجيا المتقدمة. كما سعت الحكومات إلى توفير بيئة محفزة لهذه المشاريع من خلال

---

[1] عبد الله بن منصور، **السياسات العامة لترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2021، ص 78.

[2] عبد الله بوخميس، **دور السياسيات العمومية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد17، 2001 ، ص 123-124 .

تسهيل الولوج إلى الخدمات الرقمية، وتقديم حوافز ضريبية وجمركية، فضلاً عن تكثيف البرامج التدريبية المتخصصة في مجالات اقتصاد المعرفة.

وفي السياق ذاته، ركزت السياسات المعاصرة على ترسيخ "الثقافة المقاولاتية "داخل النسيج المجتمعي إذ لم يعد الدعم مقتصرًا على الجوانب التمويلية أو التكوينية التقنية، بل امتد ليشمل نشر الوعي بأهمية المبادرة الفردية والابتكار منذ المراحل التعليمية الأولى، وفي هذا الإطار، بادرت العديد من الدول بدمج مفاهيم المقاولاتية ضمن المناهج الدراسية، وتنظيم محافل وطنية وندوات علمية تهدف إلى تعزيز روح المقاولة واستعراض قصص النجاح المحلية لتكون نموذجاً يُعتمد عليه[1].

2.1 التوجهات التشريعية لدعم المقاولاتية:

أضحت صياغة إطار قانوني وتنظيمي متكامل بموازاة التوجهات السياسية، ضرورة حتمية لضمان استدامة النشاط المقاولاتي وتوفير بيئة آمنة للمشاريع الناشئة. وقد تمثلت أولى لبنات هذا التوجه في العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيس المؤسسات؛ حيث عمدت التشريعات الحديثة إلى تقليص عدد الوثائق المطلوبة، واعتماد الرقمنة في عمليات التسجيل، مما ساهم بشكل ملموس في تذليل العقبات البيروقراطية التي كانت تشكل عائقاً حقيقياً أمام المقاولين الجدد[2].

كما ظهرت حزمة من القوانين التحفيزية التي تستهدف خلق بيئة قانونية مرنة للمؤسسات الصغيرة والناشئة، من خلال منحها إعفاءات ضريبية وجمركية واسعة خلال السنوات الأولى من النشاط. ويهدف هذا التوجه التشريعي إلى تخفيف الأعباء المالية في مرحلة التأسيس، وهو ما يعد عنصراً حاسماً في خفض معدلات فشل المؤسسات في مراحل نموها المبكرة.

ومن جهة أخرى، أدرك المشرع الحاجة الملحة لتنويع آليات التمويل بما يتناسب مع طبيعة المشاريع المقاولاتية، خاصة تلك التي يبادر بها الشباب أو الفئات الاجتماعية الهشة. ولتحقيق ذلك، تم إنشاء مؤسسات مالية متخصصة، واعتماد صيغ تمويلية مبتكرة في أطر قانونية منظمة، مثل **الصيرفة الإسلامية**، و**التمويل التشاركي(Crowdfunding)**، و**التمويل المصغر**؛ وهي صيغ تراعى في خصوصيتها تيسير الوصول إلى رأس المال بعيداً عن التعقيدات والضمانات البنكية التقليدية الكلاسيكية[3].

---

[1] نذير عبد اللاوي ، **المقاولاتية كخيار استراتيجي في ظل الاصلاحات الاستراتيجية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة البليدة 2، العدد 6، 2018، ص 80 .

[2] سميرة جلولي، **أثر التشريعات الاقتصادية على ننمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمالية،جامعة المسيلة، العدد 10،2019، ص 95-96 .

[3] فاطمة الزهراء أحمد ، **تقييم آليات التمويل العمومي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3،1999- 2000، ص 45 .

2/ التجربة الجزائرية في دعم المقاولاتية:

تبنت الجزائر المقاولاتية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والحد من معدلات البطالة، لاسيما في أوساط خريجي الجامعات. وقد تُرجمت هذه القناعة السياسية إلى سلسلة من الإجراءات الهيكلية والتشريعية، كان أبرزها استحداث **وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة** في عام **2020** والتي تحولت لاحقاً إلى وزارة قائمة بذاتها)، بهدف تأطير المشاريع الريادية ومرافقة المبتكرين في مختلف مراحل تجسيد مشاريعهم[1].

وفي إطار تعزيز هذه المنظومة، صدر إطار قانوني خاص بـ **المؤسسات الناشئة-Start ups** يمنحها امتيازات ضريبية وجمركية استثنائية، ويسهل ولوجها إلى التمويل العمومي من خلال إنشاء **صندوق الجزائر للاستثمار(ASF)** المخصص لتمويل هذه الفئة من المؤسسات. كما تدعمت هذه المبادرات ببرامج مرافقة وتمويل أطلقتها أجهزة عمومية متخصصة، منها[2]:

- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية :(ANADE)** أونساج سابقاً
- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:(CNAC)**الموجه للفئة العمرية (30-55 سنة)
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:(ANGEM)**التي تستهدف المشاريع المتناهية الصغر.

وعلى الصعيد التشريعي، شهدت الجزائر إصلاحات جوهرية شملت تحديث **قانون الاستثمار** لتحفيز المبادرات الفردية، وتبسيط إجراءات السجل التجاري عبر المنصات الرقمية، بالإضافة إلى سن قوانين تشجع على **التمويل التشاركي** وتوفير الضمانات البنكية للمؤسسات الصغيرة[3].

إذا تُوفر **التوجهات السياسية** الرؤية الإستراتيجية والموارد والدعم المجتمعي، وتضع القواعد المنظمة والحماية القانونية الضرورية لنمو المؤسسات. ورغم الخطوات الهامة التي حققتها التجربة الجزائرية، إلا أنها تظل بحاجة إلى تقييم مستمر لرفع نجاعة آليات التمويل ومواءمة الإطار القانوني مع الخصائص المتسارعة للمقاولاتية الحديثة في ظل التحولات الرقمية العالمية.

3/ تأسيس وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر :

يمثل إنشاء وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر محطة مفصلية في مسار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة منذ عام 2020. وقد جاء هذا القرار السيادي في سياق متغيرات عالمية متسارعة، أصبحت فيها المعلومة والتكنولوجيا والابتكار هي المحركات

---

[1] قانون **رقم 20-19المتعلق بالمؤسسات الناشئة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 76، 2020 .

[2] محمد بوقلمونة، **واقع ومستقبل المقاولاتية في الجزائر في ظل المنظومة القانونية والأجهزة الجديدة**، دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2022، ص 134

[3] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

: OECD Publishing. 2020, p 23(OECD).Supporting Entrepreneurship and Innovation in the MENA Region. Paris

الأساسية للنمو الاقتصادي ومصادر القيمة المضافة. ويعكس هذا التوجه رغبة الدولة في تبني نموذج اقتصادي جديد يبتعد تدريجياً عن "الاقتصاد الريعي" القائم على المحروقات، ويتجه نحو اقتصاد رقمي مبني على المعرفة.

1.3 النشأة والمسار التنظيمي لتأسيس وزارة اقتصاد المعرفة:

تأسست الوزارة بموجب مرسوم رئاسي صدر في جانفي 2020 ضمن التشكيلة الحكومية التي ترأسها الوزير الأول آنذاك، لتظهر في البداية كـ **وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة**[1]وقد كُلف بتسييرها في بدايتها الوزير الشاب "ياسين وليد"، وهو أحد رواد الأعمال مما عكس إرادة سياسية في إشراك الكفاءات الشبابية القريبة من بيئة الابتكار والمقاولاتية. ولاحقاً، وتأكيداً على محورية هذا القطاع، تم تحويلها إلى وزارة قائمة بذاتها بكامل الصلاحيات[2].

2.3 المهام والأهداف الاستراتيجية:

تندرج مهام الوزارة ضمن الرؤية الوطنية الرامية إلى إرساء اقتصاد المعرفة، وتتركز أهدافها في المحاور التالية[3]:

- **تعزيز بيئة ريادة الأعمال:** عبر خلق نظام بيئي(Ecosystem)متكامل يدعم الابتكار ويربط البحث العلمي بالقطاع الاقتصادي.
- **توفير آليات تمويل مرنة:** من خلال إطلاق **صندوق الجزائر للاستثمار Algerian Startup) (Fund**، الذي يعتمد على آليات تمويل المخاطر بعيداً عن القروض التقليدية.
- **التأطير القانوني والتحفيزي:** إطلاق علامة **"مؤسسة ناشئة(Startup Label) "** وعلامة **"مشروع مبتكر"**، التي تمنح أصحابها امتيازات ضريبية وجمركية هامة.
- **التكامل الأكاديمي:** إشراك القطاع الجامعي عبر اتفاقيات مع وزارة التعليم العالي لتحويل مشاريع التخرج إلى مؤسسات ناشئة قابلة للنمو (آلية شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة.

---

[1] أصيل بوطيبة، **الهندسة المؤسساتية الجديدة لدعم اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة تسيير والمجتمع، مجلد 04، عدد 02 جامعة الشلف، 2021، ص 182.

[2] فاطمة بودرة، **فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعرة في الجزائر**، دراسة تحليلية، محلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي، المركز الجامعي، آفلو ، الجزائر، المجلد 6، عدد1، 2022، ص118 .

[3] **المرسوم التنفيذي رقم 20-154:** المؤرخ في 11 جوان 2020، المتضمن صلاحيات وزير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة. (هذا المرجع يحدد قائمة المهام الإستراتيجية مثل وضع إستراتيجية الابتكار، تطوير النظام البيئي، وتسيير علامةStartup)

خلاصة

خلاصة القول، يتبين أن المقاولاتية في الجزائر قد انتقلت من حيز "امتصاص الأزمات الاجتماعية" الناتجة عن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إلى حيز "المحرك الاستراتيجي" للتنمية المستدامة. وبناءً عليه، فإن تشخيص واقع الريادة اليوم يعكس إرادة سياسية واقتصادية لتأطير المبادرات الفردية والجامعية عبر ترسانة قانونية ومؤسساتية متجددة. ونخلص في النهاية إلى أن نجاح هذا النموذج التنموي الجديد يظل رهناً بمدى قدرة آليات الدعم والمرافقة الحالية على تذليل العقبات الميدانية وتحويل الأفكار المبتكرة إلى رافعة حقيقية للاقتصاد الوطني.

وفي المحصلة، يُظهَر العرض التفصيل لهذه المحاضرة أن البيئة المقاولاتية في الجزائر تمر بمرحلة إعادة صياغة جذرية لآلياتها وتشريعاتها. فبعد عقود من الاعتماد الشبه كلي على الريع البترولي والوظائف العمومية، تفرض المعطيات الحالية التوجه نحو مأسسة ريادة الأعمال والمقاول الذاتي. وختاماً نستنتج أن الجهود المبذولة لربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي وتحديث المنظومة القانونية، تمثل الركيزة الأساسية لتجاوز مخلفات المراحل الانتقالية السابقة، والانتقال بالجزائر نحو اقتصاد معرفي تنافسي ومتنوع القطاعات.

المحاضرة الحادية عشرة : المقاولاتية والتعليم العالي

تمهيد

لم يعد دور الجامعة المعاصرة مقتصرًا على تقديم المعرفة النظرية ومنح الشهادات الأكاديمية، بل تحولت إلى شريك استراتيجي في التنمية الاقتصادية عبر تبني نموذج "الجامعة المقاولاتية،وفي ظل التحديات الراهنة ومحدودية التوظيف الكلاسيكي، أصبح لزاماً على منظومة التعليم العالي إعادة صياغة أدوارها لترسيخ الفكر الريادي لدى الطلبة والباحثين.

بناءً على ذلك، تسعى هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على هذه التوأمة الاستراتيجية بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، والوقوف على الآليات المعتمدة لتأهيل جيل جديد من "الطلبة المقاولين" القادرين على خلق الثروة والمساهمة الفعالة في التنمية المستدامة.

1 إنشاء مراكز المقاولاتية في الجامعات والمدارس العليا

أضحى دعم الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين ضرورة ملحة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، خاصة في الدول النامية التي تسعى لتنويع اقتصادها وتقليص معدلات البطالة بين الخريجين. وفي هذا السياق، برزت مراكز المقاولاتية الجامعية كآلية مؤسساتية تهدف إلى ترسيخ الثقافة المقاولاتية وتحويل الأفكار المبتكرة من مجرد نظريات أكاديمية إلى مشاريع اقتصادية فعلية تساهم في التنمية المستدامة.

تعتبر هذه المراكز هياكل تنظيمية داخل المؤسسات الجامعية، تعمل على توفير بيئة محفزة للإبداع والابتكار من خلال تقديم حزمة من الخدمات المتكاملة، تشمل[1]:

- التكوين والتأهيل :تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتزويد الطلبة بالمهارات الإدارية والقيادية اللازمة لإدارة المشاريع.
- التوجيه والمرافقة :توفير منصات للاستشارة الفنية والتقنية لمساعدة الطلبة في إعداد مخططات الأعمال (Business Plans) ودراسات الجدوى.
- بناء الوعي المقاولاتي: تنظيم صالونات وندوات وطنية ودولية مثل "أيام المؤسسات الناشئة" و"منتدى الجزائر للابتكار" لتعزيز الاحتكاك بين الطلبة والمستثمرين والخبراء.

وفي هذا السياق، يشكّل تأسيس مراكز المقاولاتية داخل مؤسسات التعليم العالي خياراً استراتيجياً يجسد معالم التحول نحو **"جامعة الجيل الثالث"**؛ وهي المقاربة الحديثة التي تتجاوز الأدوار التقليدية للجامعة المقتصرة على التدريس والبحث العلمي، لتمتد إلى المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية. إن هذا التوجه لا يواكب التحولات العالمية في بيئة ريادة الأعمال

[1] القرار رقم **1275** المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، **المحدد لكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة جامعية**-مؤسسة ناشئة".

فحسب، بل يساهم أيضاً في تفعيل حركية الاقتصاد الوطني عبر الاستثمار في الكفاءات الشبابية ورأس المال المعرفي باعتبارهما القاطرة الأساسية لتحقيق الابتكار والنمو المستدام.

2.الربط بين الوسط الجامعي والبيئة الاقتصادية:

لا يقتصر دور مراكز المقاولاتية على التكوين النظري، بل يتعداه ليكون حلقة وصل حيوية تربط الطلبة بمختلف الفاعلين الاقتصاديين والهيئات الداعمة للمشاريع الناشئة. ومن خلال إعداد مخططات الأعمال (Business Plans) وتطوير النماذج الأولية، تساهم هذه المراكز في وضع الطلبة على طريق الاستفادة من أجهزة الدعم العمومي المخصصة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر.

لقد أولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهمية استثنائية لهذه الهياكل، حيث استُحدثت في مختلف الجامعات والمدارس العليا بموجب تعليمات وزارية تهدف إلى تحويل الجامعة من فضاء للاستهلاك المعرفي إلى فضاء منتج للثروة. وتعتمد هذه المقاربة الشاملة على الانتقال من "التكوين من أجل التوظيف" إلى "التكوين من أجل خلق مناصب الشغل"، مما يعزز الممارسة الفعلية للمقاولاتية داخل الحرم الجامعي[1].

3. بناء الشراكات وتعزيز الوعي المقاولاتي:

تسعى هذه المراكز إلى إقامة شراكات فاعلة مع المسرعات، الحاضنات، مراكز البحث، والمؤسسات الاقتصادية، مما يساهم في:

- مد جسور التواصل: خلق قنوات اتصال حقيقية بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.
- الفعاليات الدورية: تنظيم تظاهرات وطنية ودولية مثل "تحديات الابتكار" و"منتديات المقاولاتية"، بالإضافة إلى الاحتفاء بـ "الأسبوع العالمي للمقاولاتية"، مما يحفز الطلبة على التفاعل مع مفاهيم ريادة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي.

4.الشراكة الاستراتيجية بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة:

1.4 حتمية التكامل القطاعي في ظل اقتصاد المعرفة:

في ظل التحولات العالمية المتسارعة نحو الاقتصاد الرقمي، لم يعد من الممكن فصل منظومة التعليم العالي عن الأهداف الاقتصادية للدولة. ومن هذا المنطلق، برزت الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات

[1] مبارك ساسي ، **دور المقاولاتية في تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين**، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، جامعة تلمسان، 2022، ص 118-120 .

المصغرة كضرورة استراتيجية لتعزيز الابتكار. تهدف هذه الشراكة إلى تطوير منظومة البحث العلمي لتكون رافداً أساسياً لريادة الأعمال، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة[1].

2.4 الربط بين المخرجات الأكاديمية والاحتياجات الاقتصادية:

تتمثل القيمة المضافة لهذه الشراكة في جسر الفجوة بين التكوين الجامعي ومتطلبات الاقتصاد المعرفي والمجتمع الرقمي. ويتحقق ذلك من خلال تبني سياسات واستراتيجيات مشتركة تهدف إلى:

- **صناعة الكفاءات:** تكوين جيل من الخريجين القادرين على التعامل مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة.
- **القرار الوزاري المشترك 1275:** الذي يُعد الثمرة الأبرز لهذا التعاون، حيث سمح للطالب بتحويل فكرة بحثه إلى مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع، مما ينقل البحث من "الرفوف" إلى "السوق[2]."
- **استغلال البنى التحتية:** تفعيل دور الحاضنات الجامعية (Incubators) ومخابر البحث لتكون بمثابة "مسرعات أعمال" تعمل تحت إشراف مزدوج يضمن العلمية في البحث والجدوى في الاقتصاد.

3.4 الآفاق الإستراتيجية للتعاون الثنائي:

إن بناء جسور التواصل بين المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث الجامعية يسمح بـ:

1. **تحفيز الابتكار المفتوح:** من خلال إشراك الطلبة في حل المشكلات التقنية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية.
2. **تعزيز السيادة الرقمية:** عبر تشجيع البرمجيات والحلول التقنية المبتكرة محلياً ضمن إطار المؤسسات الناشئة.
3. **دعم الحركية المقاولاتية:** عبر تبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على "وسم (Label)" مؤسسة ناشئة للطلبة المبتكرين، وتسهيل وصولهم إلى صناديق التمويل.

5.آليات التنسيق المشترك وأثرها الاقتصادي:

تتجلى أبعاد الشراكة الإستراتيجية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، في صياغة برامج تعليمية وبحثية متخصصة؛ تهدف في جوهرها إلى دعم تأسيس بيئة ريادية حاضنة للمؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار

---

[1] مريم قريشي، **التكامل بين الجامعة وقطاع اقتصاد المعرفة في الجزائر: نحو نموذج تنموي جديد**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة غارداية، 2023، ص 304-309 .

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022**، المتعلق بآلية "شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة"

التكنولـوجي. ولا تقتصـر هـذه التوأمـة المؤسسـاتية علـى الأطـر التنظيميـة الفوقيـة، بـل تمتـد لتشـمل الآليات التنفيذية التالية:

- **الدعم المالي والتقني الموجّه :**تضطلع وزارة اقتصاد المعرفة بدور محوري في توفير الغطاء المالي والخبرة الفنية للمشاريع البحثية ذات البعد المقاولاتي التي تتبناها الجامعات. يساهم هذا الدعم بفعالية في خلق بيئة مواتية لعملية نقل التكنولوجيا) (Technology\ Transferمن المختبرات العلمية والجامعية إلى السوق الاستهلاكية[1]
- **تفعيل دور المسرعات والحاضنات :**أثمر التنسيق المستمر بين الوزارتين عن تفعيل حقيقي لدور الحاضنات الجامعية ومسرعات الأعمال؛ مما مكّن الطلبة والباحثين من تحويل أفكارهم الابتكارية إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة ملموسة، تُسهم بدورها في رفع كفاءة وتنافسية الاقتصاد الوطني[2]
- **تطوير الإطار السياساتي والتنظيمي :**ساهمت هذه الشراكة في صياغة وإرساء بيئة قانونية وسياساتية داعمة لريادة الأعمال داخل منظومة التعليم العالي. ويشمل ذلك رسم خطط عمل مشتركة، وإطلاق برامج تمويلية وتدريبية نوعية تستهدف رأس المال البشري (من طلبة وباحثين)، فضلاً عن رعاية الفعاليات الكبرى والمؤتمرات الدولية والمحلية الخاصة بـ "اقتصاد المعرفة" لتبادل الخبرات والممارسات الناجحة.

خلاصة

بنـاءً علـى مـا تـم استعراضـه فـي المحضـرة الحاديـة عشـرة ، نسـتخلص أن العلاقـة العضـوية بـين التعلـيم العـالي والمقاولاتيـة هـي المـدخل الأساسـي لإنتـاج نخـب اقتصـادية قـادرة علـى القيـادة والابتكـار. فالجامعـة لـم تعـد معزولـة عـن محيطهـا، بـل أصـبحت الحاضـنة الأولـى لتوليـد الوظـائف والمشـاريع المسـتدامة. وتأسيسـاً علـى ذلـك، فـإن مخرجـات هـذا المحـور تؤكـد أن الاسـتثمار فـي تأهيـل الطالـب مقاولاتيـاً يمثـل الضـمانة الحقيقيـة لتحويـل التحـديات الاقتصـادية الراهنـة إلـى فـرص واعـدة، قوامهـا الإبـداع وهـدفها الأسـمى تحقيـق الرفاهيـة المجتمعيـة حيـث باتـت الجامعـة، تمثـل الفاعل الأساسي في صياغة ملامح الاقتصاد المستقبلي

إن إعـادة صـياغة الأدوار الأكاديميـة لترسـيخ الابتكـار لـدى الطلبـة والبـاحثين يعكـس انتقـالاً واعيـاً نحـو تأسـيس الفكـر الريـادي، ونخلـص فـي النهايـة إلـى أن نجـاح هـذه الآليـات يتطلـب بيئـة تشـريعية وتنظيميـة مرنـة داخـل أسـوار الجامعـة، تضـمن تحويـل الرصـيد المعرفـي للشـباب الجـامعي إلى طاقة إنتاجية تساهم بفعالية في الدفع بعجلة التنمية الوطنية.

[1] محمد بن عياد، **آليات مرافقة المؤسسات الناشئة في الوسط الجامعي في ظل القرار 1275**، مجلة البحوث في المانجمنت والابتكار، جامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة 2)، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2023، ص 142-145

[2] المرجع نفسه، ص145.

المحاضرة الثانية عشرة : أهم هيئات مرافقة المقاولاتية

تمهيد

تُشكل المقاولاتية والمؤسسات المصغرة والمتوسطة القاطرة الأساسية لبناء اقتصادٍ مرن ومستدام خارج قطاع المحروقات في الجزائر. وفي ظل التوجهات الاقتصادية الراهنة، أولت الدولة الجزائرية اهتماماً بالغاً لدعم هذا القطاع الاستراتيجي من خلال إطلاق حزمة من الآليات والبرامج التمويلية والمرافقة الهيكلية. ولا تقتصر هذه المجهودات على كبح معدلات البطالة وامتصاصها فحسب، بل تمتد لتشمل تحفيز المبادرات الفردية، وفتح آفاق واسعة أمام الشباب لحمل المشاريع الابتكارية والتجديد الاقتصادي.وفي هذا السياق، نستعرض في هذه المحاضرة أبرز النماذج والآليات التي وضعتها الدولة لتجسيد هذه الرؤية على أرض الواقع.

1/ مجهودات الدولة في دعم المشاريع المقاولاتية والمؤسسات المتوسطة والمصغرة:

عملت الدولة الجزائرية إلى تبني عدة مشاريع اقتصادية تهدف إلى امتصاص البطالة من جهة، وتفتح المجال للابتكار والتجديد عبر مشاريع مقاولاتية، وتشجيع المبادرات الفردية بإنشاء مؤسسات مصغرة أو متوسطة، نعرض أهم النماذج في ما يلي[1]:

أولا : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ :

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 8سبتمبر1996، وهي تخضع لسلطة الوزير الأول، ويتولى وزير التشغيل والضمان الاجتماعي المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا لها، ولها فروع جهوية ومحلية عبر التراب الوطني، وهي تعمل على تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها، وتتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة وتساعدهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات، وتشجع كل الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها[2].

كما توجه الشباب إلى البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجازها واستغلالها، إلى جانب تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية

---

[1] سفيان بوقلي، سفيان،**آليات دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة والمتوسطة في الجزائر كإستراتيجية لتفعيل المقاولاتية**: دراسة تقييميه لعينة من المؤسسات المصغرة والمتوسطة،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2 - لونيسي علي، الجزائر،200-2021، ص 112.

[2] المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ المتضمن: **إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي المعدل والمتمم**، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 .

خاصة بالتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم[1].

ثانيا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارAND :

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة جاءت لتنوب عن وكالة ترقية ودعم الاستثمار، أنشئت بموجب الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، من مهامها:

تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع، من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.

تسيير صندوق دعم الاستثمارات.

ضمان وترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات.

التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون.

- **مهام الوكالة:**

تتنوع المهام المنوطة بالوكالة لتشمل الجوانب التحسيسية، الإدارية، والتقنية، ومن أبرزها[2]:

- الإعلام والتحسيس: ضمان استقبال المستثمرين وتزويدهم بكافة المعلومات والمعطيات الضرورية لإنجاز مشاريعهم.
- التسهيل الإداري: العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف القيود البيروقراطية عبر نظام الشباك الوحيد.
- الترقية والاتصال: تعزيز فرص الاستثمار من خلال بناء شبكة علاقات مع المستثمرين والهيئات الداعمة محلياً ودولياً.
- المتابعة الإحصائية: تسيير المحفظة العقارية الموجهة للاستثمار، وإعداد قواعد بيانات إحصائية دقيقة حول المشاريع المسجلة ونسب تقدمها.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM:

انطلاقا من رغبة الدولة في استحداث منظومة جديدة للقرض المصغر تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي 04-14[3] ، وهي وكالة وطنية تتمتع

---

[1] حمزة لفقير، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس،2016-2017 ، ص 137 .

[2] المرسوم تنفيذي رقم 06-355 مؤرخ في 9 أكتوبر 2006، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن **إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية** ،العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006، المادة 04، ص 19 .

[3] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المادة 01-02-03 المتضمن: **إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر وتحديد قانونه الأساسي**، الجريدة الرسمية، العدد 6 الصاد بتاريخ 2004/01/25 ، ص8 .

بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تم والمكلفة بتسيير القرض المصغر، تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم، ومنحهم قروض دون مكافآت، وتحرص احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم[1].

***قائمة الأنشطة الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:[2]**

تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة ذات الطابع الإنتاجي والتنموي، والتي تهدف إلى خلق القيمة الاقتصادية وتعزيز فرص العمل في مختلف القطاعات، فيما يلي أبرز المجالات المدعومة :

-الصناعة

- الصناعات الغذائية: إنتاج العجائن الغذائية، وتصنيع الكسكس، وصنع الحلويات التقليدية والعصرية، إضافة إلى صناعة الشوكولاتة وغيرها من المنتجات الغذائية

- الصناعات اليدوية: تصنيع الأحذية التقليدية والألبسة.

الصناعات الخشبية والمعدنية: صنع الأثاث، المنتجات الخشبية، صناعة السلال، المنتجات المعدنية

- صناعة الأقفال وإعادة تدوير المواد

-الفلاحة: تشمل تربية الأبقار والأغنام، إلى جانب الزراعة والأنشطة المرتبطة بالأرض

- الصناعة التقليدية: تعتمد الصناعة التقليدية على الحرف اليدوية مثل(النسيج مثل الزرابي التقليدية

-الخياطة :التطريز والأعمال الفنية على القماش والألبسة التقليدية والعصرية

-تصنيع الفخار والمنتجات الزجاجية،النقش على الخشب وأدوات الزينة

-الخدمات: مجالات مثل الإعلام المحلي ، مراكز التجميل، إعداد الطعام السريع، تصليح السيارات والمعدات بمختلف أنواعها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالصحة وغيرها.

[1] موقع الوكالة الرسمي: https://www.angem.dz/ar/article/decret-presidentiel-n-11-133/ تاريخ التصفح 2026/01/14 ، على الساعة 10.00 .

[2] المرجع نفسه .

رابعاً: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، وذلك تفعيلاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن إحداث نظام التأمين عن البطالة.

وقد شهدت مهام الصندوق تحولاً استراتيجياً لتشمل شقاً تنموياً استثمارياً يتمثل في دعم إنشاء وتوسيع النشاطات المصغرة لفائدة البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين (30 و55 سنة)، وفقاً لما أقره المرسوم الرئاسي رقم 19-58 المؤرخ في 02 فيفري 2019، المعدل والمتمم للمرسوم رقم 03-514، مع الإبقاء على مهامه التقليدية الأساسية المتمثلة في التكفل بالأجراء الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية. ويُحدد سقف الاستثمار في المشاريع المدعمة من طرف الصندوق بـ 10 ملايين دينار جزائري [1]

- **مهام الصندوق وآليات الدعم والاستثمار:**

يعمل الصندوق على تقديم حزمة متكاملة من الامتيازات والمساعدات والمرافقة لأصحاب المشاريع، وتتجسد هذه الآليات فيما يلي:[2]

- **المرافقة والاستشارة:** يتكفل الصندوق بمرافقة المقاول (صاحب المشروع) في كافة المراحل الديناميكية للمشروع، بدءاً من بلورة الفكرة الريادية وإعداد مخطط الأعمال (Business\ Plan)، وصولاً إلى مرحلة التجسيد الفعلي والدخول في طور الإنتاج.
- **الدعم المالي (صيغة التمويل الثلاثي) :**يرتكز نظام التمويل في الصندوق على تركيبة ثلاثية الأبعاد تُقسم كالتالي:

1. **القرض غير المكافئ (بدون فائدة):**ويُمنح في شكل مساهمة مالية مباشرة من الصندوق، وتتراوح نسبته بين **28%**و **29%**من التكلفة الإجمالية للمشروع.
2. **المساهمة الشخصية :**وهي الحصة التي يلتزم صاحب المشروع بتمويلها ذاتياً، وتعد مساهمة رمزية تتراوح بين **1%**و **2%**من التكلفة الإجمالية.
3. **القرض البنكي الميسر :**حيث يساهم الصندوق في تسهيل وتأطير حصول المقاول على تمويل بنكي خارجي يغطي ما نسبته **70%**من التكلفة الإجمالية للمشروع.

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 06 جويلية 1994، المرسوم التنفيذي رقم 94-188، المادة 02، ص 14 .

[2] مديحة صخري، **آليات دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 112-115.

خلاصة

يتضح أن نجاح وتطوير قطاع المؤسسات المصغرة والمتوسطة في الجزائر لا يتوقف عند توفير الدعم المالي فحسب، بل يرتكز بالدرجة الأولى على كفاءة "الهيئات الحاضنة" والمرافقة الهيكلية له، إن الهيئات والآليات التي وضعتها الدولة تمثل جسر العبور الحقيقي لتحويل المبادرات الفردية والأفكار الابتكارية إلى مشاريع إنتاجية مستدامة. وختاماً، فإن ما تم تدارسه في هذه المحاضرة يؤكد أن تفعيل أدوار هذه الهيئات وتنسيق جهودها هو الضمانة الأساسية لكبح معدلات البطالة، وتحقيق التجديد الاقتصادي المنشود خارج قطاع المحروقات.

يتبين أن الهيئات الوطنية لمرافقة المقاولاتية تمثل الذراع التنفيذي للإستراتيجية التنموية الجديدة في الجزائر، فمن خلال الانتقال من الدعم المالي المباشر إلى المرافقة الهيكلية والفنية، تسهم هذه المؤسسات في تقليص نسب فشل المشاريع الناشئة في مراحلها الأولى، وبناءً عليه، فإن استعراض هذه الهيئات في سياق المحاضرة يمنح الطلبة وحاملي المشاريع دليلاً عملياً وإجراءً منهجياً لكيفية الاندماج في السوق وتحويل الطموح الريادي إلى آلية فعلية لخلق الثروة.

المحاضرة الثالثة عشرة : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل ركيزة جوهرية في اقتصاديات الدول المتقدمة، بيد أنها تكتسب أهمية بالغة ومضاعفة في سياق الدول النامية، لاسيما في ظل التحديات المعاصرة التي فرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وما صاحب هذا النظام من تحولات هيكلية عميقة ألقت بظلالها على مختلف الأصعدة، خصوصاً في ظل المشاكل الاقتصادية البنيوية التي تعاني منها تلك الدول.

وتزامناً مع تنامي الدور الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسع انتشارها، سعت الدولة إلى استنفار كافة الآليات والوسائل الكفيلة بإحداث طفرة تنموية في هذا القطاع؛ بهدف تعزيز مرونته وقدرته على التكيف مع النسيج الاقتصادي الوطني وتأهيله للمنافسة. ومن هذا المنطلق، نسعى من خلال هذه المحاضرة إلى إبراز التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز الدور الحيوي لها كهيئات المرافقة المقاولاتية وكفاعل أساسي في تطوير ودعم الاقتصاد الجزائري

1/نشأة وظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نشأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستجابة مباشرة لحلّ إشكاليات بيئة متعددة الأنشطة، حيث تتأثر هذه المؤسسات بالبيئة المحيطة بها وتؤثر هي الأخرى فيها. وتعتبر حاضنة للعديد من القطاعات الاقتصادية التي تساهم في خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما دفع السلطات الجزائرية إلى العمل على وضع برامج لدعمها وتعزيز تطورها كجزء من استراتيجيات تعزيز البيئة الاقتصادية الوطنية.

تُعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، لما لها من دور فعّال في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك قدرتها الكبيرة على توفير فرص العمل .بالإضافة إلى ذلك، تتسم هذه المؤسسات بالمرونة من حيث حاجتها لرأس مال أقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ما يجعلها عنصراً محورياً في تشجيع النشاط الاقتصادي وخلق فرص استثمارية جديدة .

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطوراً كبيراً عبر أربع مراحل رئيسية متزامنة مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد. ويمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي[1]:

المرحلة الأولى: مرحلة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي (1962 – 1979)

تميزت هذه المرحلة بهيمنة شبه مطلقة للدولة على وسائل الإنتاج وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الثقيلة، مع تهميش دور القطاع الخاص والمبادرات المقاولاتية الفردية التي كانت

[1] أمال بوعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية- واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، 2016-2017 ص 126 ، 131، 127

تُعتبر أنشطة ثانوية. حيث كانت البلاد تواجه تحديات تنموية كبيرة بسبب تركتها الموروثة من الحقبة الاستعمارية.

المرحلة الثانية: مرحلة الانفتاح إعادة الهيكلة (1980 – 1989)

أدت أزمة انخفاض أسعار النفط عام 1986 إلى مراجعة الدولة لسياساتها الصناعية الضخمة، والاعتراف التدريجي بالدور التكميلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لتلبية احتياجات السوق المحلية وامتصاص البطالة.

المرحلة الثالثة: مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية (1990 – 2000)

شهدت فترة التسعينيات تحولاً جذرياً ومصيرياً في التوجه التنموي للدولة الجزائرية، حيث تم الانتقال الرسمي من التخطيط المركزي والاشتراكية نحو تبني آليات اقتصاد السوق الحر. وجاء هذا التحول استجابةً للأزمات الاقتصادية الحادة التي خلفتها صدمة انخفاض أسعار النفط عام 1986، وما تلاها من اختلالات في التوازنات الماكرو-اقتصادية وعجز في ميزان المدفوعات.

وفي ظل هذه المعطيات، اضطرت الجزائر إلى توقيع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي (IMF)والبنك الدولي لتطبيق **برنامج التعديل الهيكلي PAS - Programme d'Ajustement Structure** والذي ارتكز على حزمة من الإصلاحات الصارمة، من أبرزها: خصخصة القطاع العام، تحرير التجارة الخارجية، إعادة هيكلة المنظومة المصرفية، وتطهير المؤسسات العمومية[1].

ويمكن حصر الأبعاد المقاولاتية والآثار الاقتصادية لهذه المرحلة في النقاط التالية:

- **بروز المؤسسات المصغرة كبديل استراتيجي:** أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إلى غلق أو تصفية المئات من المؤسسات العمومية المفلسة أو العاجزة، مما أسفر عن تسريح كم هائل من العمال وارتفاع قياسي في معدلات البطالة. هنا، برزت الحاجة الملحة إلى تبني نمط اقتصادي جديد يعتمد على المؤسسات الصغيرة والمصغرة (PME/TPE)كبديل استراتيجي لاستيعاب العمالة المسرحة وتخفيف الاحتقان الاجتماعي[2].
- **التحول من الدور التنموي للدولة إلى الدور التوجيهي:** تخلت الدولة عن دورها الكلاسيكي كـ "دولة مشغّلة" ومحتكرة للنشاط الاقتصادي، لتتحول إلى "دولة مرافقة" تحفز المبادرة الخاصة وتدعم الاستثمار المقاولاتي الحر.

---

[1] **عبد اللاوي، خولة ، التوجهات الجديدة للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 3 ، ص 45-52.

[2] أحمد طالب،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كآلية لمواجهة صدمات التحول الاقتصادي**: دراسة استطلاعيه، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد - بشار، المجلد 07، العدد 02،2021، ص 110-128

- **تأسيس جهاز"ANSEJ"عام 1996 كمنطلق فعلي لريادة الأعمال:** بناءً على هذا التوجه الجديد، تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، لتشكل البداية المؤسساتية والفعلية لسياسة دعم المقاولاتية في الجزائر. ولم يكن الهدف منها مجرد آلية اقتصادية فحسب، بل كانت أداة اجتماعية واقتصادية مزدوجة تهدف إلى غرس الفكر المقاولاتي لدى فئة الشباب الحامل للشهادات والمؤهلات المهنية، وتقديم التسهيلات المالية والجبائية لإنشاء مشاريعهم المستقلة[1].

المرحلة الرابعة: مرحلة التأهيل والدعم الاستراتيجي الشامل (2001 - إلى اليوم)

تميزت بمأسسة القطاع وضبطه قانونياً من خلال صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والانتقال من منطق المساعدة الاجتماعية والصرف المالي إلى منطق التأهيل، والمرافقة الذكية، وتشجيع الابتكار والشركات الناشئة عبر بيئة اقتصاد المعرفة.

2/ القانون المتعلق بالاستثمار :

صدر في عام1964ولم يشهد تطوراً كبيراً في تأثيره على الاقتصاد الوطني، قانون التسيير الاشتراكي، صدر بهدف تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية للدولة، وركّز على إنشاء قاعدة صناعية ضخمة، وتدخل مباشر من الدولة في إدارتها[2].

***المرحلة الأولى :اقتصاد السوق (1989-1981):**

تميزت هذه المرحلة بتبني تغييرات اقتصادية داخلية فرضتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية .تم التركيز على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية، والاستفادة من التوجيهات العامة، إضافة إلى استغلال الموارد المتاحة لتعزيز نشاط المؤسسات، تم خلال هذه الفترة إصدار عدة قوانين لتطوير الاقتصاد الوطني، وكان من أبرزها[3]القانون الخاص بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (1982-1981)قانون الاستثمار الخاص رقم 82/11بتاريخ 21/08/1982الجريدة الرسمية العدد (34، الذي شمل إنشاء ديوان توجيهي لمتابعة وتنسيق الاستثمارات الاقتصادية وقانون استقلالية المؤسسات رقم 01/88 بتاريخ 1988/01/12[4]، الذي منح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية والإدارية.

---

[1] ياسمينة عمامرة، وملاح، وئام ، **تقييم تمويل ومرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات المصغرة ـ دراسة حالة"**، مجلة البحوث والتحليلات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2024،ص 165-190.

[2] أمال بوعيط ، مرجع سبق ذكره، ص 127 .

[3] المرسوم التنفيذي رقم80 – 242 المؤرخ في، 4أكتوبر 1980 **المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، الجريدة الصادرة** ، العدد 7، 1980، ص1513.

[4] قانون رقم 1-288، المتضمن : **القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية**، الجريدة الرسمية المؤرخة في :1988-01-12 ، ص 30 .

***المرحلة الثانية :الفترة الانتقالية1991-2000:**

شهد الاقتصاد الجزائري تراجعاً ملحوظاً نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي الوطني، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، إضافة إلى تدهور ميزان المدفوعات وانخفاض احتياطات العملة الصعبة كما انعكس ذلك في انعدام تنظيم التجارة وظهور السوق الموازية التي ساهمت في تعقيد الوضع الاقتصادي، على خلفية هذه التحديات، اتجهت السلطات إلى تبني سياسات انتقالية تهدف إلى التحول من اقتصاد موجّه ومدار مركزياً إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق الحرة . شكل هذا التحول خطوة مهمة نحو إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية بما يتماشى مع متطلبات التغيير الاقتصادي.

3.التحول نحو اقتصاد السوق والشراكات الدولية:

شهدت هذه المرحلة انخراطاً فعلياً في المنظومة الاقتصادية العالمية عبر التعاون مع **صندوق النقد الدولي،** ومباشرة إجراءات الانضمام إلى **المنظمة العالمية للتجارة،** وتفعيل الشراكة مع **الاتحاد الأوروبي** .وقد تجسدت معالم هذه الفترة من خلال الترسانة القانونية التالية:

- **قانون النقد والقرض (رقم 90-10**[1]**:**الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي كركيزة أساسية للتوجه الاقتصادي الجديد.
- **المرسوم التشريعي (الصادر في 1993/10/05:**المتعلق بترقية الاستثمار، والذي جاء ليعزز إرادة الدولة في تحرير الاقتصاد الوطني وتوفير ضمانات للمستثمرين.
- **الأمر رقم 95-22:**(المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، والذي حدد آليات تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، تماشياً مع متطلبات اقتصاد السوق.
- **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رقم 01-18**[2]الصادر في 2001/12/12، والذي وضع الإطار القانوني لتأسيس ودعم هذه المؤسسات عبر مراكز التسهيل وصناديق ضمان القروض. وقد تم تحيين هذا الإطار بموجب **القانون رقم 17-02**[3]المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي استهدف تحفيز النشاط الإنتاجي، وتطوير قدرات التصدير، ورفع كفاءة النسيج المؤسساتي من خلال :

ـ **آليات الدعم والمرافقة:**أنشأت الدولة ضمن سياسات التنمية الصناعية (تحت وصاية الوزارة المكلفة بالصناعة) عدة آليات وطنية للتحفيز، شملت[4]:

ـ **أنظمة الضمان البنكي:**للتغلب على عقبات تمويل المشاريع الاستثمارية.

---

[1]قانون 90-10 **المتعلق بالنقد والقرض،** الجريدة الرسمية ، العدد16، المؤرخ في 1990/4/14، ص520 .

[2] قانون رقم 01-18، **المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الجريدة الرسمية، مؤرخ في 12/ ديسمبر، 2001، ص 4

[3] قانون رقم 17-02: **المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الجريدة الرسمية ، العدد 2 المؤرخة 10 جانفي2017، ص 4 المعدل والمتمم. [3]

[4] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة ، **https://www.industrie.gov.dz/** تاريخ التصفح 10-02-2026 .

-الهياكل (الحاضنات): التي تعمل على تقديم الدعم الفني والتقني لأصحاب المشاريع، ومرافقتهم في مختلف مراحل التأسيس والتعاملات المرتبطة ببيئة الأعمال.

2.5 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت المقاربات المفاهيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنوعت تعاريفها، ويرجع هذا التباين والاختلاف إلى تنوع الزوايا والمنظورات التي تنظر من خلالها الهيئات والجهات المهتمة بهذا القطاع. علاوة على ذلك، يلعب اختلاف مستويات النمو الاقتصادي، وطبيعة الأنشطة السائدة، والبيئة التكنولوجية، والسياق السوسيو-اقتصادي الذي تنشط فيه هذه الكيانات دوراً بارزاً في عدم وجود تعريف موحد وشامل لها.

تعريف البنك الدولي(World\ Bank) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يُعد تعريف البنك الدولي من أبرز التعاريف الدولية المعتمدة، حيث يصنف هذه المؤسسات إلى ثلاث فئات أساسية بناءً على ثلاثة معايير كمية ومؤشرات رئيسية هي :**عدد الموظفين، إجمالي الأصول، وحجم المبيعات السنوية**.

ويلخص الجدول أدناه هذه التصنيفات بدقة:

الشكل رقم 4: جدول يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تعريف البنك الدولي

المؤسسة	عدد موظفيها	قيمة أصولها بالدولار الأمريكي	حجم المبيعات السنوية بالدولار الأمريكي
مصغرة	أقل من 10	أقل من 100.000	أقل من 100.000
صغيرة	أقل من 50	أقل من 3 مليون	أقل من 3 مليون
متوسطة	500 موظف	أقل من 15 مليون	أقل من 15 مليون

المصدر : البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم: الاستثمار في النمو والوظائف**، مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2013.

أما حسب تعريف منظمة العمل الدولية، تُعرف المؤسسات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة جدًا تُنتج السلع أو تقدم الخدمات، وغالبًا ما تكون مستقلة وتعمل خارج القطاع الرسمي في المناطق الريفية أو الحضرية، تنتشر هذه المؤسسات بشكل كبير في الدول النامية، حيث يعتمد بعضها على العمل العائلي بينما قد يقوم البعض الآخر بتوظيف عدد من العمال،عادةً ما تبدأ هذه المؤسسات بإمكانيات محدودة جدًا من حيث رأس المال ولكنها تُظهر قدرة عالية على تحقيق الاكتفاءفي السياق القانوني، يشير التعريف المحلي إلى المادة رقم 02-17الواردة في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وفقًا لهذا النص، يتم تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها وحدة قانونية تهدف إلى إنتاج السلع أو تقديم الخدمات وتوظيف أقل من 250فردًا، بحيث يكون حجم مبيعاتها السنوية أقل من أربعة مليارات دينار جزائري، مع الحفاظ على استقلاليتها الإدارية والمالية[1].

[1]القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 2017، ص 06.

الجدول رقم 2 : يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون17-02

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال بالدينار الجزائري	الميزانية السنوية الدينار الجزائري
مصغرة	من 9 إلى 10	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
صغيرة	من 10إلى49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 ملايير	من 200مليون إلى 1 مليار

المصدر: بناء على المواد من8 إلى 10 قانون 17-02 الجريدة الرسمية الجزائرية

خلاصة

بناءً على ما تم تناوله، نستخلص أن العلاقة بين هيئات المرافقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي علاقة عضوية وتكاملية تقود التجديد الاقتصادي في الجزائر، فالآليات التي وضعتها الدولة تهدف بالأساس إلى نقل هذه المؤسسات من مرحلة الوجود الكمّي إلى مرحلة الفاعلية النوعية داخل السوق، وتأسيساً على ذلك، فإن مخرجات هذا المحور تؤكد أن استيعاب المفاهيم والأطر التشريعية المنظمة لهذه الكيانات يعد المدخل المنهجي الصحيح لبناء نسيج اقتصادي وطني متكامل، قادر على الصمود أمام الأزمات الهيكلية بمرونة وإبداع.

نستنتج أن التمكين المعرفي والتنظيمي لهذا القطاع هو حجر الزاوية للانتقال بالمنظومة الاقتصادية الوطنية نحو آفاق أوسع من الاستدامة والتنافسية.

المحاضرة الرابعة عشرة: صعوبات وعراقيل المقاولاتية في الجزائر

تمهيد

على الرغم من البيئة التشريعية والمؤسساتية التمكينية التي وفرتها الدولة الجزائرية لدفع عجلة المقاولاتية، وتعدد آليات الدعم الموجهة للمؤسسات المصغرة والمتوسطة، إلا أن تجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع لا يزال يصطدم بجملة من التحديات والعراقيل الهيكلية، وتتنوع هذه العوائق بين ما هو إداري وتنظيمي يرتبط بالبيروقراطية وتسهيل بيئة الأعمال، وبين ما هو تمويلي وتسويقي يتعلق بمدى قدرة هذه المؤسسات على الصمود والاستمرارية في ظل التنافسية الرقمية والاقتصادية الراهنة.وبناءً على ذلك يستعرض هذا أبرز التحديات والعوائق التي تواجه المقاولاتية في الجزائر، ومنها سنعرض الصعوبات والعراقيل التي نتواجه المقاولاتية في الجزائرية.والتي تنوعت بين الصعوبات التقنية والإدارية والاقتصادية وغيرها.

1/الصعوبات الإدارية:

إن تواجد إطار قانوني واضح و متكامل و إدارة منظمة و فعالة تقوم بتطبيق القوانين، كل ذلك عبارة عن شروط أساسية لتحقيق أهداف التطور الاقتصادي و النمو الإنتاجي .

ففي الجزائر كان المقاولون و لازالوا يعانون من نظام تشريعي و إداري غير متأقلم مع متطلبات التطور الاقتصادي و زيادة المردودية، فالإدارة تشكو عدم التنظيم ونقص الموارد البشرية

و المادية، ومشكل يعرقل أهداف الإصلاحات التي قامت بها الدولة المتمثلة في توفير ظروف وشروط ملائمة تساعد على رفع الإنتاجية و زيادة المردودية عند المؤسسات[1].

فالثقل الإداري هو أهم مشكل يعاني منه المقاولون وهذا خاصة عند تحضير ملف الاستثمار فلتطبيق مشروع صناعي يجب تتبع عدة مراحل صعبة، و ثقيلة من قبل حامليه إذ يستلزم عليهم تقديم تسعة قطع إدارية لتكوين الملف، وأن يكون لهم رقم تسجيل في السجل التجاري الذي يتضمن 13 وثيقة و للحصول عليه يدوم على الأقل ثلاثة أشهر[2].

فيجب تكوين ملف لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات أنشأها قانون الاستثمار وهي تتوفر على الصلاحيات الضرورية لمساعدة و مرافقة مروجي الاستثمارات في شتى إجراءات إنجاز مشاريعهم ، لهذا الغرض نجد بها الشباك الواحد لضمان أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار و تتضمن تسعة وثائق ، لكن في الحقيقة هذه الوكالة تحولت إلى مركز لتسجيل الذين يريدون الاستثمار فقط و هي تطالب بإبلاغهم قرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في أجل

---

[1] شهيناز زغيب، **واقع ومحددات المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية لبيئة الأعمال وعوائق إنشاء المؤسسات المصغرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة البليدة 2 - لونيسي علي، الجزائر،2020-2021 ص184 .

[2] سهيلة صاشيي، **واقع وآفاق ترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة تحليلية لآليات الدعم ومحددات النجاح**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، المجلد (06)، العدد (11)، ص 135-155.

أقصاه 60 يوما ويعتبر هذا القرار البداية الفعلية لتطبيق المشروع.فيما بعد يقوم الحامل للمشروع بطلب عقار وهنا تظهر الصعوبات الحقيقية في تسيير الطلبات من قبل الولايات (إما فتح أو تجميد بيع العقارات) و يبقى هذا الأخير في الانتظار.

ثم يأتي تمويل المشروع و منه تظهر المشاكل المتعلقة بالحصول على قرض بنكي إذ هنا تكلم المقاولون على بيروقراطية مالية و يتطلب منهم إحضار8 وثائق لتكوين ملف التمويل البنكي، فيما بعد المشروع يدرس من قبل الوكالة التي تلقت الطلب و يوضع الرأي في ظرف 2 إلى 3 أشهر بعدها يحول الملف إلى فرع بنكي هنا يتضمن 2 إلى 3 أشهر أخرى للوصول أخيرا إلى المديرية العامة هنا القرار يأخذ من 6 إلى 12 شهر.

إذا تم قبول إعطاء القرض للمستثمر لكن بتوفر شروط أخرى ألا وهي أن يكون لديه 40%من الرأسمال هذا بالنسبة للمنشآت أما بالنسبة للآلات فعليه أن يكون له من 15% إلى 30%و بالتالي يمنحه البنك قرض قدره من 70% إلى 75% من مجموع رأسمال الآلات.

كل هذه الإجراءات التي يمر بها المقاولون والتي تدوم وقت طويل للوصول إلى تطبيق مشروعهم تدل على أن الإدارة تتميز بعدم تنظيمها و بنقص الموارد البشرية والمادية، فهذا المشكل يعرقل أهداف الإصلاحات التي قامت بها الدولة وهي خلق مجال و شروط ملائمة تساعد على الإنتاجية و المردودية لهذه المؤسسات.

فالبيروقراطية هي أكبر مشكل يعاني منه المقاولون الجزائريون و هذا ما يدفع بهم إلى اتباع طرق غير شرعية للسرعة في إنجاز المشاريع و هذا لأنهم سئموا من تثاقل الإدارة في تطبيقها للقوانين ووضعها في خدمة المستثمرين.

ونتيجة هذا المشكل يتخلى المستثمر عن مشروعه في بدايته أو بعد المشروع فيه نتيجة العلاقة الغامضة مع الدولة لإحساسه بالفشل ، فيما يستلزم عكس ذلك بالنسبة للمقاول الذي عليه أن يواجه المشاكل و يتحداها لأن المخاطرة التي يعيشها هي عبارة عن تجربة[1]

إن بطء و تعقيد الإجراءات الإدارية يعد من بين العناصر الأساسية المعرقلة النمو للمؤسسات و تطورها كما يعاني هذا القطاع من تعدد الجهات التتفتيشية و الرقابية (الصحية، العمالية، الضمان الاجتماعي الدوائر الضريبية و الجمركية، الجهات المهتمة بالمواصفات و مقاييس الجودة.. و غيرها).

و في إطار المصاعب الإدارية نذكر أيضا نقص المعلومات و الافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم، كذلك انعدام الخبرة و المهارة اللازمين في تحليلها، سيؤدي بطبيعة الحال إلى ضعف مردودية مؤسسات المقاولين وارتفاع احتمال فشلها.

كما تظهر المشاكل التي تعاني منها المقاولاتية نتيجة التوجهات الحكومية خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول الاشتراكية و التي عانت و لازالت تعاني عواقب

[1] المرجع نفسه، ص 150.

تطبيق النظام المثالي نظريا و الغير قابل للتطبيق واقعيا، حيث لم تؤسس أي برامج توجه المؤسسات أو مساعدتها ماليا أو فنيا أو تقدير إعفاءات ضريبية لها في حالة اتخاذها أوضاعا رسمية في ممارسة نشاطها[1]

والملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي المتباطئ فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد و يعوذ ذلك إلى:

- أن الدهنيات لم تهيأ بعد لفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات إضافة إلى الآجال التي تستغرقها معالجة الملفات.

- السرعة في إصدار النصوص و اتخاذ القرارات فالمتمعن في قوانين الاستثمار المتتابعة يلاحظ أن السلطات الجزائرية اتخذت قرارات كبرى لتشجيع الاستثمار غير أن الواقع يثبت العكس حيث يوجد العديد من الممارسات المليئة بالصعوبات تعيق المستثمر و أصبحت هياكل الدولة تعيق الدولة نفسها من تجسيد إرادتها

2-الصعوبات الاقتصادية:تواجه المقاولاتية جملة من التحديات الاقتصادية نذكر منها:

1.2 عراقيل تمويلية:

يعدّ توفر رؤوس الأموال من أهم مكونات أي فعل اقتصادي و من أساسيات إنشاء و توسع المقاولات فهذه الأخيرة في القطاع الخاص بحاجة ماسة إلى رأس المال و دائما تسعى للبحث عليه، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها التنموية، والقصور في تمويل القطاع الخاص يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنمية المجتمع، فمثلا المقاولات مهما كان حجمها(صغيرة، متوسطة، كبيرة) لا بدّ وأن تمر بالمرحلة التمويلية من التأسيس إلى التوسع، و تختلف فيها مصادر التمويل حسب حاجة المشروع، و قد تكون هذه الأموال مدخرات الأفراد كمصادر للتمويل، و يمكن أن تكون مصادر التمويل قروضا من البنوك.

تعتبر مشكلة التمويل من أبرز العقبات التي تعترض المؤسسات الخاصة الجزائرية في المرحلة التأسيسية، فالكثير من المؤسسات الخاصة تعتمد على التمويل الذاتي عن طريق المدخرات الفردية و العائلية خاصة المقاولات ذات الطابع العائلي أو عن طريق الاقتراض من شبكة العلاقات الاجتماعية التي كونها المقاول، لكن سرعان ما تصبح هذه المؤسسات الخاصة مضطرة للجوء إلى البنوك من أجل الاقتراض بسبب نقص مواردها المالية، و من جهة أخرى أصبحت هذه البنوك تبتعد على زبائنها و هذا راجع لعدة أسباب من بينها هشاشة المؤسسات.

وفي الجزائر تشكل العلاقة البنكية والمؤسسة الخاصة عالمين مختلفين ولا تربطهما علاقة تعاون/تنمية إلا العلاقة الرسمية ممّا يجرد البنك من دور الشريك الفعال في تحقيق التنمية هذا الأمر الذي زاد من الأزمة الاستثمارية في الجزائر، و تعود أسباب هذه الأزمة إلى عدة مشكلات منها[2]:

[1] محمد العيد عفرون، مزيتي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص36-37.
[2] سهيلة صايي، مرجع سبق ذكره، ص 149-150 .

- شروط الحصول على القروض لدى البنوك لتغطية حاجيات الاستثمار و التي ترتكز على ماضي الزبون و الضمانات المقدمة، بدل أن ترتكز على ربحية المشروع و تدفقاته الموقعة.

- نمط التنظيم للبنوك يتميز بقرارات تأخر مدة معالجة القروض و الذي ينجم عنه ضياع الوقت

يعاني العديد من المقاولين الخواص رغم امتلاكهم لمشاريع ذات أفكار طموحة من قلة الموارد المالية للمساهمة في إنشاء و توسع مقاولته، و انعدام الضمانات الكافية للحصول على القروض من البنوك العمومية، حيث توجه 95% من إجمالي القروض لتمويل المؤسسات الخاصة و المستوردة، في حين لا تخصص حتى 5% من إجمالي القروض لتمويل المؤسسات المنتجة.

إذا مشكلة التمويل تعتبر أولى و أهم المشكلات التي تواجه القطاع المقاولاتي في الجزائر، و هذا راجع لعدة أسباب خاصة في شكل المقاولات صغيرة الحجم التي تلجأ إلى المدخرات الفردية، كما أن نسبة القروض تكاد تكون منقرضة لدى المقاول و هذا الأمر يعيق تحقيق الهدف التنموي[1].

3- العراقيل الجبائية:

بالرغم من من الإجراءات المتخذة حيال تخفيف الأعباء الجبائية على المقاولين، لا يزال المستثمر قي هذا القطاع يعني من ارتفاع نسبة الضرائب على أرباح و من مختلف الاشتراكات المفروضة على هؤلاء المستثمرين[2]

4-العراقيل التسويقية:

تُعد العقبات التسويقية من أبرز التحديات التي تواجه المشاريع المقاولاتية والمؤسسات المصغرة، حيث تؤثر خطورة هذه العراقيل مباشرة على قدرة المؤسسة في تصريف منتجاتها وضمان استمراريتها في السوق. ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى بعدين أساسيين: داخلي (ذاتي) وخارجي (بيئي) على النحو التالي:

4-1 العراقيل التسويقية الداخلية (الذاتية):

ترتبط هذه المجموعة بالاختلالات الهيكلية والتسييرية داخل المؤسسة الناشئة ذاتها، وتتمثل في:

- **ضعف المهارات والخبرة التسويقية :**يفتقر الكثير من المقاولين الشباب إلى التكوين المتخصص في تقنيات التسويق الحديثة، والبحوث التسويقية، ودراسة سلوك المستهلك؛ حيث يركز جلهم اهتمامهم على الجانب التقني والفني للإنتاج على حساب الجهد التسويقي.
- **غياب الاستراتيجيات التسويقية الواضحة :**غياب الاعتماد على خطط تسويقية واضحة المعالم وقائمة على أسس علمية، وافتقار المؤسسة للقدرة على صياغة مزيج تسويقي متكامل يوازن بين (المنتج، السعر، الترويج، والتوزيع)

[1] إسحاق رحماني، **مطبوعة في مقياس الشباب و المقاولاتية** ، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة البويرة، 2019-2020، ص10-12 .
[2] محمد العيد عفرون، مزيتي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 21.

- **تدني جودة المنتجات والخدمات :**يرجع ذلك أساساً إلى نقص العمالة المؤهلة أو عدم استقرار إمدادات المواد الأولية، مما يجعل المنتج النهائي غير مطابق تماماً للمقاييس والمعايير المطلوبة للمنافسة وتلبية تطلعات الزبائن.
- **الاعتماد الكثيف على الوسطاء :**نظراً لعدم قدرة المؤسسات المصغرة على بناء شبكات توزيع مستقلة أو تغطية تكاليف اللوجستيات والنقل، فإنها تقع تحت استغلال الوسطاء والتجار الذين يستحوذون على هوامش ربح كبيرة تؤثر على ربحية المشروع الأساسية[1].

2.2.2العراقيل التسويقية الخارجية (البيئية)

وتشمل المتغيرات والمؤثرات التي تفرضها البيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة، والتي يصعب التحكم فيها، ومن أبرزها:

- **شدة المنافسة من المؤسسات الكبرى والمنتجات المستوردة :**تواجه المشاريع المقاولاتية الناشئة منافسة غير متكافئة من الشركات الكبرى الحائزة على حصص سوقية وعلامات تجارية قوية، بالإضافة إلى التدفق الضخم للمنتجات الأجنبية المستوردة.
- **النزعة الاستهلاكية نحو المنتج الأجنبي :**يعاني المقاول المحلي من تحدي السلوك الثقافي للمستهلك (أو ما يعرف بعقدة المنتج الأجنبي)، والمتمثل في تفضيل السلع المستوردة على حساب المنتجات المحلية الناشئة حتى وإن تساوت في الجودة.
- **محدودية الحصة السوقية وصعوبة النفاذ :**تعاني بعض الأسواق من الضيق بسبب تمركز المشاريع المقاولاتية في قطاعات متشابهة وأنشطة مكررة، مما يخلق حالة من تشبع السوق والمنافسة الضارة (الهدامة) فيما بينها، علاوة على وجود عقبات تقنية تُصعّب اختراق الأسواق الدولية[2]
- **3.الصعوبات التقنية**[3]

1.3 مشاكل الحصول على المواد الأولية وانخفاض الإنتاج:

تواجه المقاولاتية صعوبات في الحصول على المواد الأولية نظراً لاعتمادها على مصادر مستوردة وأخرى محلية، وصناعاتها تعتمد في الأساس على توفير بدائل للسلع المستوردة . وتصبح هذه المشكلة أكثر تعقيداً مع ارتفاع أسعار الواردات وصعوبة تأمين الكميات اللازمة مقارنة بالصناعات الكبيرة،كما أن الإنتاج يشهد تراجعاً بسبب سوء التخطيط، والذي يؤثر على تدفق المواد الأولية ويؤدي إلى سوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة

[1] عائشة عثماني، **دور الوظيفة التسويقية في صياغة الإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسويق، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2013-2014، ص 134-136.

[2] شيناز مريم بولقرينات، **مشكلات وعوائق الاستثمار في المؤسسة المصغرة وإجراءات ترقيتها في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2020، ص 82

[3] زهير بشاش، **معوقات النشاط المقاولاتي في الجزائر**، مذكرة ماستر في علم اجتماع التنظيم و العمل، قسم علوم اجتماعية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة ،2011-2012، ص79-80.

الكهربائيـة وخـدمات الصـيانة والإنـارة والتبريد،بالإضـافة إلـى ذلـك، تعـاني هـذه المؤسسـات مـن نقص الخبرات الفنية، التوقفات المتكررة عن العمل، وارتفاع معدل ترك العاملين لوظائفهم.[1]

2.3 مشاكل الحوادث والسلامة الصناعية:

-تظهـر هـذه الإشـكالية نتيجـة عـدم الـوعي بقواعـد الأمـن الصـناعي وتجاهـل مسـتلزمات السـلامة المهنيـة، سـواء مـن قبـل العـاملين أو أصـحاب العمـل .يضـاف إلـى ذلـك التـأثيرات النفسـية وانخفـاض المستوى الصحي لدى العاملين، مما يزيد من نسبة الحوادث في مواقع العمل

-أضـرار الممتلكـات وتعطلهـا: تتعـرض الممتلكـات الأساسـية للمؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة مثـل المباني والآلات

-صـعوبات فـي الحصـول علـى المعـدات الإنتاجيـة:يعـاني المقـاولون مـن مشـكلات فـي شـراء وتجديـد المعـدات الإنتاجيـة الحديثـة بسـبب ضـعف القـدرات الماليـة ونقـص الـدعم الـلازم .كمـا أن اعتمـاد المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة علـى تقنيـات ومعـدات قديمـة يضـعف جـودة منتجاتهـا ويقلـل مـن قـدرتها علـى مواكبـة المنافسـة فـي الأسـواق المحليـة والعالميـة .وبالإضـافة إلـى ذلـك، لا تخضـع عمليـة اختيـار المـواد الخـام ومسـتلزمات الإنتـاج لمعـايير علميـة وهندسـية مدروسـة غالبـاً، بـل تعتمـد بشكل كبير على خبرات أصحاب العمل، التي تكون أحياناً محدودة

- التطـور التكنولـوجي: تعتبـر التكنولوجيـا أحـد التحـديات الكبـرى التـي تواجـه المقـاولات، حيـث يعـاني أصـحاب المشـاريع مـن صـعوبة الحصـول علـى الابتكـارات الحديثـة نظـراً لانخفـاض مـواردهم الماليـة وضـعف تأهيـل العـاملين. مـا يتـوفر مـن معـارف تقنيـة يصـبح سـريعاً غيـر مواكـب للتطـور بسـبب الابتكـارات الجديـدة. وعلـى الـرغم مـن وجـود مجتمـع علمـي وإمكانـات بشـرية كبيـرة ذات كفـاءة عاليـة فـي الجزائـر وبعـض الـدول العربيـة الأخـرى، إلا أن هـذه المـوارد تبقـى غيـر مستغلة بالشكل الأمثل، وهو ما يعوق تطبيق المنجزات العلمية على أرض الواقع بشكل عملي.[2]

-مشـاكل متعلقـة باليـد العاملـة يعـاني القطـاع الخـاص، وخاصـة المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة، مـن مشكلات متعددة مرتبطة باليد العاملة من خلال[3] :

* قلة الكوادر الإدارية والتقنيين المؤهلين لتدريب وتأهيل العمال.

*نقـص التـدريب الفنـي، خصوصـاً فـي المؤسسـات التـي تعتمـد علـى الإنتـاج باسـتخدام الآلات الحديثة.

*ضـعف اهتمـام المؤسسـات بوضـع بـرامج تكـوين وإعـادة تأهيـل العمـال والتـي غالبـاً مـا تكـون غيـر كافية عند توافرها.

---

[1] زهـرة عبـاوي، **المقاولاتيـة كآليـة لترقيـة التشـغيل ومكافحـة البطالـة فـي الجزائـر: دراسـة تقييميـه لآليـات دعـم وتشـغيل الشـباب**، أطروحـة دكتـوراه، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلـوم التسـيير، جامعـة باتنـة 1، الجزائـر، 2015/2014، ص.302

[2] ريـم لونيسـي،**المعوقـات الاجتماعيـة للممارسـة المقاولاتيـة فـي الجزائـر**، رسـالة ماجسـتير، كليـة العلـوم الإنسـانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف2، 2014-2015، 165.

[3] اسحاق رحماني، مرجع سبق ذكره، ص 13.

*نظام المعلومات وإدارته:إن ضعف نظم المعلومات وسوء إدارتها يمثلان تحدياً بالغ الأهمية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مراحلها الأولى. فغياب نظام متكامل للمعلومات وعدم السيطرة الجيدة على الأساليب الحديثة في الإدارة يتركان آثاراً سلبية كبيرة على قدرة هذه المؤسسات على المنافسة[1].

*مشكلة العقار: تتجلى مشكلة العقار في تحديات كبيرة تواجه الشركات عند تسوية مسائل التمليك العقاري لإقامة المشاريع. وفي الجزائر تحديداً، تتوفر مساحات شاسعة ضمن المناطق الصناعية والمناطق النشطة حوالي 14800هكتار للمناطق الصناعية و78 881هكتار لمناطق النشاط، إلا أن الاستغلال الحقيقي لهذه المساحات يظل محدوداً نتيجة لعدم إدارة هذه المساحات بكفاءة وإنجاز الترتيبات الإدارية الضرورية[2]

*صعوبات اجتماعية:يضطر العديد من المقاولين إلى مواجهة نقص الدعم المادي والمعنوي من مجتمعاتهم، الأمر الذي يُشعرهم بالخوف من احتمالية عدم نجاح مشاريعهم وما قد يترتب عليها من آثار اجتماعية، وهو ما ينعكس بالسلب على أدائهم وثقتهم بأنفسهم[3]

4.**الضغوط المالية والسياسات الجبائية:**تشكل زيادة الالتزامات المالية، لا سيما ارتفاع مساهمات أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية، عبئاً تشغيلياً يحد من القدرة على خلق فرص العمل. هذا الضغط المالي يدفع أصحاب المشاريع نحو استراتيجيات "التقشف الوظيفي"، مما يؤثر سلباً على النمو الأفقي للمقاولة ويقلل من مساهمتها في امتصاص البطالة[4].

5.عدم الاستقرار النقدي (التضخم) وكلفة التمويل:يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تآكل الربحية وتقليل القدرة التنافسية السعرية للمنتج المحلي. يتزامن ذلك مع ارتفاع كلفة الاقتراض (رأس المال)، مما يجعل الحصول على التمويل اللازم للتوسع عملية معقدة وعالية المخاطر، خاصة في ظل تقلبات السوق.

6.**تحديات المنافسة ومعايير الجودة:**تواجه المقاولات ضغوطاً مزدوجة ناتجة عن تدفق المنتجات المستوردة من جهة، وهيمنة المنظمات الكبيرة من جهة أخرى. وغالباً ما ترتبط هذه الفجوة التنافسية بمشكلات في **جودة الإنتاج**، حيث تفتقر المقاولات الصغيرة أحياناً للموارد اللازمة لتطبيق معايير الجودة العالمية، مما يضعف مركزها التنافسي في الأسواق المحلية والدولية.

7.**البيئة التشريعية والقانونية:**تُعد عدم ملائمة بعض القوانين واللوائح لخصوصية العمل المقاولاتي حجر عثرة أمام سرعة التطور؛ إذ يتطلب الواقع الاقتصادي تشريعات مرنة تواكب

---

[1] شريف غياط، محمد بوقمقوم،**التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد24، العدد الأول، 2008، ص138 .

[2]بشرى دريس، أميرة دريس ،**معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال،2017،ص87 .

[3]أمينة بن جدو، مسعود ميهوب،**المقاول الجزائري بين الصعوبات و التحديات**، الملتقى الوطني حول المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية، 14/04/ 2020،ص9.

[4]وسيلة حدادي،**واقع المقاولة في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع المنظمات و المانجمنت، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله-الجزائر-،2016-2017، ص83 .

التحـــولات الســـريعة، وتـــوفر الحمايـــة القانونيـــة اللازمـــة للمســـتثمر الصـــغير والمتوســـط ضـــد البيروقراطية وتقلبات السوق.

خلاصة

يتضـح لنـا مـن خـلال هـذه المحاضـرة أنـه علـى الـرغم مـن المسـاعي الحثيثـة والـدعم المؤسسـاتي والتشـريعي الـذي تقـره الدولـة الجزائريـة، إلا أن المنظومـة البيئيـة للمقاولاتيـة لا تـزال تواجـه تحـديات ميدانيـة مركبـة كبحـت تحويـل الأفكـار الابتكاريـة إلـى مشـاريع مسـتدامة، بنـاءً عليـه، فـإن تشـخيص هـذه المعوقـات فـي سـياق المحاضـرة لا يهـدف إلـى التقليـل مـن حجـم آليـات الـدعم المتاحـة، بـل يسـعى إلـى رسـم خارطـة طريـق نقديـة تسـاعد الطلبـة والمقـاولين علـى بنـاء اسـتراتيجيات مرنـة قادرة على التكيف مع تحديات السوق وإدارة المخاطر بكفاءة.

وختامـاً، فـإن مـا تـم تفصـيله فـي هـذه المحاضـرة يبـرهن علـى أن تـذليل العقبـات الإداريـة (البيروقراطيـة)، وسـد الفجـوات التمويليـة والتسـويقية والتقنيـة، يمـثلان الشـرط الأساسـي لتمكـين المؤسســات المصــغرة والمتوســطة مــن الصــمود أمــام التنافســية الاقتصــادية والرقميــة الراهنــة والانتقال بالاستراتيجيات الحكومية من حيز النصوص التمكينية إلى حيز الفاعلية الميدانية.

خاتمة

فـي ختـام هـذه المحاضـرات، نكـون قـد اسـتكملنا رحلـة علميـة معرفيـة ونظريـة متكاملـة حـول عـالم المقاولاتيـة والمشـاريع الناشـئة، والتـي لـم تعـد مجـرد خيـار اقتصـادي بـديل، بـل أصـبحت حتمية وعصب الاقتصاد الحديث والركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والابتكار.

لقـد مررنـا عبـر محاضـرات مقيـاس المقاولاتيـة بجميـع المراحـل الحيويـة لبنـاء الفكـر المقـاولاتي بـدءاً مـن تفكيـك المفـاهيم الأساسـية للمقاولاتيـة والمقـاول وسـلوكه الاسـتثماري، ومـروراً بكيفيـة توليـد الأفكـار الابتكاريـة وتحويلهـا إلـى فـرص اسـتثمارية حقيقيـة، وصـولاً إلـى الأدوات العمليـة المتمثلة في صياغة مخطط وكذا آليات التمويل والمرافقة المتاحة في البيئة المقاولاتية الحالية

إن الغايـة الأسـمى مـن دراسـة هـذا المقيـاس فـي طـور الماسـتر لا تقـف عنـد حـدود التحصـيل المعرفي أو النظري، بل تهدف بالدرجة الأولى إلى:

- تغييـر الذهنيـة الاسـتثمارية: والانتقـال مـن فكـرة "البحـث عـن وظيفـة" إلـى "صـناعة الوظيفـة" وخلق الثروة.

- القدرة على إدارة الأزمات وتحويل التحديات الاقتصادية إلى فرص استثمارية واعدة. تطوير مهارات القيادة والابتكار

-تمكين الطلاب من ولوج سوق العمل كمقاولين فاعلين، أو كمستشارين قادرين على توجيه المشاريع الناشئة (Startups) ومواكبة التوجهات الحديثة (كالرقمنة، الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الأخضر) والمقاولاتية هي أداة تمنحهم القدرة على ترك بصمتهم الخاصة وتحقيق الاستقلالية المالية والمهنية.

نأمل أن تكون هذه المحاضرات لبنة قوية وخلفية معرفية مساهمة في بناء مشاريع ريادية وأن تكون حافزاً للطلبة لتجسيد أفكاركم على أرض الواقع من أجل المساهمة في بناء اقتصاد وطني فعال ويبقى الرهان الحقيقي مرتبطا بمدى قدرة هذه المنظومة على مواكبة الاقتصاديات العالمية وعصر المعرفة الرقمي، لتحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع مستدامة تضمن مكانة التنافسية الوطنية في الخارطة العالمية .

قائمة المصادر والمراجع

- **المصادر والمراجع باللغة العربية**

أولا-المصادر

أ-القوانين والدساتير

1-قانون رقم 1-288، المتضمن : **القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية**، الجريدة الرسمية المؤرخة في :12-01-1988.

2-قانون رقم 01-18، **المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، مؤرخ في 12/ ديسمبر، 2001.

3-قانون **رقم 20-19المتعلق بالمؤسسات الناشئة**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 76، 2020.

4- قانون رقم 17-02: **المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الجريدة الرسمية ، العدد 2 المؤرخة 10 جانفي2017، ص 4 المعدل والمتمم.

5-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد **44،** الصادرة بتاريخ 06 جويلية 1994.المادة **02،** المرسوم التنفيذي رقم 94-188

6-قانون 90-10 **المتعلق بالنقد والقرض،** الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد16، المؤرخ في 1990/4/14،

7-القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 2017.

8-**المرسوم التنفيذي رقم 80-242 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980، المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، 1980

9-**المرسوم التنفيذي رقم 20-154:**المؤرخ في 11 جوان 2020، المتضمن صلاحيات وزير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

10-القرار رقم **1275**المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، **المحدد لكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة جامعية**-مؤسسة ناشئة".

11-القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، المتعلق بآلية "شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

12-المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ المتضمن: **إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي المعدل والمتمم،** الجريدة الرسمية، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996.

13-المرسوم تنفيذي رقم 06-355 مؤرخ في 9 أكتوبر 2006، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن **إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري**ة، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006، المادة 04.

ثانيا: المراجع

أ- الكتب باللغة العربية

1-ابراهيم متولي،حسن المغربي،**دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي،** ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2011.

2- أحمد الرزاق السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد : عقد المقاولة**،الجزء 7 المجلد 1 عقد المقاولة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1994.

3- أحمد الشميمري، فهد بن ملوح،**المقاولاتية ورعاية المشاريع الناشئة،** دار العبيكان للنشر، 2018.

4- بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن 2008.

5- بلقاسم بن خليفة، **المقاولاتية، التأصيل المفاهيمي، المداخل والنماذج**، دار الخلدونية، الجزائر.

6- جمال الدين مرسي وآخرون ، **التفكير الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية- منهج تطبيقي** ، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2002.

7- جواد المنصور،**الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية**، ط1 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، 2000.

8- حسن القبلي عناية، **القيادة الفاعلة في الميدان التربوي**، ط1، شركة أمان للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2009.

9- خليل محمد حسن الشماع، **ريادة الأعمال (المقاولاتية)**، دار المسيرة، عمان ، الأردن، 2016.

10- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**،ط4،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2007.

11- سعد بن أحمد ال لوتاه، **القيادة الرشيدة، المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم**، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

السعيد بن عميروش، **المقاولاتية وسيرورة إنشاء المؤسسات الناشئة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2018.

12- عبد الرحمان عبد الله، **في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1997.

13- عبد الكريم القبيعي الإدريسي،**الثقافة المقاولاتية من نظريات المدارس إلى آليات المقاربات مقدمات في سوسيولوجيا التنظيم"**،المغرب منشورات مقاربات المغرب العربي،2013.

14- عبد الله بن منصور، **السياسات العامة لترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2021.

15- عبد الله، خالد أمين، ومطر، محمد ،**إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية**،دار وائل للنشر والتوزيع،2013.

16- علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2009.

17- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر التوزيع، الطبعة الثانية ، عمان،2010.

18- فلاح الحسيني ، **إدارة المروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة ، 2006.

19- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان،2009.

20- كامل دريد أل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، ط4، دار اليازوزي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

21- محمد أمين زويل، **دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة**، الاسكندرية ،2001 .

22- محمد بوقلمونة، **واقع ومستقبل المقاولاتية في الجزائر في ظل المنظومة القانونية والأجهزة الجديدة**، دار هومة للنشر والتوزيع،)الجزائر، 2022

23- محمد ريف صابة، **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 2003،19.

24- محمد علي جعلوك":**أعمال المقاولات"**،دار الراتب الجامعية، لبنان، ط1 ،1999.

25- محمد غنيم، **ريادة الأعمال والابتكار** .القاهرة: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2020.

26- محمد نوي، **المقاولاتية ، كفاءات، مسار وأدوات**، دار البازوزي العلمي، 2017.

27-مروان شموط، عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة 2008

27- مروة أحمد دينم براهم، **الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة،2010 مصر ، 2010.

28- نوري، محمد، **المقاولاتية: كفاءات، مسار، وأدوات** .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2017.

29- وفاء شيباني، **المقاولاتية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2016.

30- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي- الإدارة المالية:دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر عمان ، الاردن، 2006.

ت- الكتب المترجمة

31-بيتر دراكر، **الابتكار وريادة الأعمال: الممارسة والمبادئ**، ترجمة :عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

32-جون كوتر، **ما الذي يفعله القادة حقاً؟**، مراجعة هارفارد بيزنس ريفيو، ترجمة :مركز التعريب والبرمجة، بيروت، 2004.

33-دراكر، بيتر، **الابتكار وريادة الأعمال: الممارسة والمبادئ**، ترجمة إبراهيم القعيد، مكتبة العبيكان . 2011

34-ستيفن روبنز وماري كولتر، **الإدارة**، ترجمة: باسل إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 2012 .

35-ماكس فيبر، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**: ترجمة محمد علي مقلد، مركز الانتماء القومي2005 .

36 هنري فايول، **الإدارة الصناعية والعامة**، ترجمة :حسن الطاهر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

ت- المجلات العلمية

1-اسماعيل **علي عمر، خصائص الريادة في المنظمات الصناعية و أثرها على الإبداع التقني**، مجلة القادسية، مجلد12،العدد 4،2010.

2- أصيل بوطيبة، **الهندسة المؤسساتية الجديدة لدعم اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة تسيير والمجتمع، مجلد 04، عدد 02 جامعة الشلف، 2021.

3- بشرى دريس، أميرة دريس ،**معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال،2017.

4- رشيدة قواسمي رشيدة، **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع و النظريات و النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي**، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية مجلد04، العدد،2020

5- مبارك ساسي، **دور المقاولاتية في تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين**، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، جامعة تلمسان، 2022.

6- جلولي، **أثر التشريعات الاقتصادية على ننمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمالية،جامعة المسيلة، العدد 2019،10.

7- شريف غياط، محمد بوقمقوم، **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد24، العدد الأول، 2009.

8- سهيلة صاشيي ، **واقع وآفاق ترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة تحليلية لآليات الدعم ومحددات النجاح**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، المجلد (06)، العدد (11)،2018.

9- شهيناز مريم بولقرينات، **مشكلات وعوائق الاستثمار في المؤسسة المصغرة وإجراءات ترقيتها في الجزائر**،مجلة الباحث، جامعة ورقلة ،2020.

10- عبد الله بوخميس، **دور السياسيات العمومية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد17، 2001 .

11- فاطمة بودرة، **فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعرة في الجزائر**، دراسة تحليلية، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي، المركز الجامعي، آفلو ، الجزائر، المجلد 6، عدد1، 2022.

12- محمد بن عياد ،**آليات مرافقة المؤسسات الناشئة في الوسط الجامعي في ظل القرار 1275**، مجلة البحوث في المانجمنت والابتكار، جامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة 2)، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2023.

13- محمد بن عياد، **آليات مرافقة المؤسسات الناشئة في الوسط الجامعي في ظل القرار 1275**، مجلة البحوث في المانجمنت والابتكار، جامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة 2)، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2023

14- مديحة صخري، **آليات دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر،2013.

15- مروة أحمد ، نسيم برهم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة 2008.

16- مريم قريشي، **التكامل بين الجامعة وقطاع اقتصاد المعرفة في الجزائر: نحو نموذج تنموي جديد**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة غرداية، 2023.

17- نجوية الحدي ، **"المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد 4،2016 .

18- نذير عبد اللاوي ، **المقاولاتية كخيار استراتيجي في ظل الاصلاحات الإستراتيجية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة البليدة 2، العدد 6، 2018.

19- ياسمينة عمامرة، وملاح، وئام ، **تقييم تمويل ومرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات المصغرة - دراسة حالة"**، مجلة البحوث والتحليلات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2024.

ث- أطروحات والرسائل الجامعية

1-أمال بوعيط، **برامج المرافقة المقاولاتية- واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، 2016-2017 .

2-أمينة ايدي، **تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين"**أطروحة دكتوراه في تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة معسكر،2016-2017.

3- أمينة بن زرارة ، **تسويق المشروع المقاولاتي للمؤسسات حديثة النشأة في الجزائر**، أطروحة دكتوره لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة باجي مختار، عنابة ، 2010 .

4-توفيق خذري، حسين الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: المسارات والمحددات،** مداخلة ضمن الملتقى الوطني الموسوم ب: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي،2012-2013.

5- الجودي محمد علي ، **نحو تطوير المقالاتية من خلال التعليم المقاولاتي،** أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015.

6- حسيبة حمزاوي، **المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم و الواقع،** مذكرة ماستر تخصص سياسات عامة و إدارة محلية، قسم العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2016-2017 .

7- حمزة لفقير، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس،2016-2017 .

8- حمزة فقير **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**،رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2008-2009 .

9-حياة مراح ، **المقاول الجزائري بين المعاناة والابداع،** رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل ، جامعة الجزائر2002-2003.

10- ريم لونيسي،**المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر،** رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف2، 2014-2015.

11- زغيب، شهيناز، **واقع ومحددات المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية لبيئة الأعمال وعوائق إنشاء المؤسسات المصغرة والمتوسطة،** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة البليدة 2 - لونيسي علي، الجزائر2020-2021.

12- الزهرة عباوي، **المرأة و إعادة إنتاج الاقتصاد العائلي في المجتمع الجزائري،** أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع تنظيم و عمل ، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2018-2019.

13- زهرة عباوي، **المقاولاتية كآلية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر: دراسة تقييمية لآليات دعم وتشغيل الشباب،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2015/2014.

14- زهير بشاش، **معوقات النشاط المقاولاتي في الجزائر،** رسالة ماستر في علم اجتماع التنظيم و العمل، قسم علوم اجتماعية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة،2011-2012.

15- سفيان بوقلي، سفيان،**آليات دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة والمتوسطة في الجزائر كإستراتيجية لتفعيل المقاولاتية**: دراسة تقييمية لعينة من المؤسسات المصغرة والمتوسطة،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2 - لونيسي علي، الجزائر،2021-2020.

16- سفيان دراوي:**ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول،** أطروحة دكتوراه، في علم اجتماع التنمية البشرية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- 2014-2015 .

17- سيد أحمد يوسف، **تأثير المهارات المقاولاتية على الطلبة الجامعيين**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2018/2017.

18- صالح مدور، **دور المرافقة في تفعيل الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي**، مذكرة ماستر تخصص إدارة و أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير،2018-2019.

19- عالية ابراهيم محمد طحطوح، **تأثير القيادة الإدارية على سلوك المواطنة التنظيمية**، رسالة ماجستير تخصص الإدارة العامة، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، 2016-2015.

20- عائشة عثماني ، **دور الوظيفة التسويقية في صياغة الاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق، جامعة فرحات عباس - سطيف 2014-2013

21- عبد الرزاق منيش، **دور النسق الاجتماعي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب المقاولين** أطروحة دكتوراهفي علم اجتماع تنظيم و عمل، قسم علم الاجتماع ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (2018-2017) .

22- عبد اللاوي، خولة ، **التوجهات الجديدة للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000** أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.
فاطمة الزهراء أحمد ، **تقييم آليات التمويل العمومي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1999- 2000.

23- فريدة شلوف، **المرأة المقاولة في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص علم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة،2008-2009.

24- محمد الطاهر العمودي، **الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر**،الفترة ما بين 1999 2009 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2012-2013 .

25- محمد العيد عفرون، مزيتي إبراهيم**":أثر الروح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات في انشائهم لمؤسساتهم الخاصة"**مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم المالية و المحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة، 2018-2019.

26- محمد العيد عفرون، مزيتي إبراهيم، **أثر الروح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات في انشائهم لمؤسساتهم الخاصة**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم المالية و المحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-2018-2019.

27- محمد العيد عفرون، مزيتي إبراهيم، **أثر الروح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات في إنشائهم لمؤسساتهم الخاصة: دراسة حالة طلبة قسم العلوم المالية والمحاسبية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2019/2018.

28- محمد علي الجودي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي- دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير 2014-2015.

29- منيرة سايبي،**المقاولة و إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2014-2015.

30- وسيلة حدادي،**واقع المقاولة في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع المنظمات و المانجمنت، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله-الجزائر-2016-2017 .

ج-الندوات والمؤتمرات

1-أمينة بن جدو، مسعود ميهوب،**المقاول الجزائري بين الصعوبات و التحديات**، الملتقى الوطني حول المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية، 14جوان2020

2-توفيق حذري، الطاهر بن حسين، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر،الوادي، يومي 5/5 ماي ،2013 .

3-محمد علي الجودي، **واقع التعليم المقاولاتي** ،مداخلة ضمن الملتقى الوطني، حول المقاولاتية - تجارب عالمية حول التعليم المقاولاتي، جامعة زيان عاشور بالجلفة،2018.

4-مراد زايد، **الريادة والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 6-7-8- أفريل 2013 .

5-ناصر مراد ، **دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، 2007 .

ح- المطبوعات البيداغوجية

1-إسحاق رحماني، **مطبوعة في مقياس الشباب و المقاولاتية** ، قسم علم الاجتماع،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة البويرة، 2019-2020.

2-هوارية زيتوني، **مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر**، تخصص اقتصاديات عمل، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة ابن خلدون، تيارت 2021-2022

- **المراجع باللغة الأجنبية**

1- Aminul Islam, Mohammad Aktaruzzaman Khan, **Effect of entrepreneur and firmcharacteristics on the business success of SMEs in Bangladesh**, International Journal of Business andmanagement, Vol 06, No 3, Canada, Marsh 2011.

2- Shane, S., & Venkataraman, S, **The promise of entrepreneurship as a** 1 .**field of research**. Academy of Management Review, 25(1),2000.

3-Ajzen, I. **The theory of planned behavior. Organizational Behavior and Human** Decision Processes, 50(2),1991.

4-Amherdt, C. H., Emery, Y., Giauque, D., & Pichault, F, **L'accès aux compétences collectives: une rupture managériale.**Editions EMS,2000.

5-ans, T Biemans, W., & Verstegen, D, **The influence of the local environment on entrepreneurial learnin**g: A studies on small-business owners in agriculture. Journal of European Industrial Training, 2008.

6-Azzedine Tounès, **L'intention entrepreneuriale, une recherche comparative entre des étudiants suivant des des formations en entrepreneuriat** et des étudiants en DESS CAAE, Thèse de Doctorat, sciences de gestion, Université de Rouen, France,2003.

7-Bedi, K.**Entrepreneurial Characteristics: A study based on observational data**. Paper presented at the International Conference on Entrepreneurship, Bangkok, Thailand,1997.

8-Benjamin Graham, **The Intelligent Investor**, Revised Edition with commentary by Jason Zweig (New York: HarperBusiness, 2003.

9-Berreziga amina, meziane amina, **la culture entrepreneuriale chez les entrepreneus Algériens, colloquenational sur les stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie**, université kasdimerban Ouargla 18-19/février/2012.

10-Boutillier, S., & Uzunidis, D,**The Entrepreneur**: A Social History, London Routledge 2021.

11-Cantner, U,**The Economics of Entrepreneurship. In Casson**, M. et al. (Eds.), The Oxford Handbook of Entrepreneurship. Oxford University Press,2006.

12-Drucker, P. F. **Innovation and Entrepreneurship: Practice and Principles**. .Harper & Row,1985.

13-Fayolle, A, **Entrepreneurship: Theory, Process**, **Practice**. Routledge,2007.

14-Fayolle, A. (2007), **Entrepreneurship and new value creation**: The dynamic of the entrepreneurial process, Cambridge University Press,2007.

15-Hébert, R. F., & Link, A. N. (2009). **The entrepreneur: Mainstream views and radical critiques** (3rd ed.). Edward Elgar Publishing,2009.

16-Kets de Vries**, M. F.The dark side of entrepreneurship**. Harvard Business Review, Vol. 63, No. 6,1985.

17-Lawrence J. Gitman and Michael D. Joehnk, **Fundamentals of Investing**, 10th Edition (Boston: Pearson Education, 2008.

18-Marchesnay, M, **La petite entreprise** : **une approche entrepreneuriale**. Revue française de gestion,2003.

19-Messeghem, K., & Torrès, O. (Eds**.), Les grands auteurs en entrepreneuriat et PME**. Éditions Management et Société (EMS)2015

20- Mitchelmore, S., & Rowley, J, **Entrepreneurial competencies: a literature review and development agenda**. International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research, 16(2),2010.

21-Mohammed Chowdhury, Zahurul Alam , **Ifttekhar Arif, Success factors of entrepreneurs of SME**s, Business and Economic Research, Vol 03, No2, Bangladesh, 2013.

22-Mory siomy,**développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneursship : le cas de de rendez vous entrepreneuriat de la francophone,** Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D), Université Laval, Québec,octobre,2007.

23-N'guessan, V. M, **L'entrepreneuriat et la recherche d'opportunité** , le processus de développement d'une idée d'affaires. Mémoire de magistère, Québec,2006.

24-Pierre-André Julien, Les PME : bilan et perspectives, Economica, Paris, 1994.

25-Robert F. Hébert & Albert N. Link. The Entrepreneur: Mainstream Views and Radical Critiques,2009.

26-Shapero, A., & Sokol, L. **The social dimensions of entrepreneurship. Encyclopedia of entrepreneurship**,1982.

27-Syed Wajahat, Hussain Naqvi, **Critical Success and Failure Factors Entrepreneurial organizations : Study of SME**, Journal of Public Administration and Governance, Vol1, No2, Bangladesh,2011.

28-Tounès, A. **L'intention entrepreneuriale : une étude comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat et des étudiants issus de formations classiques**. Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, Université de Rouen2003.

- **المواقع الالكترونية**

1-Lionel Gostine, **l'entreprenariat en France et dans le grand Lyon**, le centre ressources prospectives du grandLyon,
http://www.millionaire3.com/uploads/ex_ressm3/costime-entreprenariat.pde2025/11/03.

2-ليث القاسم، **الريادة في مواجهة التغير** ، متاح على الرابط، https://issfjo.com/ar.

3-طارق أحمد المقداد، **إدارة المشاريع الصغيرة الأساسيات و المواضيع المعاصرة (إدارة المشاريع)**

متاح على الموقع https://ufc.dz/wp-content/uploads/2023/06 تاريخ التصفح 2026/2/5

4-كمال العقاب، دروس عبر الخط مقياس المقاولاتية، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تسيير عمومي، جامعة التكوين المتواصل 2023/2022، ص 69، متاح على الموقع **https://ufc.dz/wp-content/uploads/2023/06** تاريخ التصفح 2026/2/5 .

5-نور الدين صدار، محاضرات في مقياس: **قيادة المشاريع المقاولاتية**، جامعة بسكرة متاح على الموقع http://elearning.univ-biskra.dz

6- سوسن زيرق، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر جميع https://oldfsecg.univ-skikda.dz/document2022/pubUniv/zirak%20souessen.pdf

7-موقع الوكالة الرسمي: https://www.angem.dz/ar/article/decret-presidentiel-n-11-133/.

8-الموقع الرسمي لوزارة الصناعة ، **https://www.industrie.gov.dz/**